



المركز الليبي للدراسات
ورسم السياسات

دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة تصدر
عن المركز الليبي للدراسات
العدد الثالث عشر، أبريل 2026م



في هذا العدد

- 1 السياسة العامة في ليبيا بعد 2011: المحددات والتحديات
- 2 فاعلية سياسة التحول الأخضر ودورها في تعزيز التنوع الاقتصادي في ليبيا
- 3 السياسة الخارجية الليبية بين الواقع والطموح
- 4 السياسة التشريعية للتعليم العالي لأجل الاستدامة في القانون الليبي
- 5 ممارسات الإدارة الإستراتيجية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية
- 6 اتجاه التغير في درجات الحرارة وأثره على البيئة الساحلية الليبية
- 7 ندوة تهريب الوقود في ليبيا.. التحديات القانونية وآليات التصدي لها
- 8 قراءة منهجية في كتاب «تحليل السياسات العامة» لويليام دن



دراسات وسياسات

دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة ربع سنوية تعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

العدد الثالث عشر أبريل 2026

كل ما ورد في الأوراق يعبر عن رأي الباحثين ولا يتحمل المركز المسؤولية عن مضمونها

الفهرس

1. معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات 4
2. الافتتاحية 5
3. السياسة العامة في ليبيا بعد 2011: المحددات والتحديات 8
4. فاعلية سياسة التحول الأخضر ودورها في تعزيز التنوع الاقتصادي في ليبيا 31
5. السياسة الخارجية الليبية بين الواقع والطموح 67
6. السياسة التشريعية للتعليم العالي لأجل الاستدامة في القانون الليبي 97
7. ممارسات الإدارة الإستراتيجية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية 117
8. اتجاه التغيير في درجات الحرارة وأثره على البيئة الساحلية الليبية 140
9. ندوة تهريب الوقود في ليبيا.. التحديات القانونية وآليات التصدي لها 160
10. قراءة منهجية في كتاب «تحليل السياسات العامة» لويليام دن 187

معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات

أولاً: هوية المجلة ودورية الإصدار

- تصدر المجلة بصفة دورية ربع سنوية.
- عنى المجلة بالشأن الليبي في مختلف أبعاده: السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، الأمني والقانوني.
- تُركز المواد المنشورة على القضايا ذات الصلة المباشرة بالواقع الليبي الراهن، بما يسهم في تشخيص التحديات وتقديم الحلول العملية، ودعم مسارات التغيير والتنمية.
- ثانياً: نطاق الموضوعات
- تُخصّص في كل عدد أبواب ثابتة لثلاثة مجالات رئيسية: السياسة، الاقتصاد، والسياسات العامة.
- يتم تخصيص أبواب متغيرة لتناول موضوعات أخرى مثل: الأمن، القانون، المجتمع، الثقافة، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

ثالثاً: المعايير التحريرية

- الالتزام بالموضوعية والصراحة الأكاديمية في الطرح والتحليل.
- الامتناع عن نشر أي محتوى يتضمن إساءة شخصية، أو تجريحاً بحق الأفراد، أو الكيانات السياسية أو المكونات الاجتماعية والثقافية.
- منح الأولوية للأبحاث والدراسات التي تعالج قضايا راهنة وتقدم تصورات أو مقترحات للتطوير والإصلاح والتنمية.

رابعاً: التحكيم العلمي

- تعتمد المجلة آلية التحكيم العلمي المزدوج.
- يُحال كل بحث إلى محكّمين اثنين على الأقل، وفي حال تعارض قراريهما يُحال إلى محكم ثالث للفصل.
- يُراعى في اختيار المحكّمين التخصص والخبرة العلمية بما يضمن جودة التقييم ونزاهته.

خامساً: المسؤولية العلمية

- يتحمل الباحث كامل المسؤولية عن الأمانة العلمية، ودقّة ما يورده من معلومات وبيانات.
- يُسمح بالاعتراض من المواد المنشورة في المجلة بشرط الإشارة الصريحة إلى المصدر.
- جميع الآراء المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها فقط، ولا تمثل بالضرورة موقف المجلة أو المؤسسة الصادرة عنها.

سادساً: متطلبات النشر

- حجم الأبحاث المقبولة للنشر يتراوح بين 5000 - 7000 كلمة، متضمنة الجداول والأشكال والمراجع.
- يشترط تقديم البحث بصيغة القالب المعتمد من المجلة.
- يُلزم الباحث بتدقيق البحث لغوياً قبل التقديم.

سابعاً: قواعد التوثيق والمراجع

- تعتمد المجلة نظام هارفارد (elytS dravraH) للتوثيق.
- التوثيق داخل المتن يتم بطريقة تسلسلية، مع الالتزام بالخطوط التالية:
- اللغة العربية: gnitteSepyT cibara حجم 12.
- اللغات الأجنبية: namoR weN semiT حجم 10.
- تُرتب قائمة المراجع أبجدياً في نهاية البحث بدءاً باللقب ثم الاسم، وفق قواعد هارفارد.

أمثلة للتوثيق:

1. لكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر.
2. للدوريات: اسم الباحث، "عنوان البحث"، اسم المجلة، العدد، تاريخ النشر.
3. المصادر الإلكترونية: اسم الباحث، "عنوان البحث"، مكان النشر، تاريخ النشر، تاريخ الاطلاع، الرابط الإلكتروني.

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

أحبتني قراء مجلة دراسات وسياسات،

أرحب بكم بحرارة في العدد الثالث عشر من مجلة الدراسات وسياسات، الذي يأتي في سياق مليء بالتحديات والفرص بالنسبة لوطننا العزيز، ليبيا. إن الفترة التي تلت عام 1102 شهدت تحولات عميقة في جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية، مما يستدعي منا تسليط الضوء على القضايا الحيوية التي تواجه مجتمعنا اليوم.

في هذا العدد، نستعرض مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تتناول قضايا يتمحور حولها النقاش العام. نتناول في البداية موضوع السياسة العامة في ليبيا بعد 1102، حيث يتناول أحد الأبحاث المحددات والتحديات التي تواجه تشكيل هذه السياسات في ظل الوضع الراهن. هذا البحث يُبرز كيف يمكن أن تؤثر العوامل المختلفة على مسارات السياسات العامة في بلادنا.

لا يمكننا إغفال أهمية سياسة التحول الأخضر ودورها الحاسم في تعزيز التنوع الاقتصادي. تأتي دراسة شاملة تناقش كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الابتكار، مما يشكل خطوة هامة نحو بناء مستقبل أكثر استدامة.

ثم ننتقل إلى السياسة الخارجية الليبية التي تتطلب منا تأملاً عميقاً، حيث يناقش الباحث مدى تحقيق الأهداف الخارجية للبلاد في ظل الظروف الحالية ويستعرض الرؤى المطروحة لتحسين هذه السياسة.

وفي إطار التعليم الذي يُعتبر حجر الزاوية في كل تقدم اجتماعي، نسلط الضوء على السياسة التشريعية للتعليم العالي، حيث تقدم دراسة غنية تُبرز أهمية التعليم وتطويره من أجل تحقيق الاستدامة في القانون الليبي.

أما فيما يخص الرعاية الاجتماعية، فإن ممارسات الإدارة الإستراتيجية في مؤسسات هذا القطاع تلقي الضوء على الأطر الإدارية وأثرها على جودة الخدمات المقدمة، مما يُتيح مجالاً للتفكير الجاد في كيفية تحسين هذه الخدمات.

ندرس أيضاً اتجاه التغيير في درجات الحرارة وتأثيره على بيئتنا الساحلية، حيث تقدم دراسة علمية مهمة رؤى حول التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ وضرورة مواجهة هذه التحديات.

وأخيراً، نقدم ندوة تفاعلية تتناول تهريب الوقود في ليبيا، حيث تُناقش التحديات القانونية وآليات التصدي لهذه الظاهرة التي تُعد من القضايا المستعصية.

ندعوكم، ككتاب وباحثين، للمشاركة بأفكاركم وأبحاثكم القيمة، فمجلتنا تسعى لأن تكون منصة للحوار الأكاديمي والمشاركة الفعالة. نحن على يقين بأن الكلمة والبحث العلمي يمثلان السبيل لتحقيق التغيير المنشود.

نتطلع إلى مساهماتكم القيمة ومشاركاتكم في مناقشة هذه القضايا المهمة، لنواصل العمل معاً من أجل مستقبل أفضل لليبيا.

ونتمنى لكم قراءة ممتعة ومفيدة

مع خالص التقدير،

أ. د. كمال سالم الشكري

رئيس التحرير

السياسة العامة في ليبيا بعد 2011: المحددات والتحديات

د. فرج محمد بن لامة

أستاذ العلوم السياسية المشارك - جامعة طرابلس

مستخلص:

يسعى هذا البحث إلى تحليل السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011، من حيث المحددات والتحديات، كموضوع دراسي مهم يمكن أن يثير العديد من القضايا التي ترتبط بمدى تأثير التغيير في النظام السياسي الليبي، وانعكاساته على السياسة العامة في ظل بيئة انتقالية متقلبة ومشحونة ومضطربة؛ حيث اتسمت السياسة العامة في ليبيا بعد 2011 بالاضطراب والانقسام العميق، وشهدت صراعات على السلطة بين تيارات سياسية مدعومة بأجنحة مسلحة، وأوضاعاً اقتصادية متدنية، وحالة من الانقسام بين المؤسسات الاقتصادية السيادية، علاوة على تفسخ النسيج المجتمعي، والافتقار للسلم الاجتماعي، وال فشل في تحقيق العدالة الانتقالية أو إنجاز المصالحة الوطنية، مع تزايد التدخلات الخارجية في الشأن الليبي.

يتناول البحث التعريف بالسياسة العامة (مطلب 1)، محددات السياسة العامة في ليبيا بعد 2011 (مطلب 2)، تحديات السياسة العامة في ليبيا بعد 2011 (مطلب 3).

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، السياسة العامة، الأزمة الليبية، المحددات والتحديات.

Abstract:

This research aims to analyze public policy in post-2011 Libya in terms of its determinants and challenges. This is an important area of study that raises numerous questions related to the impact of changes in the Libyan political system and their repercussions on public policy within a volatile tense and turbulent transitional environment. Post-2011 Libyan public policy has been characterized by instability and deep divisions marked by power struggles between political factions supported by armed wings a deteriorating economy and a fragmentation of sovereign economic institutions. Furthermore the social fabric has disintegrated social peace has been lacking and transitional justice and national reconciliation have failed. This has been compounded by increasing foreign interference in Libyan affairs.

The research addresses the definition of public policy (Section 1) the determinants of public policy in post-2011 Libya (Section 2) and the challenges facing public policy in post-2011 Libya (Section 3).

Keywords: Political system public policy Libyan crisis determinants and challenges.

مقدمة:

تُعدُّ الحالةُ الليبية ما بعد 2011 حالةً مهمةً في إطار دراسات السياسات العامة في ظل بيئة انتقالية متقلبة وغير مستقرة، تحكمها محددات داخلية وخارجية، وتواجه تحديات جديدة. ففي الحالة الليبية، تبرز محددات تفرض نفسها على عملية السياسات العامة، وهي: أولاً- معطيات البيئة الداخلية والخارجية. وثانياً-بنية النظام السياسي الليبي الجديد في ظل ظروف الانقسام السياسي والمؤسسي، والوضع الأمني المضطرب، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والمجتمعي، والتي تحول دون التوافق على السياسات العامة. وثالثاً-تحدي المتغير الخارجي والتدخل الأجنبي في الشأن الليبي وفق أجندات مختلفة، ومتضاربة الأهداف والمصالح، في ظل حالة من التنافس الخارجي المحموم على ليبيا.

علاوة على أن الحالة الليبية ما بعد 2011 تكشف عن بنية الدولة الهشة، وغياب أي محاولة جادة لإعادة بناء مؤسساتها السياسية والسيادية، والافتقاد إلى آليات واضحة لصنع وتنفيذ وتقويم السياسة العامة، فضلاً عن عدم الاتفاق والتوافق على قضاياها أو أولوياتها، وعدم القدرة على احتواء الخلافات القبلية والمناطقية بين الأطراف الليبية المتنازعة على السلطة والموارد؛ مما يدل على عمق العطب الذي يحيط بعملية السياسة العامة في البلاد، ويجعل منها سياسات هشة تفتقد الحوكمة والرشادة، وعاجزة عن الاستجابة للمدخلات والمطالب الجماهيرية أو التعاطي معها إيجاباً.

وهي، في التحليل النهائي، تُوصَفُ بأنها سياسةٌ عقيمة خاضعة لتأثيرات المتغير الخارجي، لا تنتج ديناميّةً سياسيةً ليبيةً مستقلة يمكن أن تؤسس لعلاقة إيجابية بين الدولة والمجتمع.

• إشكالية الدراسة:

تطرح هذه الدراسة السؤال الإشكالي الآتي: ما هي محددات عملية السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011؟ وما هي التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها؟

• فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من الفرضية الأساسية الآتية: إن عملية السياسة العامة في ليبيا تتأثر بمحددات وتحديات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، وهي فرضية تتعامل مع عناصر البيئة الداخلية والخارجية كمتغير مستقل، والتي تؤثر على عملية السياسة العامة كمتغير تابع.

• أهمية الدراسة:

تبدو الحالة الليبية ما بعد 2011 حالة مهمة في إطار دراسات السياسات العامة، كونها حالة انتقالية تعبر عن مجتمعات ما بعد النزاع، تطرح على بساط البحث والدراسة إشكاليات عدة على السياسات العامة، في ظل بيئة انتقالية تفرض شروط ومتطلبات التحول من الثورة إلى الدولة.

• أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعريف بمفهوم السياسة العامة والاتجاهات المختلفة التي تناولت هذا المفهوم.
2. وصف وتحليل بيئة السياسة العامة في ظل مركب الأزمة الليبية ما بعد 2011.
3. التعرف على المحددات التي تؤثر في السياسات العامة في ليبيا ما بعد 2011.
4. استعراض وتحليل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العملية السياسية العامة في ليبيا ما بعد 2011.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

1. السياسة العامة: تعرف بأنها: «مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال، منها: القوانين واللوائح، والقرارات الإدارية، والأحكام القضائية». (الفيهداوي، ص 40).
2. الأزمة الليبية: وهي الأزمة التي تواجهها ليبيا ما بعد 2011، وهي أزمة مركبة تتداخل فيها الأزمات الداخلية، التي تتأثر بالاختراق الخارجي للشأن الليبي.
3. المحددات: تتمثل المحددات في «مجموعة من العوامل النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية، وفي الغالب فإن البيئة الداخلية تبقى المحدد الرئيس لحدّة واتجاهات التحولات السياسية، في حين تلعب البيئة الخارجية دور المساعد والمحفز». (الختلان، 2008، ص 129).
4. التحديات: تتمثل في جملة الصعوبات والمعوقات الداخلية والخارجية المحيطة بعملية السياسة العامة، والتي تشكل قيوداً على عملياتها، وتجد من كفاءتها وفعاليتها، وتحول دون تحقيق أهدافها العامة.

الأدبيات السابقة:

تفتقر الأدبيات إلى دراسة شاملة ومستفيضة، تتناول عملية السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011؛ وذلك على الرغم من وجود عدد من الدراسات، التي تناولت جوانب مختلفة من هذه العملية، ومنها:

- دراسة غريدة وبين عمور (2017): سعت الدراسة إلى الكشف عن الأزمة السياسية الليبية وأثرها على السياسة العامة للصحة في ليبيا، في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن تحديد سياسات صحية عامة في ظل ظروف الأزمة الحالية؛ مما يتطلب جهوداً محلية ودولية تركز على تحسين وصول المواطنين إلى الخدمات الصحية الأساسية والطوارئ، وتوفير الخدمات العلاجية الأساسية، والخروج من نمط المركزية في عملية تنفيذ الإجراءات الصحية، والذي زاد من صعوبة السياسات الصحية.
- دراسة بن إسماعيل (2018): تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين البيروقراطية والسياسة في ليبيا، باعتبار البيروقراطية أحد الفاعلين في صنع السياسات العامة. وقد خلصت إلى أن انقسام الجهاز البيروقراطي وضعفه أثراً في دوره ضمن السياسة العامة في البلاد.
- دراسة بورقيبة وآخرين (2022): هدفت الدراسة إلى تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا، في المدة من 2011 إلى 2020، بناءً على مخرجاتها، ومدى مواءمة تلك المخرجات لمتطلبات سوق العمل الليبي. وخلصت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً وهشاشة في السياسة التعليمية في الحصول على مخرجات تتوافق مع متطلبات السوق؛ لذا أوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتوفيق بين السياسة التعليمية، والحاجة للكفايات المختلفة داخل المجتمع، مؤكدة أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود سياسة تعليمية رشيدة وواضحة تحقق التطور المنشود.
- دراسة بن سليمان وأحمد (2024): تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل محددات السياسة الخارجية الليبية وتحدياتها بعد أزمة عام 2011، وقد تعاملت مع السياسة الخارجية كنمط من أنماط السياسات العامة؛ باعتبار الأولى انعكاساً لجملة العوامل الداخلية التي تُعد من محدداتها الأساسية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتستعين بالأسلوب المكتبي في جمع وتبويب

وتحليل البيانات؛ وذلك عبر مصادر معلومات أولية تتمثل في الوثائق والتقارير والقرارات ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومصادر معلومات ثانوية تشمل الكتب والدوريات والمجلات العلمية، فضلاً عن الرسائل الجامعية والدراسات والأبحاث المنشورة على شبكة المعلومات الدولية ذات الصلة بموضوع البحث.

خطة البحث:

تغطي خطة البحث المطالب الآتية: التعريف بالسياسة العامة (مطلب أول)، محددات السياسة العامة في ليبيا بعد 2011 (مطلب ثان)، تحديات السياسة العامة في ليبيا بعد 2011 (مطلب ثالث)، وتخلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: التعريف بالسياسة العامة

برزت دراسات السياسة العامة، من الناحية العلمية، كحقل علمي مستقل في موضوعه ومنهجه، وتبلورت بشكل جلي في منتصف القرن العشرين تعبيراً عن «فكر أزمة»؛ بمعنى أن أهمية هذا الحقل برزت نتيجة الأزمات التي هزت أركان «دولة الرفاه» (Welfare State)، التي أصبحت عاجزة عن حل المشكلات التي استفحلت في العالم الغربي، وبالأخص المشكلات الاقتصادية كأزمات الكساد والتضخم والبطالة؛ مما جعل تطوير هذا الحقل ضرورة باعتبارها أداة علمية للاستجابة لهذه المشكلات الاجتماعية، ودعمًا لمساعدة صناع القرار على تفعيل تسيير شؤون المجتمع. (بوخنقر، 2017).

تعاظم الاهتمام بدراسات السياسة العامة بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، وكان لإسهامات المدرسة السلوكية الأثر البالغ في الدفع بهذه الدراسات وظهورها كحقل علمي مستقل؛ حيث بدأ التركيز على مفهوم السياسة العامة باعتبارها: «استجابة حيوية للمشكلات القائمة والمستقبلية عبر أهداف وبرامج وسلوكيات محددة، بالإضافة إلى الاهتمام بكيفية بلورتها والتبصر في مضامينها وأساليب تنفيذها؛ وذلك من أجل استيعاب النمو المتزايد في حجم الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها، والمتعلقة بالقضايا السياسية (Political Issues) التي تُعنى بموضوعات الحياة الإنسانية؛ مثل: التعليم، والصحة، والمياه، والطاقة، وحماية البيئة، والأمن، ومكافحة الفقر، وغيرها». (طياب، 2006-2007، ص أ-ب).

السياسة العامة-حسب التحليل النظمي-هي تعبير عن المخرجات الحكومية، المتعلقة بكل المجالات والقطاعات الخدمية، والبرامج التي تعتمدها الحكومات ضمن خطة عمل متكاملة؛

استجابة للمدخلات وضغوط البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها؛ وذلك باعتبار السياسة العامة فعل حكومي؛ حيث تترجم في صورة عدة نشاطات وقرارات؛ للتعامل مع المشكلات العامة، في ضوء الإمكانيات المتاحة عن طريق ترتيب الأولويات. (يحي، 2018، ص 10).

أصبح موضوع السياسات العامة من الموضوعات التي بدأت تلقى اهتماماً متزايداً من قبل داسي العلوم السياسية والمهتمين بهذا الحقل العلمي، وفق توجهات واتجاهات عدة؛ تبعاً لتباين وجهات نظرهم حول هذا المفهوم؛ حيث: «وجد الباحثون في مجال تحليل السياسات العامة صعوبة حقيقية في تعريف مصطلح السياسات العامة تعريفاً علمياً دقيقاً، وقد اتجهوا في ذلك اتجاهات عديدة، واتبعوا مناهج مختلفة تتلاءم ومرتكزاتهم الدراسية والبحثية». (الحسين، 2002، ص 8).

يعد التعريف الذي قدمه «هارولد لاسويل» (H. Lasswel) من أهم التعريفات المهيمنة في مجال السياسة العامة، وهو التعريف الذي «وصف من خلاله هذه العملية بأنها» من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟. (Who gets what? when? how) (Lasswel 1958)

كما يُشار في أدبيات السياسة العامة إلى تعريف «توماس داي» (T. Dye) لها بأنها: «اختيار الحكومة للقيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام به». (Dye 1992 p. 203).

ولضبط مفهوم السياسة العامة، جرى تعريفها إجرائياً بأنها: «سلسلة مترابطة من الأنشطة والبرامج التي تقوم بها الحكومة أو الفاعلون السياسيون، وتتضمن تقديم خدمات عامة تتعلق بمجال معين؛ كالتعليم، أو الصحة، أو الشؤون الخارجية، أو الإسكان، وغيرها من القطاعات والنشاطات المتعلقة بالنظام العام؛ بهدف التأثير في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية». (7 p. 1990 Political Science).

ويمكن استعراض أهم توجهات تعريف السياسات العامة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1) اتجاهات تعريفات السياسة العامة

من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟	هارولد لاسويل
ما تفعله وما لا تفعله الحكومة.	توماس داي
الأنشطة الحكومية الهامة.	إيرا شاركنسكي
منهج عمل هادف بغرض التعامل مع مشكلة مجتمعية ما.	جيمس أندرسون
السلوكيات المرتبطة بالفعل السياسي.	ويليام دان
خيارات الفواعل السياسية.	فلندبلوم
المخرجات الحكومية استجابة للمدخلات.	ديفيد أيستون

المطلب الثاني-محددات السياسة العامة في ليبيا بعد 2011 م.

يُقصد بمحددات السياسة العامة تلك العوامل المتعددة التي تؤثر، بصورة أو بأخرى، في توجيه وتبلور السياسة العامة لأي دولة؛ باعتبارها متغيراً تابعاً لمجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية. ومن هذا المنطلق، تعدد محددات السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011م، لتشمل محددات داخلية وأخرى خارجية.

أولاً-المحددات الداخلية:

وهي محددات تحكمها بيئة السياسة العامة من جهة، وبنية وطبيعة النظام السياسي وتأثيره على عملية السياسة العامة، وتتناول هذه المحددات وفق الآتي:

1. بيئة السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011:

يُقصدُ بالبيئة هنا: المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يشكل ما يمكن تسميته «البيئة الحاضنة» التي تتفاعل فيها عمليات السياسة العامة، وتتعايش معها وتتأثر بها. وهذا ما أشار إليه «جيمس أندرسون» (James Anderson) في تعريفه للسياسة العامة؛ بوصفها عملية تنظيمية تفاعلية تقتضيها الطبيعة المؤسساتية للحكومة، وعلاقتها بالبيئة الداخلية والخارجية بكل محتوياتها. (Anderson 1979).

تعمل السياسة العامة في ليبيا في بيئة سياسية انتقالية متحوّلة ومتقلّبة منذ عام 2011؛ حيث «تعد التجربة الانتقالية في ليبيا مثيرة للاهتمام؛ ذلك أنها مرت بأزمات كثيرة ومحاولات انقلابية، لكنها ظلت دون حسم للخلافات، بما يعكس صعوبة استبعاد أي طرف من العملية السياسية». (عمر، 2014، ص 2)

في ليبيا، وعلى الرغم من التفاوض الذي ساد إجراء أول انتخابات برلمانية حرة وزيهية في يوليو 2012، وما تلا ذلك من انتخابات عام 2014، إلا أن المشهد السياسي شهد بعدها مرحلة انتقالية مرتبكة، مشحونة بحالة من الانقسام السياسي والنخبوي والمجتمعي، والانفلات الأمني، وعدم الاستقرار؛ مما أدى إلى غياب أي رؤية موحدة للسياسات العامة أو التوافق عليها، علاوة على التدخلات الخارجية في الشأن الليبي. وهذا يعني أن البيئة المحيطة بعملية السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011 هي بيئة معقدة ومربكة وغير مستقرة، لا تساعد على إنتاج سياسات عامة رشيدة، أو حتى التوافق على أولوياتها وكيفية إدارتها وتنفيذها.

2. بنية النظام السياسي والسياسة العامة في ليبيا بعد 2011.

تُعدُّ بنية النظام السياسي من المفاهيم التحليلية المهمة في إطار تحليل وتقويم السياسات العامة؛ إذ تعكس هذه البنية طبيعته توزيع السلطات وآليات صنع القرار في الدولة وفواعله. وهي من أهم العوامل المؤثرة في السياسة العامة؛ باعتبار الأخيرة تمثل مخرجات هذا النظام وقدرته على الاستجابة للمدخلات التي تتدفق إليه من البيئتين الداخلية والخارجية. فالسياسة العامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي وفواعله وتفاعلاته؛ حيث يُنظر إليها بأنها عملية سياسية في المقام الأول، و«تختلف طبيعة إجراءات صنعها من دولة إلى أخرى تبعاً للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية (التنفيذية، والبيروقراطية، والتشريعية)، كما تختلف عملية صنعها باختلاف شكل النظام السياسي (برلماني، رئاسي، مختلط)، بالإضافة إلى الإمكانيات المادية والموارد البشرية المتاحة للدولة». (المنوي، العلبان، 2022، ص 2).

ووفقاً للتحليل النظامي لعملية السياسة العامة، يُنظرُ إلى النظام السياسي بوصفه نسقاً ديناميكياً مفتوحاً، يتأثر ببيئته المحيطة من خلال مدخلات المجتمع (مطالب، ودعم)؛ لإنتاج مخرجات سياسية (سياسات، وقرارات) تعكس قدرة النظام على الاستجابة والتكيف، وهو ما يمثل أساساً لاستقراره. (Easton 1965 p. 78).

وينهض النظام السياسي في ليبيا ما بعد 2011 على نص «الإعلان الدستوري المؤقت» الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، الذي أصبح السلطة الشرعية في البلاد بعد سقوط نظام القذافي. ويتضمن الإعلان الدستوري تفاصيل المرحلة الانتقالية البالغة مدتها 240 يوماً؛ ابتداءً من إعلان التحرير، وصولاً إلى كيفية اختيار المؤتمر الوطني العام وتشكيله، وانتهاءً باختيار الهيئة التشريعية. (العادي وآخرون، 2013، ص 13).

حدد الباب الثالث من الإعلان الدستوري لعام 2011 نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية في المواد (من 17 إلى 30)؛ حيث يتضح من خلال نصوص هذه المواد ما يلي:

- المجلس الوطني الانتقالي المؤقت: يُعد أعلى سلطة في الدولة الليبية، فهو يباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسات العامة، وهو المسؤول عن إدارة البلاد؛ وبذلك «أصبح المجلس الوطني الانتقالي أعلى سلطة سياسية في البلاد، يختص بصياغة السياسة العامة والإشراف على تنفيذها، وتعيين الحكومة، وإنشاء المؤسسات العامة، وتعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين». (بن إسماعيل، 2018، ص 15).
- المكتب التنفيذي: يمثل السلطة التنفيذية (الحكومة المؤقتة)، ويتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه المجلس الوطني الانتقالي، بالإضافة إلى إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين، وتقديم مشروعات القوانين التي تُعرض على المجلس الوطني الانتقالي للنظر فيها واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.
- السلطة القضائية: وهي سلطة مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون؛ والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون والضمير، كما يحظر إنشاء محاكم استثنائية.

جاء انتخاب المؤتمر الوطني العام في عام 2012 ليكون بديلاً عن المجلس الوطني الانتقالي، ولتؤول إليه كافة مهام وسلطات المجلس. وعقب انتخابات عام 2014، حلّ مجلس النواب المنتخب محلّ المؤتمر الوطني العام بوصفه أعلى سلطة سياسية في البلاد، يتولى عملية صنع السياسة العامة والإشراف على تنفيذها، وتعيين مجلس الوزراء، وإنشاء المؤسسات التنفيذية المنوط بها تنفيذ السياسة العامة وإدارة القطاع العام.

بيد أن مجريات الأحداث السياسية في ليبيا أفرزت حالةً معقدةً من أزمة الشرعية السياسية والدستورية؛ نتيجة «عدم قبول المؤتمر الوطني العام بنقل السلطة إلى البرلمان، واللجوء إلى المحكمة العليا للطعن في دستورية الانتخابات وانعقاد مجلس النواب؛ مما أدى إلى أزمة سياسية تحولت إلى صراعات مسلحة، وانقسام في مؤسسات الدولة بين الغرب والشرق الليبي، وظهور حكومتين متوازيتين». (عطيو، 2024، ص 231).

3. المتغير الخارجي في السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011

يُعدُّ المتغيرُ الخارجي مغيّرًا مؤثّرًا جدًّا في توجه السياسة العامة وقضاياها وتفاعلاتها، ولا يمكن تجاهله أو إغفال تأثيره؛ فالملاحظ أنه بعد عام 2011 «تزايد حجم التدخلات الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية، مع انجرار الدولة للدخول في أتون صراع المحاور والاستقطابات الإقليمية والدولية، واستخدامها ساحةً لخوض صراعات الآخرين». (نوفل وآخرون، 2017، ص 19).

الأمر الذي أطال أمد الأزمة الليبية، وفاقم الانقسام السياسي والمؤسسي في البلاد، وساهم في تعقيد المشهد الأمني، وعمّق إشكالية عدم التوافق حول السياسة العامة أو الاتفاق على قضاياها وأولوياتها. وبناءً على التحليل المنهجي، فإن السياسة العامة في ليبيا بعد 2011 تُعدُّ متغيّرًا تابعًا للمؤثرات الخارجية (باعتبارها متغيّرًا مستقلًا) يفرض أجنداته ويرتب أولويات هذه السياسة؛ ذلك أن للمتغير الخارجي وزنًا وثقلًا كبيرًا في توجيه السياسات العامة في ليبيا وتفاعلاتها، التي أصبحت رهينةً للضغوط الخارجية. وهذا ما يطرح تساؤلًا جوهريًا: هل توجد سياسات عامة مستقلة نابعة من الاستجابة لمدخلات النظام السياسي، ومطالب الجماهير، وترجمتها إلى مخرجات تخدم مصالحهم وأهدافهم؟ أم أنها سياسات تعكس طبيعة وقوة المتغير الخارجي في توجيه هذه السياسات وصياغة أجندتها، وتوظيف الموارد الليبية لخدمة مصالحه؟

المطلب الثالث: تحديات السياسة العامة في ليبيا بعد 2011.

1. تُواجه السياسة العامة في نطاقها العربي بصفة عامة تحدي القصور الأكاديمي والمنهجي؛ حيث «إن إدراك أهمية حقل السياسة العامة في البيئة الأكاديمية العربية لم تواكب عملية التقصي العلمي الكافي للتعريف بأهميته في المنظومة العربية العلمية والبحثية والعملية، فلا يزال الحقل في مرحلة الاستيعاب العلمي، مما أثر في عملية توجيهه لدعم إصلاح سياسات الدولة وترشيدها». (بوخنفر، ص 115). والحالة الليبية ليست استثناءً من ذلك.

2. تأثير الإرث السابق على السياسة العامة، وهو إرث ثقيل نابع من الخصوصية التي كان يتمتع بها النظام الليبي السابق، والتي لم تكن مستمدة من تقاليد مؤسسية راسخة، بل كانت مدعومة بالقبضة الأمنية التي اتسم بها النظام، لدرجة «شخصنة» الدولة الليبية واتباع سياسة صارمة؛ حيث «صاغ النظام بنفسه أسسه الفكرية، وأوجد الأدوات والآليات التي تضمن استمراره، ومنها تشكيل اللجان الثورية والشعبية، إلى جانب اعتماده على السياسة القبلية، التي تمثل العنصر الأساسي في استقرار حكمه». (عبيد، 2012، ص 913).

3. لقد أعادت مرحلة ما بعد 2011 إنتاج موروث النظام السابق بصورة سيئة؛ إذ «ورث المجلس الانتقالي دولةً تفتقر إلى مؤسسات وطنية فاعلة، وتمثل الضعف في عدم امتلاكه رؤيةً استراتيجية واضحة، أو آليات لتفعيلها تقوم على أسس قادرة على مواجهة التحديات القائمة».. (جاسم، عبد علي، 2024، ص 26)

مما ولّد بيئةً خصبةً لتنازع السلطات وتعدد مصادر الشرعية، سواءً على المستوى السياسي أو المؤسسي والأمني؛ حيث «سادت حالةً من الفراغ الدستوري والسياسي، التي أضعفت قدرة الدولة على بسط نفوذها، وأتاحت المجال أمام الجماعات المسلحة والقوى الجهوية والقبلية لتشكيل مراكز نفوذ موازية». (العقوري، 2021، ص 94).

4. الانقسام السياسي والمؤسسي الناتج عن غياب أية رؤية واضحة لطبيعة وشكل الدولة وهوية نظامها السياسي للنخبة السياسية الجديدة، في ظل هذه الظروف ولدت حالة من الصراع والتنازع على الشرعية؛ حيث «أنتج هذا السياق السياسي ما يمكن وصفه بـ«الفراغ السيادي»، وأصبحت السلطة موزعة بين كيانات متعددة، من بينها حكومات متوازية، وأجسام تشريعية متنازعة، وميليشيات مسلحة، باتت تمارس أدواراً سياسية خارج إطار الدولة؛ مما قوض استقرار الأجهزة التنفيذية والقضائية والتشريعية». (الزنتاني، 2021، ص 81)

خيمنت حالة الانقسام السياسي على ليبيا الجديدة بشكل واضح وجلي منذ 2014؛ إذ انقسمت السلطة السياسية الليبية بين حكومتين: الأولى في شرق البلاد تستمد شرعيتها من مجلس النواب ومقرها طبرق، وحكومة في طرابلس أفرزها اتفاق سياسي تبنته الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات المغربية نهاية العام 2015، وتستمد شرعيتها من خيارات وتوافقات دولية، تلا ذلك وأمام تلك التعقيدات التي اتسم بها المشهد السياسي، ترتب على ذلك انقسام طال مؤسسات الدولة السيادية، واستمرت في ولاية حكومة الوحدة الوطنية 2021، فمؤسسات الدولة الليبية بدأت منقسمة على ذاتها:

- فمن ناحية أولى: شهدت المؤسسات الاقتصادية والمالية بالتوازي انقسامات حادة، تمثل ذلك الانقسام المؤسسي في القطاع الاقتصادي، والتي تتمثل في حالتي انقسام مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط؛ حيث كانت الرغبة في السيطرة على الموارد المالية الليبية سبباً في إذكاء الصراع بين الفرقاء السياسيين، في ظل «تهاوي أسعار النفط عالمياً؛ ما أثر سلباً على القطاع النفطي الذي يشكل 95٪ من إيرادات البلاد، وفي ظل تحذيرات دولية من إفلاس ليبيا، ونفاذ الاحتياطي النقدي الأجنبي في حال استمرار الاضطرابات الأمنية والسياسية». (جواب الله، 2015، ص 1-2)

- ومن ناحية أخرى: شهدت المؤسسة العسكرية انقساماً حاداً بين «جيشين»، وصل هذا الانقسام حد الاقتتال والحروب؛ حيث أصبحت مؤسسة الجيش الليبي في حالة من التصدع الحاد الذي تعمق بعد 2014، وقد ساهمت عوامل عدة في فشل الجهود المبذولة لإعادة بناء مؤسسة الجيش الليبي أو توحيدها، لا يتسع المجال لعرضها وتناولها، والأدهى أن المؤسسة العسكرية صارت جزءاً صعباً من معادلة التوازن السياسي في شرق البلاد وغربها.

- كما طال الانقسام مؤسسة السياسة الخارجية الليبية، وبدأت ليبيا تطل على العالم الخارجي في ظل وجود مؤسستين تمثل الخارجية الليبية، إحداهما في الشرق الليبي تابعة لبرلمان طبرق والحكومة الليبية المؤقتة المنبثقة عنه، وأخرى في الغرب تابعة لحكومة الوفاق الوطني ومن ثم حكومة الوحدة الوطنية 2021، التي عمقت حالة «الانقسام الحاد في مؤسسات البلاد السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وعدم قدرة هذه المؤسسات القيام بدورها في إدارة البلاد، وحفظ الأمن وحماية الحدود، وتوفير احتياجات المواطنين المعيشية». (الرشيد، أدبيش، ص 110)

5. التآزم الدستوري، ذلك أن حالة الفراغ الدستوري التي تعيشها ليبيا شكّلت تحدياً واضحاً؛ باعتبار أن المحدد الدستوري هو من أهم المحددات الموجهة لعملية صنع السياسة العامة وتنفيذها.

فمن ناحية أولى نجد أن التعديلات المتكررة على صيغة الإعلان الدستوري المؤقت؛ حيث شهد الإعلان الدستوري المؤقت الكثير من التعديلات الدستورية؛ ما أدى إلى حدوث تغييرات واسعة في المراكز القانونية للمؤسسات السياسية، واهتزاز الإطار الدستوري للدولة، بل إرباك المسار الانتقالي، وخلال فترتي «المجلس الوطني الانتقالي» و«المؤتمر الوطني العام، واستمرت في ظل مجلس النواب»، و«تعكس هذه التعديلات عدم استقرار الإطار الدستوري، ليس فقط بسبب تكرارها، ولكن بسبب

توجهها لإعادة ترتيب هيكل السلطات في الدولة». (عمر، 2015، ص 24) في أبريل 2013 أصدر المؤتمر الوطني العام قراراً ينص على انتخاب جمعية لصياغة الدستور، تتألف من 60 عضواً، وفي العشرين من فبراير 2014 «انتخبت في ليبيا الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور؛ بغية اعتماده بمجرد الموافقة عليه في استفتاء شعبي، من شأنه أن يقود البلاد من المرحلة الانتقالية، التي بدأت بانتفاضة الشعب الليبي عام 2011، ويضع أساساً قانونياً ودستورياً دائماً للحياة السياسية في البلاد». (الشريف، 2021، ص 1) إلا أن عمل الهيئة واجه صعوبات عدة «تتعلق بمحتوى الصياغات الدستورية من جهة، وبمواقف ومطالب بعض المكونات الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وعلى الرغم من تجاوز جملة هذه الإشكاليات وتوصل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي الجديد، إلا أن هذا المشروع لم ير النور، في ظل عدم عرضه على الاستفتاء الشعبي حتى الوقت الراهن.

6. التحدي الاقتصادي، الذي فرض نفسه في ظل ما أصاب الاقتصاد الليبي بعد 2011 من ضعف وانقسام مؤسسي حاد، مما أدى إلى مشاكل اقتصادية كبيرة، برزت بشكل واضح بعد 2011، فقد «تأثر الاقتصاد الليبي بتراجع الإنتاج الذي سببته حالة غياب الأمن، التي أعاققت الجهود الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة، في ظل وجود سلطات ليبية هشة غير قادرة على تحقيق الإصلاح، الذي يدعم النمو الاقتصادي في البلاد». (جاسم، عبد علي، 2024، ص 28) في ظل حالة الانقسام السياسي والمؤسسي بعد 2011، تم توظيف عائدات النفط كأداة لتمويل وتعميق النزاعات بين الفرقاء، بدلاً من أن تكون وسيلة لتعزيز الوضع الاقتصادي المتدهور وبناء السلم الاجتماعي؛ حيث تكشف الحالة الاقتصادية الليبية ما بعد 2011 ذات الطابع الريعي، عن معضلة اقتصادية عميقة، تتمثل في بلد يمتلك من الموارد الطبيعية النفطية ما يؤهله لتحقيق نمو اقتصادي معتبر، فالتحدي الاقتصادي في ليبيا «لا يتمثل في امتلاك الموارد، بل في طريقة إدارتها ضمن منظومة سياسية غير مستقرة؛ حيث يستخدم الريع كوسيلة لضمان الولاءات، بدلاً من توظيفه في بناء دولة المواطنة والمؤسسات». (عون، 2025، ص 218).

التحدي الأمني، وهو يعد التحدي الأخطر التي واجهته ليبيا منذ العام 2011، وما تزال، وهو تحدي انعدام الأمن، فقد «كان لهذا التحدي تداعيات سلبية عبر مختلف المجالات، فقد قوض هذا التحدي كل الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات سياسية، وتحقيق الاستقرار الوطني، وإنجاز التحول الديمقراطي». (شيفيس، مارتيني، 2014، ص 57).

مما أدى إلى ضعف الدولة الليبية وانهارها، وتدهور الوضع الأمني الذي فتح المجال لتهديدات الجماعات الإرهابية، وسيادة الفوضى في أرجاء البلاد، التي شهدت جملة من الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية، وبصفة عامة بدأت «الأوضاع الأمنية في ليبيا ليست مستقرة بما يكفي لسير العملية الديمقراطية، بل الحال أنها ليست مستقرة لسير الحياة نفسها، فحين يتزعزع الأمن تتزعزع ثقة المواطن في كل شيء، وفي غياب الأمن لا سبيل لقيام دولة المؤسسات، ولا لإعمال أحكام الدستور الذي يؤسس لقيامها». (المغربي، الحصادي، 2013، ص 10).

7. تفضي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، تعد ظاهرة انتشار الفساد من أبرز التحديات التي تواجه السياسة العامة في ليبيا، بل من أخطرها على الإطلاق؛ ذلك أن الفساد المستشري في مؤسسات الدولة الليبية أعاق جهود الإصلاح؛ وأدى إلى تآكل الثقة في مؤسسات الدولة، وتفضي ظاهرة المحسوبية التي سادت غالبية تعيينات كبار المسؤولين والموظفين، التي لم تتم وفق معايير الكفاءة والاستحقاق، بل وفق الولاء السياسي، والمركز القبلي والاجتماعي؛ مما أفقد السياسات العامة في ليبيا الكفاءة والفاعلية.

وبغض النظر عن التفاصيل حول أسباب تفضي ظاهرة الفساد السياسي والإداري والمالي، يكفي أن نشير إلى ليبيا بعد 2011 بأنها قد صنفت في خانة الدول الفاشلة وفق التقارير الدولية، من أهمها التقرير السنوي بعنوان "دليل الدول الفاشلة state failed index الذي يصدر بجهد مشترك بين صندوق دعم السلام The fund for Peace، ومجلة السياسة الخارجية ((Foreign Policy منذ 2005، ويركز على مدركات الفساد في العالم وفق مؤشرات محددة ومعتمدة.

8. عدم الاستقرار الإداري والتنظيمي، الناجم عن حالة الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا بعد 2011، وأدى إلى عدم الاستقرار الإداري والتنظيمي للدولة الليبية الجديدة؛ ما أدى إلى ضعف القدرات الإدارية للمؤسسات التنفيذية، في ظل الافتقار إلى خطط وطنية موحدة من شأنها أن تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وإنتاج سياسات عامة ذات كفاءة وفاعلية، بحكم أن ضعف وعدم استقرار المؤسسات الإدارية والتنفيذية في ليبيا بعد 2011، يعد سبباً رئيساً في انخفاض القدرات المؤسسية، وتدني أدائها، والافتقار إلى كفاءة وفاعلية السياسات العامة في المجالات والقطاعات كافة. فالدولة الليبية بعد عام 2011 -في الحقيقة- «دولتان» إن جاز الوصف؛ لكل منهما جهازها الإداري البيروقراطي والتنظيمي الخاص، الذي يعاني من التخبط والارتباك وعدم الاستقرار، وهي خاضعة لتصورات الأجسام السياسية المتنازعة، ولأدوارها

ومهامها، نتيجة ظاهرة «تسييس الإدارة العامة»؛ حيث تبين بوضوح تسييس الجهاز البيروقراطي في ليبيا، وجعله أجهزة بيروقراطية متناغمة مع حالة الانقسام السياسي والمؤسسي وصدى لها، ويتسم بعدم الاستقلالية وضعف الأداء، علاوة على «ضعف التماسك في تكوينها؛ ما جعلها كأداة للضبط والتحكم السياسي لضمان بقاء واستمرارية النظام السياسي، فهي لم تقم بدور فعال للمشاركة في تحديد خيارات السياسة العامة، وحماية المصلحة العامة وتحقيق التنمية». (بن إسماعيل، 2018، ص 16)

9. الافتقاد إلى الحوكمة الرشيدة، ترتبط الحوكمة الرشيدة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة العامة، باعتبارها الطريقة التي تصاغ بها، وتنفذ السياسات العامة بما يحقق الكفاءة والفاعلية، أو بما يحقق التنمية المستدامة والحياة الكريمة؛ إذ «تعد الحوكمة أحد العوامل الرئيسية لاستقرار أي دولة وترشيد سياساتها، خاصة في سياق الأزمات والصراعات المسلحة، وليبيا تعد نموذجاً يمر بتغيرات عميقة منذ عام 2011؛ مما جعلها تواجه تحديات كبيرة في حوكمة مؤسساتها». (الوحيشي، 2025، ص 75).

ففي ظل الافتقاد إلى الحوكمة الرشيدة، تعاني أي دولة من «محدودية فاعلية مؤسسات الرقابة والمساءلة، سواء كانت قضائية أو تشريعية أو مالية؛ ما يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، ويقوض ثقة المواطن في الدولة». (عون، 2013، ص 217).

10. ليبيا ما بعد 2011 ليست استثناءً من تأثير هذا المعطى، فالواقع يشير إلى الافتقاد إلى تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة، في ظل معطيات الحالة الليبية الراهنة. غياب التوافق على السياسات العامة، وهو نتيجة طبيعية لكل التحديات السابقة، فالحالة الليبية ما بعد 2011 تفتقد إلى خاصية التوافق على السياسات العامة في البلاد، في ظل حالة الانقسام السياسي والمؤسسي، وغياب التنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية المنقسمة على ذاتها، وما ترتب عليه من تعدد وضعف إنتاج مخرجات سياسية مشتركة، يمكن أن تعبر عن وجود سياسة عامة موحدة للبلاد، في ظل حالة من الانقسامات السياسية والمؤسسية، التي عطلت من أداء هذه المؤسسات، وشلت كفاءتها وفعاليتها، وغياب خاصية التنسيق والتكامل بينها. هذه المعطيات عمقت من أزمة عدم التوافق الوطني الليبي على السياسات العامة،

فقد «أدت بمجملها إلى إيجاد هذه الانقسامات القائمة، وألقت بظلالها على العملية السياسية الليبية، وزيادة تحدياتها الداخلية؛ حيث الصراعات الأهلية والحروب المشتعلة تتفاقم وتزداد سوءاً، في ظل عجز القوى السياسية والعسكرية عن تحقيق توافق وطني حقيقي». (الشيخ، 2012، ص 38). علاوة على الافتقار إلى السلم الاجتماعي؛ نتيجة فشل جهود تحقيق المصالحة الوطنية المجتمعية، وإرساء نظام العدالة الانتقالية، التي يمكن أن يدعم التوافق على السياسات العامة؛ حيث «إن المصالحة الوطنية على الصعيد العملي، ظلت توصيفاً لمبادرات وجهود لتسوية نزاعات مناطقية في إطار الجهة أو الإقليم: (الغرب، الشرق، الجنوب)، ولم تكن ضمن خطة وطنية في هذا الإطار، بل أنها اعتمدت مساراً قبلياً ونخبوياً، وبالتالي لم تتطور إلى وضع إنساني إيجابي، وتعرضت للانتكاس بعد الصلح في ظل الأوضاع الأمنية المنفلتة، وعجز سلطات الدولة عن ضبطها». (محرز، كعوان، 2016-2017، ص 43).

الخاتمة:

تناول البحث موضوع محددات وتحديات السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011، باعتبارها حالة مهمة في إطار تحليل السياسات العامة، في ظل ظروف الأزمة الليبية وما تتميز به من خصوصيات، في دولة تعيش في بيئة انتقالية متقلبة ومشحونة بالانقسامات السياسية والمؤسسية، وحالة من الفراغ الدستوري إن جاز الوصف، علاوة على البيئة الأمنية المحيطة بالسياسات العامة، وتدني الأداء الاقتصادي، والافتقاد إلى السلم الاجتماعي، وغياب التوافق على السياسات العامة في البلاد.

النتائج:

من خلال تحليل محددات وتحديات السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011، خلص البحث إلى النتائج الآتية:

1. إن عملية السياسة العامة في ليبيا تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، وما تتضمنه من عوامل الانقسام السياسي والمؤسسي، والأوضاع الاقتصادية والبيئة الأمنية المضطربة، وغياب السلم الاجتماعي، في ظل تأثير المتغير الخارجي وتدخله في الشأن الليبي.
2. تتأثر عملية السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011 بمعطيات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، في ظل تعقد المشهد السياسي الليبي، واختراق الخارج للداخل الليبي.
3. ظلت السياسة العامة في ليبيا ما بعد 2011 رهينة النظام السياسي المنقسم على ذاته، يعاني من انقسامات سياسية ومؤسسية وأزمة دستورية قائمة، وعدم الاستقرار في ظل بيئة أمنية قلقة ومضطربة، حالت دون وجود رؤية وطنية موحدة للسياسات العامة أو التوافق عليها، وعدم قدرة الحكومات المنقسمة على تبني سياسات عامة تستجيب لمدخلات النظام، أو متغيرات البيئة المحيطة بها.
4. العجز والقصور في التعامل مع جملة التحديات الداخلية والخارجية، التي تواجه عملية السياسات العامة في ليبيا ما بعد 2011، كونها تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، تتداخل فيها التحديات السياسية مع التحديات المؤسسية والاقتصادية والأمنية والبيروقراطية، في ظل بيئة الفساد الإداري والمالي، وإهدار الموارد المتاحة للدولة، وارتهاق الشأن العام الليبي للمتغير الخارجي؛ ما حال دون إنتاج سياسات عامة ذات كفاءة أو فاعلية، أو حتى التوافق عليها.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. دعم المؤسسات البحثية الليبية في مجال السياسات العامة، والدفع بها نحو غاياتها في إنجاز دراسات علمية رصينة وجادة في مجالها العلمي والعملي، من شأنها أن تخدم ترشيد السياسات العامة في البلاد.
2. اهتمام صانع القرار الليبي بالجهود العلمية المنتجة من قبل المؤسسات البحثية الليبية في مجال السياسات العامة، والاستفادة من نتائجها وتوصياتها في تفعيل السياسات العامة في البلاد، والرفع من كفاءتها وفعاليتها.

المصادر والمراجع

الوثائق:

1. الإعلان الدستوري المؤقت، أغسطس 2011.
2. تقرير ديوان المحاسبة 2016.

الكتب:

1. الحسين، أحمد مصطفى، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
2. العادي، سالم وآخرون، التنظيم السياسي للحكم في ليبيا، منشورات وزارة الثقافة والمجتمع المدني في ليبيا، ط1، يناير 2013.
3. العقوري، عادل، الاقتصاد السياسي في ليبيا بعد الثورة: الريع والنظام القبلي، طرابلس: الدار الوطنية للكتاب، 2021.
4. كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي، منشورات مؤسسة راند، 2014.

الدوريات والمجلات العلمية:

1. الحاج، حسام علي، الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية في المجتمع الليبي، مجلة كليات التربية - جامعة الزاوية - ليبيا، العدد 17، مارس 2020.
2. الختلان، صالح بن محمد، السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.
3. الرشيد، أحمد، أدبيش، مسعود، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا، تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الخارجية، 2011-2016، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017.
4. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية، مجلة متابعات إفريقية، العدد 12، أبريل 2021.
5. الشين، علي سعيد، أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مجلة كلية التجارة، جامعة قناة السويس - الإسماعيلية، مصر، المجلد 7، العدد 1، 2016.
6. الفهداوي، فهمي خليفة، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان - الأردن، دار المسيرة للنشر، 2004.

7. المناور، فيصل، العلبان منى، بناء السياسات العامة، دورية المعهد العربي للتخطيط -الكويت، العدد 157، 2022.
8. الوحيشي، علي مصباح، تحديات حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، جوان 2025.
9. بن إسماعيل، عياد طاهر، دور البيروقراطية في صنع السياسة العامة في ليبيا، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب، المجلد 4، العدد 7، يناير 2018.
10. بن سليمان، وليد، أحمد، حسين، السياسة الخارجية الليبية بعد 2011: محددات وتحديات، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، 2024.
11. بوخنفر، العيد، الاتجاهات النظرية في تحليل السياسات العامة: دراسة تحليلية تقويمية للحالة الجزائرية، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، العدد 5، مارس 2017.
12. جاسم، فايق، عبد علي، غفران، معطيات الصراع الليبي بعد 2011، مجلة حمورابي -مركز حمورابي، المجلد 13، العدد 52، 2024.
13. عبيد، منى حسين، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 51، 2012.
14. عطيو، عبد السلام حميدة، الأحزاب السياسية في ليبيا والمشاركة السياسية بعد أحداث فبراير 2011، مجلة القلم المبين، العدد 16، الجزء الأول، 2024.
15. عون، ناصر عبد الله، تحليل مقارن لأثر بنية النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي بالدول الربيعية: دراسة حالة دول الخليج العربية وليبيا، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد 3، العدد 1، 2025.
16. غريدة، عبد السلام، بن عمور محمد، الأزمة السياسية الليبية وأثرها على السياسة العامة للصحة في ليبيا في الفترة الممتدة من 2011-2016، المجلة الليبية للدراسات، المجلد 7، العدد 12، يونيو 2017.
17. يحيى، مها، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية -جامعة الإسكندرية، المجلد 55، العدد 1، يناير 2018.

الرسائل الجامعية:

1. الزنتاني، عبد الحكيم، تفكك الدولة في ليبيا: دراسة في فشل بناء المؤسسات، الأكاديمية الليبية، 2021.
2. طياب، أحمد، دور المعلومات في رسم السياسة العامة بالجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام-جامعة يوسف بن خدة، 2006-2007.
3. محرز، مشيش، كعوان سمير، انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي على الأمن في المتوسط، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو - الجزائر، السنة الجامعية: 2016-2017.

الندوات والبحوث والتقارير والمحاضرات العلمية:

1. بورقية وآخرون، تقييم السياسة العامة للتعليم العالي ومدى إيفائها بمتطلبات سوق العمل الليبي في المدة من 2011 إلى 2020، أعمال المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: رهانات الحاضر وأفاق المستقبل، جامعة مصراته 29 يناير 2022.
2. جاب الله، أنس، الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2015.
3. عمر، خيرى، السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا «تقرير»، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 16 ديسمبر 2014.
4. عمر، خيرى، الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، مجلة سياسات عربية، العدد 13، 2015.
5. المغيربي، محمد، الحصادي، نجيب، التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2013.
6. نادرة الشريف، الدستور الليبي بين الصراع والتنازلات، مؤسسة الجامعة الأوروبية، أبريل 2021.
7. نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟ تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان -الأردن، 2017.

شبكة المعلومات الدولية:

1. السباعي، على رحومة، الأحزاب السياسية ودورها في المشهد الليبي، موقع صحيفة البيان [/http://www.albayan.co.uk](http://www.albayan.co.uk) تاريخ النشر عدد إبريل-مايو 2018 تاريخ الزيارة 12 ديسمبر 2025.
2. حمزاوي، عمرو، أزمة الدولة الوطنية، ملاحظات على النقاش العالمي، موقع مؤسسة كارنغي للسلام الدولي [:https://org.carnegieendowment.org](https://org.carnegieendowment.org) تاريخ النشر 16 ديسمبر 2010 تاريخ الزيارة 10 ديسمبر 2025.

المراجع الأجنبية:

1. Anderson James Public Policy Making (New York: Hoit; Riana art winton) 1979
2. Easton D. A Systems Analysis of Political Life. New York: Wiley 1965.
3. Harold D. Lasswell Politics: Who Gets What When How New York Meridian Books INC 1958.
4. Political Science Chicagonmarkham publishing co. 1990.
5. Thomas R. Dye Understanding Public Policy 7ed New Jersey Prentice Hall Englewood Cliffs 1992

فاعلية سياسة التحول الأخضر ودورها في تعزيز التنوع الاقتصادي في ليبيا

The effectiveness of the green transformation policy and its role in promoting economic diversification in Libya

دكتور/ حازم حسنين محمد حسنين

دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد-جامعة بنها-مصر

أستاذة/ نجلاء فتحي محمد فهميم

باحث دكتوراه في الاقتصاد-جامعة بنها-مصر

ملخص

تركز هذه الدراسة على استكشاف آفاق التحول إلى الاقتصاد الأخضر في ليبيا، كخيار استراتيجي يسهم في تعزيز التنمية المستدامة، كما تدرس أثر تطبيق سياسات التحول الأخضر والاستثمار في البنية التحتية على التنوع الاقتصادي ودعم الاقتصاد الليبي. وقد بينت الدراسة أنه -رغم التراجع في الاعتماد على النفط- لم تتم أي خطوات نحو تعزيز إنتاج الطاقة المتجددة في ليبيا، واقتصرت السياسات على استغلال موارد الوقود الأحفوري الآخر؛ مما يعكس في هذه البيانات تركيز سياسة الطاقة الليبية على إدارة الموارد الهيدروكربونية، بدلاً من السعي إلى حلول مستدامة. وبالتالي، تعكس البيانات بوضوح ضعف التحول إلى الطاقة المستدامة في ليبيا؛ كما أن الحصة المحدودة للطاقة المتجددة وعدم تغييرها على مدى أكثر من عقدين يُظهران تأخراً كبيراً عن الاتجاهات العالمية والإقليمية، وقد يُمثل هذا تحدياً استراتيجياً لتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد مستدام. ومن ثم، فإنّ التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتبني سياسات اقتصادية مستدامة سيعززان المرونة الاقتصادية ويدعمان النمو المستدام.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية الخضراء، النمو الأخضر، السياسات الاقتصادية المستدامة، الطاقة النظيفة، التحول المستدام.

Abstract

This study focuses on exploring the prospects for transitioning to a green economy in Libya as a strategic option that contributes to promoting sustainable development. It also examines the impact of implementing green economy policies and infrastructure investment on economic diversification and supporting the Libyan economy. The study shows that despite the decline in dependence on oil no steps have been taken to enhance renewable energy production in Libya and policies have been limited to exploiting other fossil fuel resources. This data reflects the focus of Libyan energy policy on managing hydrocarbon resources rather than pursuing sustainable solutions. Therefore the data clearly reflects the weakness of the transition to sustainable energy in Libya. The limited share of renewable energy and its lack of change over more than two decades demonstrate a significant lag behind global and regional trends. This may pose a strategic challenge to achieving economic diversification goals and the transition to a sustainable economy. Expanding the use of renewable energy sources and adopting sustainable economic policies will enhance economic resilience and support sustainable growth.

Keywords: sustainable development, green development, green growth, sustainable economic policies, clean energy, and sustainable transformation.

1- مقدمة

منذ أن قام العالم «كيلينغ» بقياس مستويات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الأنشطة الصناعية الملوثة، والتي عُرفت فيما بعد باسم «منحنى كيلينغ الشهير» (Keeling 1960)، وفي عام 1972، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية كأول خطوة دولية نحو معالجة القضايا البيئية. ومن ثم، أُنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي مثل نقطة تحول محورية في مسار التعاون الدولي لحماية البيئة (United Nations 1972).

أما في عام 1988، فقد أُنشئت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بناءً على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي ريو دي جانيرو عام 1992، واستجابةً للحاجة الملحة لتحقيق اقتصاد أكثر استدامة، كان من أهم نتائج مؤتمر قمة الأرض توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)؛ إذ شكلت هذه الاتفاقية حجر الأساس، كونها أول اعتراف دولي رسمي بضرورة خفض انبعاثات الكربون وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة تغير المناخ (United Nations 1992; UNEP 2012).

وفي عام 1997، وُقِّع بروتوكول كيوتو الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2005؛ مما فرض على الدول الصناعية ضرورة الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مع التركيز الأساسي على ثاني أكسيد الكربون (United Nations Framework Convention on Climate Change 1997).

وفي عام 2015، عُقد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP21) في باريس بفرنسا، ودخل حيز التنفيذ رسمياً في 4 نوفمبر 2016؛ ويعكس هذا الاتفاق إرادةً دوليةً جديدةً لتوحيد الجهود العالمية في مواجهة أحد أكثر التحديات البيئية إلحاحاً في العالم (UNFCCC 2015). كما تضمنت أجندة التنمية المستدامة لعام 2023 (التي اعتمدهت في عام 2015) سبعة عشر هدفاً للتنمية، يجب أن تلتزم بها جميع الدول وتعمل على تحقيقها؛ من أجل الانتقال إلى اقتصاد أخضر مستدام (COE 2025).

«أما فيما يتعلق بالحالة الليبية، فيعاني الاقتصاد الليبي من أزمات عديدة ترتبط غالباً بالنزاعات والعقوبات المفروضة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت تُرفع تدريجياً منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى مطلع العقد الأول من الألفية الجديدة (Fernández, 2006). بالإضافة إلى ذلك، تركت الثورة في عام 2011 وتداعياتها ليبيًا في حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي المستمر.

وقد أسهمت هذه العوامل في تأخير إعلان ليبيا عن رؤيتها الوطنية للتنمية المستدامة والتحول الأخضر لعام 2030، مقارنةً بالدول العربية النفطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصةً دول الخليج (Bourhrouss 2022). ومن ثمّ، فإنّ العمل على تحويل الاقتصاد الليبي من اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على النفط، إلى اقتصاد مبتكر ومستدام يوفر فرصاً للنمو والتنمية الشاملة، يُعدُّ أملاً لكافة الليبيين (UN ESCWA، 2021).

وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتوطين مشاريعه المختلفة، لدعم تنويع الاقتصاد وتحقيق نهضة في ليبيا؛ وذلك بالنظر إلى الإمكانيات الواعدة والفرص التي تمتلكها ليبيا وتساهم في تحقيق هذه الأهداف، ومن بينها وفرة مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب الجهود المستمرة لتوسيع قاعدة الاقتصاد من خلال تعزيز أمن الطاقة، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والمصادر التقليدية. وتمتلك ليبيا مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية غير المستغلة (Energy & Capital Power 2023; TBLBA) كما تحظى ليبيا بدعم مؤسسات دولية وأوروبية في مجال الطاقة الخضراء وتعزيز جهود التنويع الاقتصادي (NDA، 2025).

1-1 مشكلة البحث

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالاقتصاد الأخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، تواجه ليبيا تحديات كبيرة تعيق تبني هذا النهج؛ بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية المتتالية، فضلاً عن الاعتماد المفرط على عائدات النفط. وقد جعل هذا الاعتماد الاقتصادي الليبي اقتصاداً هشاً ريعياً يعاني من نقص التنوع. ومع ذلك، تتمتع ليبيا بإمكانات واعدة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، نظراً لتنوع مواردها الطبيعية.

علاوة على ذلك، فإنّ اعتماد رؤية ليبيا 2030 لإحياء الاقتصاد الأخضر يعكس الاهتمام الرسمي المتزايد للحكومة الليبية بضرورة تطوير سياسات تنموية جديدة، تهدف إلى تعزيز تحقيق الاستدامة بما يتجاوز الاعتماد التقليدي على النفط. وبناءً على ذلك، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

«إلى أي مدى يمكن أن يشكل التحول نحو الاقتصاد الأخضر سياسة فعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية، ودعم أهداف رؤية ليبيا 2030 لتحقيق التنمية الخضراء وتعزيز التنوع الاقتصادي؟».

2-1 أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله؛ إذ يتناول قضية حيوية وهامة للاقتصاد الليبي، الذي يعاني منذ سنوات طويلة من مشكلات هيكلية، أبرزها الاعتماد المفرط على قطاع النفط؛ مما جعله أكثر استجابةً للتقلبات الحادة التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية. كما فاقمت التدايات السياسية والصراعات الداخلية حالة عدم الاستقرار الاقتصادي.

ومن ثمّ، فقد أصبح التحول نحو الاقتصاد الأخضر ضرورةً مزدوجة؛ ليس فقط لمعالجة قضايا تغير المناخ، بل كخيار استراتيجي لإعادة تشكيل الاقتصاد الوطني على أسس أكثر توازناً واستدامة. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ليبيا من خلال:

- إبراز دور الاقتصاد الأخضر في مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه البلاد.
- توضيح كيف يمكن لهذا النوع من الاقتصاد أن يسهم في تعزيز التنوع الاقتصادي، والانتقال من نظام ريعي إلى اقتصاد إنتاجي مستدام.
- تحليل الفرص المتاحة أمام ليبيا في مجالات التحول الأخضر.

3-1 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:

- 1- دراسة طبيعة التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه الاقتصاد الليبي نتيجة اعتماده شبه الكامل على قطاع النفط.
- 2- تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الأخضر، بأبعاده النظرية والتطبيقية، مع التركيز على دوره كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي.
- 3- استعراض الفرص المتاحة لليبييا في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- 4- تقديم مجموعة من السياسات والتوصيات العملية التي من شأنها دعم متخذي القرار في ليبيا في تطوير البرامج الهادفة إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

4-1 المنهجية:

يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي أداة لمعالجة سياسة التحول الأخضر في ليبيا؛ إذ يركز على دراسة وتحليل الوضع الاقتصادي والبيئي الراهن في البلاد، وتحليل العوامل المؤثرة فيه. كما يستكشف جوانب مختلفة من الاقتصاد الأخضر وقدرته، بوصفه نموذجاً تنموياً

لتعزيز التنوع الاقتصادي في السياق الليبي، وذلك في إطار الفرص المتاحة والتحديات التي تواجهها ليبيا في تحقيق أهداف التحول الأخضر.

2- الدراسات السابقة

ذلك من خلال المحاور التالية: «لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التحول الأخضر ودوره الهام في دعم التنوع الاقتصادي من زوايا متعددة؛ حيث ركزت بعض الأبحاث على الجوانب البيئية والاقتصادية للتحول الأخضر، بينما تناولت دراسات أخرى تجارب الدول التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر رئيسي لنموها الاقتصادي، وكيفية تحولها نحو الاقتصاد الأخضر كوسيلة لدعم التنوع الاقتصادي.

ويبرز ذلك ضرورة توسيع نطاق البحث في سبل التحول إلى الاقتصاد الأخضر في السياق الليبي؛ وتأتي هذه الضرورة خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية المتعددة التي تواجهها ليبيا، بالإضافة إلى الفرص التي يمكن أن توفرها رؤية ليبيا 2030 لتعزيز هذا التحول نحو اقتصاد أكثر استدامةً ووعياً بيئياً. ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

2-1 المحور الأول: الاقتصاد الأخضر والتنوع الاقتصادي من حيث المفهوم والأهمية

«يُعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه الآلية التي يُمكن من خلالها تحسين رفاهية الفرد، مع معالجة المخاطر البيئية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية، والتي تُشكل تهديداً خطيراً لصحة الإنسان واستدامة الموارد الطبيعية (Altai 2021)؛ وذلك سعياً نحو زيادة كفاءة إنتاج واستهلاك الموارد والطاقة، بالاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة (United Nations 2011).

ويوضح الشكل (1) التالي الإطار العام، الذي يُمكن من خلاله قياس تقدم أي دولة في تحقيق أهداف النمو الأخضر؛ ويتم ذلك من خلال تتبع تطور كل دولة في مؤشرات الاقتصاد الأخضر، والتي تشمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.»

الشكل (1): إطار قياس تقدم الاقتصاد الأخضر



Source: United Nations. (2024) Working Paper: The Green Economy Progress Measurement Framework (Third Edition).

وتكمن أهمية الاقتصاد الأخضر في اعتماده بشكل أساسي على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الخضراء؛ كما أنه يساعد على أن يزداد الاقتصاد تنوعاً. ولتحقيق ذلك، لا بد من توفير أنشطة إنتاجية قائمة على ممارسات مبتكرة؛ مما يجعل التنوع الاقتصادي نتيجة طبيعية وثمره للابتكار (Lee et al. 2023; Freire 2023).

يُعد التنوع الاقتصادي عملية تسعى الدول من خلالها إلى تقليل اعتمادها على مصدر دخل واحد. أما التحول الأخضر، فيمثل انتقالاً عادلاً نحو اقتصاد مستدام، يُعطي الأولوية لجودة الحياة على الاستهلاك، ويُركّز على المساواة على النمو، ويعمل على حماية النظم البيئية وتطويرها بدلاً من السماح بتدهورها (Al-Tham et al. 2023).

وتختلف استراتيجيات التنوع الاقتصادي، بين الدول بناءً على خصائص كل دولة؛ مع أن جميع الدول تعتمد بشكل أساسي على تنوع الصادرات كأداة رئيسية للحصول على الموارد اللازمة؛ لدعم عملية التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية. ففي الدول المتقدمة، تُركّز هذه العملية بشكل أساسي على المنتجات الصديقة للبيئة، والتكنولوجيا الحديثة، والتقنيات

الخضراء. وفي الدول النفطية، يعتمد التنويع الاقتصادي وتمويل التنمية بشكل كبير على عائدات النفط؛ حيث تُوجَّه عائدات النفط نحو تطوير البنية التحتية، وتشجيع القطاعات غير النفطية؛ مما يُساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Sultanova & Naser 2025; Arab Labor Organization 2025).

2-2 المحور الثاني: أهمية دور الدولة والسياسات الاقتصادية في دعم التحول الأخضر

وفقاً لـ (الطائي، 2021)، تُعد التنمية الخضراء بالغة الأهمية؛ لأنها لا تُركز على تطوير قطاع اقتصادي واحد بمعزل عن غيره، بل تشمل جميع القطاعات الاقتصادية؛ كالطاقة، والزراعة، والمياه العذبة، ومصايد الأسماك، والغابات، والصناعة، والنقل، والإنشاءات، والسياحة، بالإضافة إلى الخدمات، والبنية التحتية، والتكنولوجيا.

وتُركز السياسات الخضراء في المقام الأول على تطوير آليات مستدامة تهدف إلى الحفاظ على خصوبة التربة، والحد من تلوث الهواء والماء، وتعزيز كفاءة إنتاج واستهلاك الموارد. كما تسعى إلى تقليل الاعتماد على مصادر انبعاثات الكربون، ومعالجة التحديات البيئية؛ كتدهور المحيطات والأنهار. وتشمل هذه السياسات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي، وضمان توافرها بأسعار معقولة لدعم أمن الطاقة (United Nations 2020).

إضافةً إلى ذلك، تُركز هذه السياسات على الإدارة الفعالة للنفايات، وتعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال مكافحة التصحر وتحسين خصوبة الأراضي، ورفع مستويات الإنتاج الزراعي. ومن بين الأهداف الرئيسية أيضاً توفير فرص عمل أكثر ملاءمة في الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات؛ مما يُعزز التنمية المستدامة ويحقق فوائد اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق (Global Green Economy Organization 2020).

وتتجاوز هذه الفوائد في الاقتصاد المحلي، لتشمل فتح فرص جديدة في الأسواق الدولية، وتعزيز القدرة التنافسية العالمية. ولتحقيق هذه الأهداف، من الضروري العمل على تشجيع الاستثمار في المشاريع الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على تحويل هذه القطاعات من النموذج التقليدي إلى نموذج مستدام يتماشى مع المتطلبات البيئية المستقبلية. ولذلك، أكدت العديد من الدراسات على أهمية دور الحكومة في تعزيز البنية التحتية والأسس التكنولوجية اللازمة لتوطين مشاريع الاستثمار الأخضر في السلع والخدمات الداعمة للنمو المستدام (International Labour Organization 2022).

ويشمل ذلك ضمان توفير الخدمات الأساسية؛ كالمياه، والكهرباء، والطاقة، والصرف الصحي لجميع المواطنين بشكل عادل ومنصف. كما يتطلب ضرورة وضع سياسات تنظيمية فعّالة، ووضع آليات تسعير تشجع على خفض انبعاثات الكربون، إلى جانب فرض ضرائب على المشاريع التي تعتمد على مصادر تزييد الانبعاثات أو تُسيء استخدام الموارد بشكل عام (Ocampo 2025؛ (Altenburg & Stamm 2020; United Nations 2011).

كما أكدت العديد من الدراسات على أهمية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم التحول نحو التنمية المستدامة، مع التأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمة، وتجنب التناقضات بين مختلف السياسات المعتمدة. كما أشارت إلى ضرورة معالجة التحديات الاقتصادية، وخاصة البطالة والتضخم (UN ESCWA 2012).

ولتحقيق ذلك، يلزم وجود قاعدة بيانات متكاملة، مع مؤشرات قياس دقيقة وأساليب موثوقة لرصد وتقييم أداء مؤشرات النمو الأخضر، بما يتماشى مع الظروف الخاصة بكل بلد (Ada-mowicz 2022). وللمعالجة التحديات المتعلقة بالتمويل، يمكن للدول العمل على إنشاء بنوك خضراء أو صناديق مخصصة، تهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات البيئية المستدامة؛ كطاقة المتجددة، والنقل الصديق للبيئة، والبنية التحتية المقاومة لتغير المناخ؛ مما يساعد على التغلب على الحواجز المالية وتعزيز التنمية من ناحية (Wambura 2024).

ومن ناحية أخرى، تشير دراسة (Xamidovna 2024) إلى أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يمثل أداة ذات قيمة عالية لتعزيز استدامة المالية العامة في البلدان، ولا يقتصر دوره على الاستدامة البيئية وحدها.

3- ملامح ومحددات النمو الاقتصادي الليبي

يركز هذا الجزء من البحث على استعراض مراحل تطور الاقتصاد الليبي منذ بداية الألفية الجديدة، مع التركيز على أبرز السمات والخصائص التي تميز هذا الاقتصاد، وتدعم قدرته على تحقيق التحول المستدام.

3-1 اتجاهات السياسة الاقتصادية وتطور معدلات النمو الاقتصادي

يسلط الجدول التالي رقم (1-3) الضوء على السمات الرئيسية للتحولات في اتجاهات السياسة الاقتصادية الليبية منذ بداية الألفية الجديدة؛ مع التركيز بصورة خاصة على دور السياسات المالية، وأهميتها في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. كما يتناول مدى

ارتباط هذه التغيرات بتقلبات أسعار النفط، وتأثيرها في قوة أو ضعف الاقتصاد الوطني الليبي.

الجدول (3-1): العلاقة بين اتجاهات السياسة الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط في الاقتصاد

الليبي. Source:

السياسة المالية				السياسة النقدية		الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعبة المحلية	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	سعر النفط للبرميل (بالدولار)	السنوات
الاتفاق العام		الإيرادات العامة		سعر الصرف	المعرض النقدي بمعناه الواسع (بالمليون دينار ليبي)				
الاتفاق الكلي (بالمليون دينار ليبي)	الاتفاق الاستثماري (بالمليون دينار ليبي)	الإيرادات النقدية	الإيرادات غير النقدية						
-	-	-	-	0.546	2000	86,42	12	14.35	2000
8,038	3,537	7,450	11,295	0.647	2001	84,90	10	24.42	2001
10,063	4,183	14,916	11,920	1.216	2002	84,09	13	20.37	2002
13,396	4,228	20,673	12,403	1.308	2003	95,03	9	24.64	2003
17,231	5,611	29,259	13,808	1.250	2004	99,27	14	28.56	2004
18,319	7,072	44,507	15,533	1.355	2005	111,05	15	27.34	2005
21,022	7,799	40,936	23,553	1.288	2006	118,27	21	30.02	2006
30,883.0	18,993.0	48,638.3	4,728.0	1.227	2007	125,64	21	38.19	2007
44,115.5	28,903.3	64,417.0	8,324.2	1.251	2008	125,44	22	55.29	2008
35,677.2	18,983.9	35,347.0	6,438.0	1.240	2009	119,92	25	70.13	2009
54,498.8	23,729.4	55,713.0	5,790.1	1.257	2010	125,95	22	65.40	2010
23,366.5	0.0	15,830.1	983.2	1.262	2011	62,55	17	148.93	2011
53,941.6	5,500.0	66,932.3	3,199.1	1.259	2012	116,85	16	62.89	2012
65,283.5	13,276.5	51,775.7	2,987.9	1.256	2013	95,82	17	135.59	2013
43,814.2	4,482.4	19,976.6	1,566.7	1.337	2014	73,74	23	203.71	2014
36,014.9	3,861.9	10,597.7	6,245.7	1.396	2015	73,12	17	143.01	2015
29,171.3	1,747.6	6,665.5	2,179.7	1.445	2016	72,03	19	175.19	2016
32,692.0	1,887.7	19,209.0	3,128.6	1.359	2017	95,44	16	81.53	2017
39,286.4	3,390.4	33,475.8	2,435.4	1.394	2018	103,01	16	48.40	2018
45,813.0	4,637.5	31,394.7	2,523.2	1.399	2019	91,84	14	36.10	2019
37,310.0	1,801.0	5,280.0	2,281.0	1.339	2020	64,53	9	141.72	2020
85,775.9	17,390.2	103,368.9	2,251.1	4.607	2021	82,82	12	52.17	2021
127,874.4	17,464.7	130,535.1	3,841.1	4.840	2022	75,99	11	64.42	2022
125,726.4	11,999.0	121,692.3	4,225.4	4.787	2023	83,70	16	66.35	2023
123,194.0	22,000.0	89,810.1	4,221.0	4.928	2024	83,20	15	81.42	2024

Source:

-Central Bank of Libya. (2024). Monetary Statistics for the Period (2024-1966).

-World Bank Database. (2024).

-Central Bank of Libya. (2025). Economic Bulletin.

- IMF. (2006).
- IMF. (2007).
- FRED. (2025).

ويوضح الجدول (3-1) أن تطور مؤشرات الأداء يُظهر تأثير الاقتصاد الليبي بشدة بتقلبات أسعار النفط؛ مما يعكس مدى اعتماده على الموارد النفطية، التي رسمت بصورة مباشرة مسار السياسة المالية، ومستويات الاستثمار في البنية التحتية. ففي الفترات التي شهدت ارتفاعاً في أسعار النفط -مثل الأعوام 2007-2008، و2011-2013، و2021-2022- يُلاحظ أن المالية العامة سجلت فوائض ملحوظة، تُرجمت إلى زيادة في إجمالي الإنفاق العام، ولا سيما الإنفاق الاستثماري؛ وقد أدى ذلك إلى تحسن في تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى توجيه الموارد نحو تعزيز البنية التحتية ودعم القطاعات الإنتاجية.

وعلى النقيض من ذلك؛ فعندما انخفضت أسعار النفط نتيجةً لصدمات اقتصادية أو جيوسياسية -محلية أو عالمية- كما حدث في أعوام 2011، و2014-2016، و2020؛ انخفضت عائدات النفط بشكل حاد، مصحوبةً بانخفاض في الإنفاق الاستثماري وتباطؤ في تكوين رأس المال الثابت؛ مما أضعف النمو الاقتصادي وقلص القاعدة الإنتاجية.

ويبرز هذا التقلب أن الروابط بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في ليبيا، ظلت تعتمد بشكل أساسي على موارد النفط؛ حيث تُعد أسعار النفط العامل الأساسي في تحديد مستوى الإنفاق الاستثماري، وقدرة الاقتصاد على تحقيق التنمية المستدامة. علاوةً على ذلك، أدى ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية، وانخفاض حصة الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات، إلى الحد من قدرة الاقتصاد على الصمود في وجه الأزمات.

3-2 هيكل الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي وأثره على مؤشر التعقيد الاقتصادي.

قبيل الدخول في تحليل هيكل التجارة الخارجية لليبي، تجدر الإشارة إلى الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع النفط والمنتجات البترولية في حجم الصادرات الليبية؛ حيث مثل حوالي 99٪ من إجمالي الصادرات في المدة من عام 1962 إلى عام 1985. ومع ذلك، تقلبت هذه النسبة بين عامي 1986 و2006، متراوحة بين 93٪ و96٪. وفي عام 2005، ارتفعت النسبة مرة أخرى إلى 97٪، واستمر هذا الاتجاه في السنوات التالية. ووفقاً لأحدث الإحصاءات لعام 2024، بلغت النسبة حوالي 97٪؛ مما يعكس استمرار هيمنة هذا القطاع على الصادرات الليبية (MOF 2003; CBL) (2024).

ويوضح الجدول التالي رقم (3-2) حجم التجارة الخارجية لليبي، مع التركيز بشكل خاص

على نسبة صادرات النفط. بالإضافة إلى ذلك، يُسلط الجدول الضوء على تأثير ذلك في ترتيب ليبيا ضمن مؤشر التعقيد الاقتصادي، الذي يقيس درجة التنوع الاقتصادي داخل الدولة. «
الجدول (2-3): اتجاهات التجارة الخارجية الليبية ومؤشر التعقيد الاقتصادي.

السنة	مؤشر التعقيد الاقتصادي (100)	إجمالي صادرات النفط (مليون دولار)	الواردات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	الصادرات (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2000	-	-	13,70	31,60
2001	-	6,464.0	16,60	26.50
2002	-	12,937.0	34,10	44.80
2003	-	18,814.0	33,30	57.30
2004	-	26,832.0	32,40	63.80
2005	-	41,655.0	27,10	63,70
2006	-	54,679.0	27,10	71.80
2007	-	60,253.0	25,90	73.40
2008	-	75,243.0	29,10	74.10
2009	-	44,626.0	44,40	63.20
2010	-	59,850.0	31,80	66,30
2011	-	22,789.0	24,90	38.10
2012	-	75,355.0	31,40	66.90
2013	-	56,445.3	46,40	59.90
2014	37	22,951.4	44,30	32.20
2015	45.2	13,853.2	34,70	22.20
2016	50.1	8,676.0	26,50	14.60
2017	43.6	24,910.7	20,40	27.20
2018	33.3	39,491.0	24,20	39.60
2019	32.1	37,971.0	34,60	42.40
2020	41.7	10,377.0	21,50	20.40
2021	36.1	139,811.3	72.20	92.10
2022	44.9	180,789.1	64.30	92
2023	44.9	168,955.7	70.50	58.10
2024	-	153,347.5	59.10	74.80

Source:

- Central Bank of Libya. (2024). Monetary Statistics for the Period (1966–2024).
- World Bank Database. (2024).

- Central Bank of Libya 2025. (). Economic Bulletin.
- MIF. (2025).

في الجدول (2-3)، تُظهر تحليلات اتجاهات مؤشرات التجارة الخارجية لليبي أن الصادرات -التي تهيمن عليها المنتجات النفطية بصورة أساسية؛ إذ كانت المحرك الحيوي للاقتصاد. وتُظهر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي تقلبات واضحة مع تغير أسعار النفط، متأثرة بالتغيرات المحلية والدولية. فخلال فترات ارتفاع أسعار النفط -مثل المدد بين 2004-2008 و2021-2022 كما هو موضح في الجدول رقم (1-3)- كانت مستويات الصادرات مرتفعة، متجاوزة نسبة 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ بفضل الزيادات الكبيرة في إجمالي عائدات تصدير النفط، التي بلغت ذروتها عند أكثر من 180 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

وقد ساهم ذلك بشكل إيجابي في تحسين الميزان التجاري، على الرغم من نمو الواردات في بعض الفترات. وعلى العكس من ذلك؛ فعندما انخفضت أسعار النفط -كما حدث في أعوام 2011، و2014-2016، و2020 (الجدول 1-3)- انخفضت الصادرات بشكل حاد إلى أقل من 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ وقد وضع هذا الانخفاض ضغطاً كبيراً على الميزان التجاري؛ بسبب ارتفاع نسبة الواردات إلى الصادرات.

ويعكس مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI) قدرة إنتاجية محدودة وتنوعاً اقتصادياً ضعيفاً؛ حيث ظلت قيمته منخفضة نسبياً، على الرغم من التحسن المتواضع بعد عام 2015. وهذا يشير إلى أن الاقتصاد الليبي لا يزال يعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مع ضعف ملحوظ في مساهمة القطاعات غير النفطية. وبناءً على هذه الاتجاهات، من الواضح أن الاقتصاد الليبي يعاني من هشاشة هيكلية، تجعله شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط؛ مما يعيق تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والاستقرار على المدى الطويل، وخاصة في ظل استمرار غياب التنوع؛ وهو تحه أساسي.

3-3 سياسات التحول في مجال الطاقة الليبية

كشفت هيئة الطاقة الدولية أن الحكومة الليبية قدمت خطة استراتيجية للطاقة المتجددة في عام 2013، تغطي المدة من 2013 إلى 2025؛ تهدف هذه الخطة إلى ضمان أن تشكل الطاقة المتجددة نسبة 7٪ من إجمالي مزيج الطاقة الكهربائية بحلول عام 2020، مع زيادة هذه النسبة إلى 10٪ بحلول عام 2025. وتعتمد الخطة على مصادر مختلفة، تشمل: طاقة الرياح، والطاقة الشمسية المركزة، والخلايا الشمسية الكهروضوئية، بالإضافة إلى أنظمة التدفئة

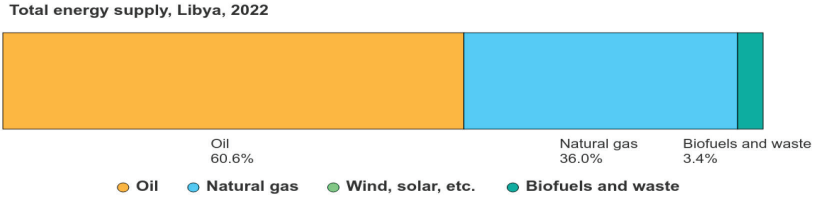
التي تعمل بالطاقة الشمسية (IEA 2025).

ومع ذلك، تشير المؤشرات في مجال انتقال الطاقة في ليبيا، إلى استمرار الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة التقليدية؛ فوفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية حول سياسات الطاقة الليبية، تحتل ليبيا المرتبة السادسة في أفريقيا من حيث تكرير النفط، بينما تحتل المرتبة الـ 69 عالمياً. ويعكس هذا الترتيب الاعتماد الأساسي على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات والوقود؛ وعلى الرغم من أن هذا يمثل ميزةً نسبية في سلسلة قيمة النفط، فإنه يُسلط الضوء على التحدي الأساسي لانتقال الطاقة، والمتمثل في كيفية استثمار الموارد الحالية، لتوجيه جزء من عائدات النفط نحو تطوير الطاقات المتجددة، وتحديث مزيج الطاقة الوطني.

وتعدُّ قوة ليبيا في قطاع التكرير سلاحاً ذا حدين؛ فمن جهة، تُوفّر أساساً مالياً وفنياً يُمكن أن يدعم التحوّل في مجال الطاقة إذا استُغلَّ بشكل صحيح، ومن جهة أخرى، يُمكن أن تُعزّز الاعتماد المُفرط على الوقود الأحفوري، إذا لم تُصاحبها سياسات واضحة، تدعم الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة. ويتجلى هذا بشكل أوضح مع الانخفاض الحاد في طاقة إنتاج النفط المُكرّر، التي انخفضت من 713646 تيراجول عام 2010 إلى 156604 تيراجول عام 2022. ورغم أن هذا الانخفاض قد يؤدي إلى انخفاض نسبي في الانبعاثات المحلية، والاعتماد على المنتجات البترولية، فإنه لا يُمكن اعتباره تقدماً حقيقياً في التحوّل في مجال الطاقة؛ لأنه لا يرتبط بسياسات مُحطّط لها بوعي لتحقيق هذا الهدف. وفي ظل هذه الظروف، قد يُمثّل الانخفاض الناتج فرصةً لإعادة النظر في استراتيجيات الاستثمار الوطنية؛ إذ يُمكن تسخير كُحُفّز لتحويل المسار نحو الطاقات المُتجدّدة، وتحويل هذا الانخفاض من «انتكاسة غير مُقصودة» إلى «تحوّل استراتيجي» نحو مستقبل طاقة أكثر استدامة (IEA 2025).

يوضح الشكل (1-3) تطور العرض من مصادر الطاقة المختلفة، بينما يُبرز الشكل (2-3) الطلب المتزايد عليها. ويوضح الشكل (3-3) الاستهلاك النهائي للطاقة حسب المصدر، بينما يُقدم الشكل (4-3) لمحة عامة عن الاستهلاك النهائي للطاقة مُصنفاً حسب القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقاً لإحصاءات عام 2022.

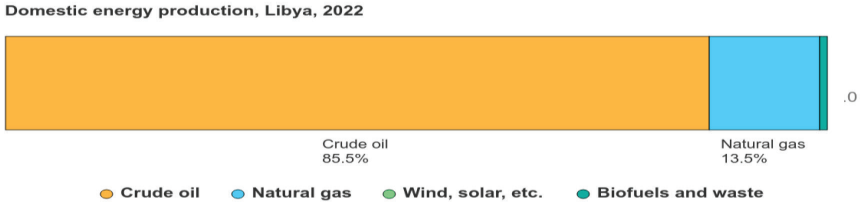
الشكل (3-1) تطور العرض من مصادر الطاقة المختلفة



Source: IEA. (2022).

Source: International Energy Agency. Licence: CC BY 4.0

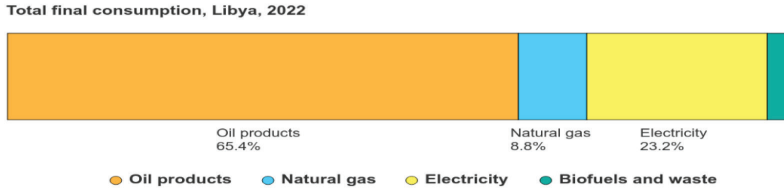
الشكل (3-2)



Source: IEA. (2022).

Source: International Energy Agency. Licence: CC BY 4.0

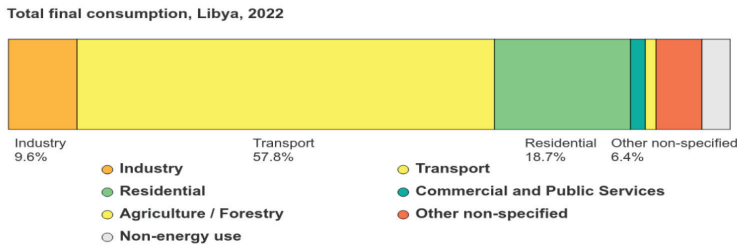
الشكل (3-3) استهلاك الطاقة في ليبيا عام 2022



Source: IEA. (2022).

Source: International Energy Agency. Licence: CC BY 4.0

الشكل (3-4)



Source: IEA. (2022).

Source: International Energy Agency. Licence: CC BY 4.0

نهائي
دقة في

و.
تا

عملية إنتاج وتوليد الكهرباء.

الجدول (3-3): تطور الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك وإنتاج الكهرباء

السنة	إنتاج الكهرباء (بموارد النفط)	إنتاج الكهرباء (بالوقود الأحفوري)	إنتاج الكهرباء (بالطاقة المتجددة)	استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الطاقة)
2000	78.1	100	-	2
2001	78	100	-	2.90
2002	78.9	100	-	.90

وتشير البيانات الواردة في الجدول (3-3) إلى أن مساهمة الطاقة المتجددة في ليبيا، سواء من حيث إجمالي استهلاك الطاقة أو إنتاج الكهرباء، لا تزال منخفضة للغاية. حيث لم تمثل الطاقة المتجددة سوى 2٪ إلى 3٪ من إجمالي الاستهلاك بين عامي 2000 و2021، وظل إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة مستقرًا عند حوالي 0,03 ٪ من الإجمالي. وتسلط هذه الأرقام الضوء على نقص الجهود الاستراتيجية لتوسيع نطاق استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، على الرغم من الموارد الطبيعية الواعدة التي تمتلكها ليبيا في هذا المجال من ناحية.

ومن ناحية أخرى، تُظهر البيانات أن إنتاج الكهرباء من الوقود الأحفوري ظل عند 100٪ طوال الفترة، مما يشير إلى افتقار ليبيا إلى التنوع في مزيج الطاقة لديها، واعتمادها الكامل على مصادر الوقود التقليدية. ويشار إلى أن حصة النفط في إنتاج الكهرباء انخفضت من 78,1 ٪ في عام 2000 إلى حوالي 23,5 ٪ في عام 2021، مما يعكس تحولاً داخل مزيج الوقود الأحفوري نحو الاعتماد بشكل أكبر على الغاز الطبيعي.

ومع ذلك، لم يُترجم هذا التراجع في الاعتماد على النفط إلى أي تقدم يُذكر في تعزيز إنتاج الطاقة المتجددة. وبناءً على ذلك، يتضح أن البيانات تكشف عن تناقض واضح: فعلى الرغم من تراجع الاعتماد على النفط، لم تُستغل هذه الفرصة لتوسيع حصة الطاقة النظيفة، بل اقتصرت الاستراتيجية على استغلال موارد الوقود الأحفوري الأخرى. تعكس هذه البيانات تركيز سياسة الطاقة الليبية على إدارة الموارد الهيدروكربونية بدلاً من السعي إلى حلول مستدامة. وبالتالي، تعكس البيانات بوضوح ضعف التحول إلى الطاقة المستدامة في ليبيا. إن الحصة المحدودة للطاقة المتجددة وعدم تغيرها على مدى أكثر من عقدين يُظهران تأخرًا كبيرًا عن الاتجاهات العالمية والإقليمية. وقد يُمثل هذا تحديًا استراتيجيًا لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، والانتقال إلى اقتصاد مستدام.

وقد أظهرت إحصاءات (WorldOMeters، 2022) أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري في ليبيا بلغت 62743000 طن، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 36, 0٪ مقارنةً بالعام السابق. ويُترجم هذا الانخفاض إلى تراجع قدره 2256650 طناً مقارنةً بعام 2021؛ عندما بلغت الانبعاثات 62968650 طناً. كما بلغ نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ليبيا 8, 69 طناً خلال العام نفسه؛ بناءً على عدد سكان يبلغ 7223805 نسمة.

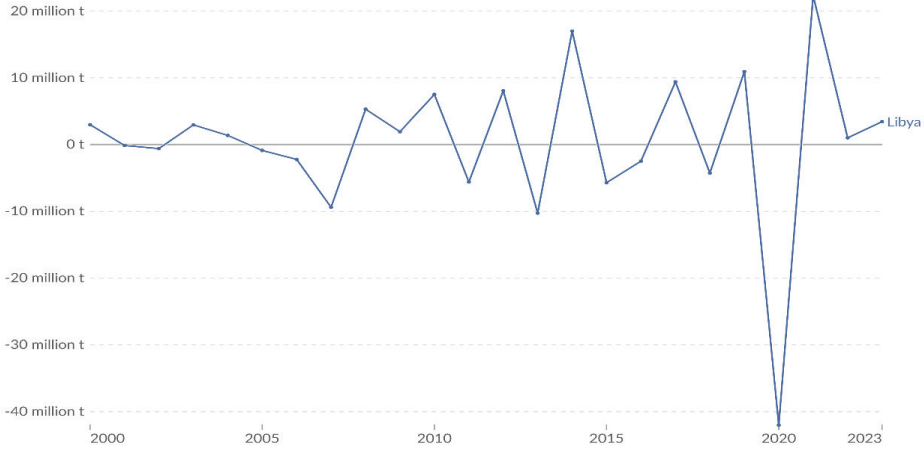
ويعكس هذا الرقم انخفاضاً طفيفاً بنسبة 14, 0٪ مقارنةً بعام 2021، عندما بلغ نصيب الفرد من الانبعاثات 8, 83 طناً، وهو تغييرٌ بنسبة 6, 1٪ في معدلات الانبعاثات للفرد. وعلى الرغم من هذا الانخفاض المحدود، تُظهر البيانات التاريخية في الشكل (5-3) اتجاهًا مستمرًا للنمو في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ليبيا منذ عام 2000؛ مما يشير إلى أن هذه الانبعاثات تسير في مسار تصاعدي من المرجح أن يستمر على المدى الطويل.

من ناحية أخرى، تُظهر المقارنة بين تطور انبعاثات الفرد خلال المدة من عام 2000 إلى عام 2023، والنمو السكاني زيادة ملحوظة في إجمالي حجم انبعاثات الكربون داخل ليبيا؛ مما يُشير إلى تفاقم التحديات البيئية المرتبطة بالانبعاثات في البلاد. ويتجلى ذلك في الشكلين (6-3) و(7-3).

الشكل (5-3) تطور انبعاثات الكربون في ليبيا خلال الفترة (2000-2023)

Year-on-year change in CO₂ emissions
Absolute annual change in carbon dioxide (CO₂) emissions, measured in tonnes.

In Data



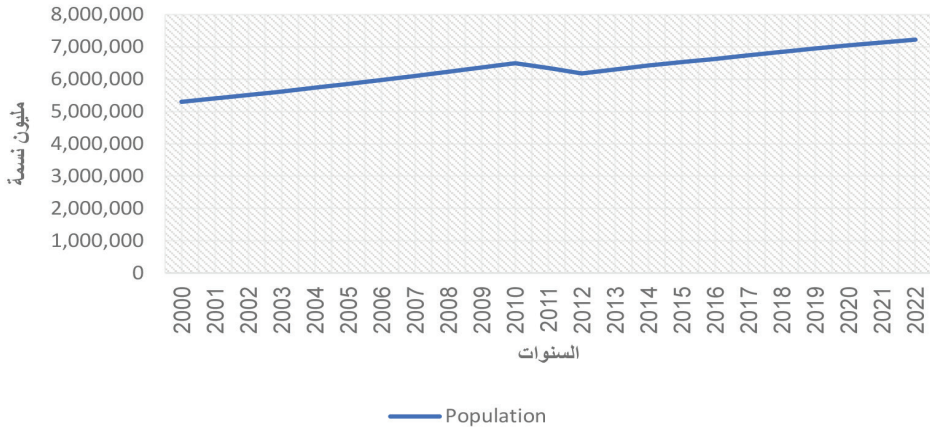
Data source: Global Carbon Budget (2024)

OurWorldinData.org/co2-and-greenhouse-gas-emissions | CC BY

Source: Our World in Data. (2023).

الشكل (3-6)

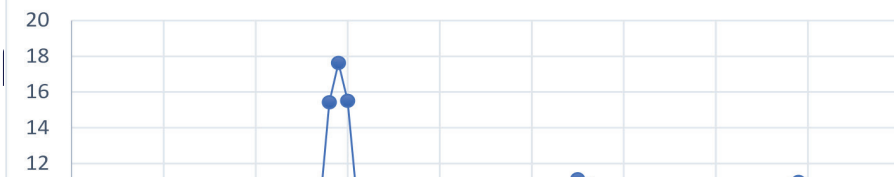
شكل رقم (3-6) تطور عدد السكان في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2022)



Source: World O Meters. (2022). <https://www.worldometers.info/co2-emissions/libya-co2-emissions/>.

ويوضح الشكل رقم (3-7) تراجع نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ليبيا، حيث سجلت (3, 8) عام 2023 مقابل (6, 17) عام 1970.

شكل رقم (3-7) تطور نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ليبيا خلال الفترة (1950 - 2023)

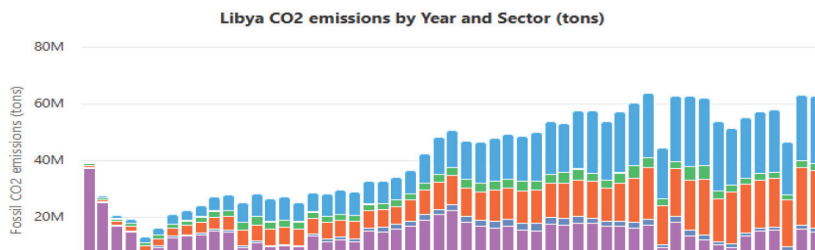


Source: World data. (2022). <https://ourworldindata.org/co2-emissions#:~:text=We%20can%20calculate%20the%20contribution%20emissions%20across%20the%20world.>

وفيما يتعلق بحجم انبعاثات الكربون عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، يوضح الشكل (3-8) كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المنسوبة لكل قطاع؛ إذ تأتي بشكل رئيسي من قطاع توليد الكهرباء، الذي كان المصدر الرئيسي لهذه الانبعاثات على مدى العقود الماضية؛ وهذا يعكس الاعتماد شبه الكامل على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي لإنتاج الكهرباء.

أما من حيث الاتجاهات بمرور الوقت، فقد شهدت المدة التي أعقبت عام 2000 زيادة كبيرة في الانبعاثات؛ نتيجةً لزيادة الطلب المحلي على الطاقة بسبب النمو السكاني من ناحية. ومن ناحية أخرى، انخفضت الانبعاثات بشكل ملحوظ بعد عام 2011 بسبب الاضطرابات السياسية؛ مما أدى إلى انكماش في الإنتاج الصناعي وانخفاض في توليد الكهرباء. واستمر هذا الانخفاض نسبياً حتى عام 2015، الذي شهد استقراراً ملحوظاً دون تغييرات كبيرة في هيكل الطاقة التقليدي؛ بسبب غياب الإصلاحات الهيكلية التي تركز على تنويع الطاقة، أو التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة.

الشكل (3-8) مصادر انبعاثات الكربون وفقاً للقطاعات في ليبيا خلال الفترة (1970-2022)

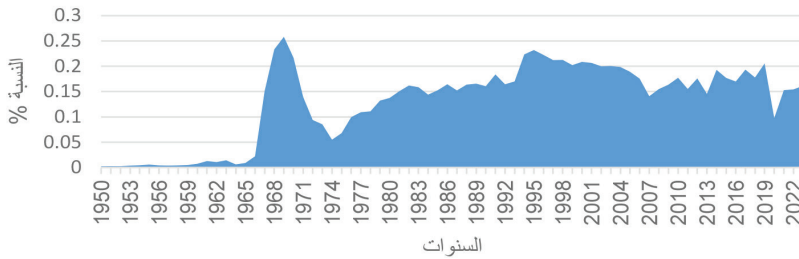


Source: World O Meters.(2022) .

ويسلط هذا الوضع الضوء بوضوح على هيمنة قطاع الطاقة على نسبة كبيرة من إجمالي الانبعاثات؛ مما يعكس الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري، وضعف الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة؛ لذلك، هناك حاجة ملحة لتسريع اعتماد سياسات تهدف إلى تعزيز كفاءة الطاقة، والتحول التدريجي إلى مصادر الطاقة النظيفة.

على الرغم من أن ليبيا تُعاني من مستويات عالية نسبياً من انبعاثات الكربون، نتيجةً لاعتمادها الكبير على النفط والغاز في توليد الطاقة والنقل والصناعة، إلا أن مساهمتها في إجمالي الانبعاثات العالمية تُقدر بنحو 0,16% فقط وفقاً لتقديرات عام 2022، ولم تتجاوز 0,19% خلال العقدين الماضيين، وهي نسبة منخفضة للغاية مقارنةً بالدول الصناعية الكبرى (WorldOMeters2022).

شكل رقم (9-3) تطور نسبة مساهمة ليبيا في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الإجمالي العالمي خلال الفترة (1950-2023)



https://ourworldindata.org/co2-emissions_~:~:text=We%20اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بياناتات%20emissions%20across%20the%20world.can%20calculate%20the%20contributioncapita%20emissions%20across%20the%20world

ويُمكنُ لليبيا تحقيقُ تحسينات ملموسة وسريعة من خلال تعزيز كفاءة الطاقة، وتوسيع مصادر الطاقة المتجددة، وتبني سياسات بيئية مستدامة. وتكمن ميزة هذا الوضع في قدرة ليبيا على المضي قُدماً في هذه التدابير دون مواجهة الضغوط الاقتصادية والسياسية الكبيرة، التي تواجهها الدول ذات مستويات الانبعاثات العالية؛ ولذلك سيمثل هذا الواقع فرصةً فريدةً

لليبيا لتعزيز انتقالها الأخضر، وتعزيز التنويع الاقتصادي بطريقة فعالة ومستدامة.

ولفهم أهمية كفاءة الطاقة في تعزيز النمو الاقتصادي النوعي، وتأثير الاستهلاك المكثف للطاقة على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا؛ يوضح الجدول (3-4) مدى تأثير الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة التقليدية على الاستدامة في الدولة.

الجدول (3-4): اتجاهات كثافة الطاقة وكفاءتها في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022)

كثافة الطاقة حسب القطاع (ميغا جول/دولار)					الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة من استخدام الطاقة (بسرعة تعادل القوة الشرائية الثابت لعام 2021 بالدولار لكل كيلوغرام من مكافئ النفط)	المدخرات المعدلة: أضرار انبعاثات الجسيمات (% من الدخل القومي الإجمالي)	السنة
طاقة أولية	طاقة نهائية	زراعة	صناعة	خدمات			
5.57	2.39	1.35	1.31	-	6.1	-	2000
5.99	2.57	1.27	1.37	-	6	-	2001
6.29	2.73	1.20	1.51	0.37	5.4	0.4	2002
5.72	2.45	1.52	1.30	0.21	6.1	0.4	2003
5.64	2.48	1.46	1.50	0.21	6.2	0.4	2004
5.10	2.35	2.84	0.79	0.42	6.6	0.3	2005
4.74	2.18	2.25	0.73	0.51	7.9	0.3	2006
4.18	1.95	2.28	0.69	0.39	9.5	0.3	2007
4.32	2.19	1.84	0.68	0.57	8.5	0.4	2008
4.71	2.37	1.66	0.80	0.57	7.4	0.4	2009
4.71	2.34	1.78	0.62	0.61	6.7	0.4	2010
8.19	4.43	4.84	1.11	0.82	4.1	0.7	2011
5.06	2.92	1.61	0.68	0.38	6.6	0.4	2012

-	-	-	-	-	6	0.5	2013
-	-	-	-	-	3.5	0.5	2014
-	-	-	-	-	3.8	0.5	2015
-	-	-	-	-	3.8	0.5	2016
-	-	-	-	-	4.4	0.4	2017
-	-	-	-	-	4.4	0.4	2018
-	-	-	-	-	4.2	0.4	2019
-	-	-	-	-	5.9	0.6	2020
-	-	-	-	-	5.3	0.5	2021
-	-	-	-	-	4.5	-	2022

Source: Our world in Data. (2022) & World Bank. (2022).

ويعكس الجدول (4-3) العلاقة بين كفاءة الطاقة والأداء الاقتصادي والبيئي في ليبيا، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة طاقة بشكل ملحوظ بين عامي 2000 و2007، مما يشير إلى تحسن نسبي في الكفاءة خلال تلك الفترة. ومع ذلك، انخفض هذا المؤشر بشكل كبير بعد عام 2011 نتيجة للاضطرابات السياسية وتدهور الهيكل الاقتصادي.

كما تُظهر كثافة الطاقة حسب القطاع حتى عام 2012 اعتمادًا واضحًا على الزراعة والصناعات كثيفة الطاقة، على عكس الأداء الأكثر كفاءة في قطاع الخدمات، مما يعكس تنوعًا اقتصاديًا محدودًا. في الوقت نفسه، فإن الآثار البيئية لانبعاثات الجسيمات واضحة، حيث تمثل تكلفة تقدر بما يتراوح بين 3 و7 و0٪ من الدخل القومي، مما يشير إلى الأعباء البيئية المستمرة الناتجة عن الاعتماد على الوقود الأحفوري.

بالنظر إلى هذه المؤشرات بشكل شامل، يتضح أنه على الرغم من تحقيق مكاسب مؤقتة في كفاءة الطاقة، إلا أن ليبيا لم تتمكن من ترجمة هذه المكاسب إلى نمو اقتصادي مستدام أو تحول هيكلي. وهذا يستدعي صياغة سياسات انتقال خضراء شاملة، تعزز التنوع الاقتصادي، وتدعم الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة.

4- سياسة التحول الأخضر في ليبيا: نحو اقتصاد أكثر خضرة واستدامة

وفقًا لـ (Libya Economic Monitor Report 2023; ESCWA 2021; ESCWA 2020)، تواجه ليبيا عددًا كبيرًا من التحديات على مستويات متعددة، بما في ذلك البنية التحتية والموارد

البشرية وأزمات عدم الاستقرار السياسي والأمني، إلى جانب انتشار الفساد. كما تعاني البلاد من عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة، والتي تتميز بالاعتماد شبه الكامل على مصدر دخل واحد، مما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز مشكلة ندرة المياه بشكل ملحوظ، حيث لا يتجاوز متوسط موارد المياه المتجددة 100 متر مكعب للفرد سنويًا، وهو ما يشكل عُشر الحد الأدنى المعترف به دوليًا لندرة المياه. ويتفاقم هذا النقص الحاد في موارد المياه؛ بسبب غياب الأنهار المتدفقة أو البحيرات أو أي مصادر متجددة أخرى للمياه العذبة في البلاد، مما يلقي بظلال سلبية على القطاع الزراعي.

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تعاني ليبيا من ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم والبطالة؛ مما يؤثر سلبًا على جودة الحياة اليومية للمواطنين في مختلف المجالات. أما قطاع التعليم، وخاصةً التعليم العالي، فقد تأثر بشكل ملحوظ بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية، مما أعاق تطوره، وأضعف فرص الشباب في الحصول على تعليم يلبي تطلعاتهم واحتياجات سوق العمل. ومع ذلك، تتمتع ليبيا بفرص فريدة عديدة، يمكن أن تُسهم في تحولها إلى بلد مستدام، إذا اتخذت الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.

وتتميز ليبيا بموقع جغرافي فريد على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، يمتد ساحلها على ما يقارب ألفي كيلومتر، مما يوفر فرصًا مميزة وفريدة للمستثمرين المحليين والدوليين. يوفر هذا الموقع الاستراتيجي بيئة مثالية لإقامة العديد من المشاريع التنموية، لا سيما تلك التي تتطلب مساحات شاسعة ودرجات حرارة معتدلة، مثل: مشاريع الطاقة المتجددة، والصناعات الكبرى، وأنشطة الثروة السمكية، والمبادرات السياحية. كما يمثل المناخ المعتدل في ليبيا ميزة تنافسية، إذ يساعد على خفض تكاليف التبريد والتدفئة، مما يجعل العمليات أكثر كفاءة وجاذبية مقارنةً بالمناطق الأخرى.

إضافةً إلى ذلك، توفر المساحة الجغرافية الشاسعة إمكانات كبيرة لتشجيع نقل الصناعات، وتوطين التكنولوجيا والمعرفة التقنية. كما يوفر قرب ليبيا من الدول الأوروبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط فرصةً لجذب الصناعات الاستراتيجية والحيوية، ونقل الخبرات من تلك الدول. علاوةً على ذلك، تتميز ليبيا بمعدل إشعاع شمسي مرتفع للغاية؛ مما يجعلها وجهةً مثاليةً للانتقال إلى الطاقة الخضراء المستدامة، وتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة بكفاءة واستدامة (AGA 2013; ESCWA 2021).

ويُعدّ التحول نحو اقتصاد أخضر، واعتماد سياسات التنوع الاقتصادي من الأولويات المُحتمّة

لليبييا في سياق إعادة الإعمار وبناء الدولة. ومع اعتماد البلاد شبه الكامل على عائدات النفط، وتزايد تقلبات أسعار الطاقة العالمية، إلى جانب الآثار المتزايدة لتغير المناخ، من الضروري صياغة نموذج تنمية جديد، يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بفعالية.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال استراتيجية متكاملة تركز على الركائز التالية:

أولاً: تنويع الهيكل الاقتصادي.

عانت ليبيا لسنوات من اعتمادها المفرط على قطاع النفط والغاز، مما جعل اقتصادها عرضة للتقلبات العالمية. لذلك، ينبغي تطوير قطاعات بديلة تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق الفرص، مثل:

1. الاستثمار في الطاقة المتجددة، من خلال استغلال الإمكانيات الواعدة التي تتمتع بها ليبيا في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتحويل البلاد إلى مركز إقليمي للطاقة النظيفة.
2. دعم الزراعة المستدامة من خلال تطبيق التقنيات الحديثة لتحسين إدارة المياه وزيادة الإنتاجية، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية. ومن المهم الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، وتعزيز الشراكات الدولية، لتطبيق نموذج التنمية الزراعية المستدامة في ليبيا.
3. تبني نموذج السياحة البيئية الثقافية، من خلال تنفيذ مشاريع سياحية خضراء، تراعي المعايير البيئية، وتدعم الاقتصاد المحلي.

ثانياً: دعم سياسات التحول الأخضر

يعتمد تحقيق نموذج الاقتصاد الأخضر بالدرجة الأولى على دمج النمو مع حماية البيئة. لتحقيق هذا الهدف، لا بد من:

- 1- الاستثمار في البنية التحتية الخضراء، بما في ذلك تطوير شبكات الطاقة المتجددة ومشاريع النقل المستدام.
- 2- وضع خطط وطنية ملموسة لخفض انبعاثات الكربون، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة العالمية.
- 3- إنشاء مراكز بحثية لتعزيز الابتكار في مجالات الطاقة البديلة والاستخدام الكفؤ للموارد

الطبيعية.

ثالثاً: الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات

لتحقيق تحول اقتصادي فعال، تحتاج ليبيا إلى مؤسسات قوية تُدير مواردها بكفاءة. ولضمان ذلك، لا بد من اتخاذ خطوات جادة لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة قطاع النفط والموارد الطبيعية.
- إصلاح الهياكل المؤسسية لضمان استقلالية المؤسسات الاقتصادية والحد من فرص الفساد.
- وضع خطط اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل، قائمة على رؤية واضحة للتحول الأخضر والتنوع الاقتصادي.

رابعاً: دمج البعد الاجتماعي في التحول المستدام

لا يمكن لأي تحول اقتصادي أن ينجح دون مراعاة البعد الاجتماعي وضمان العدالة. ولذلك، ينبغي التركيز على الأهداف التالية:

- أ. توفير فرص عمل خضراء للشباب والنساء لتعزيز التنمية البشرية. ويتحقق ذلك من خلال دعم توطین المشاريع الخضراء، وتشجيع الابتكار في مختلف المجالات. لذلك، يجب تصميم برامج تهدف إلى الاستثمار في البنية التحتية البشرية، وتعزيز القدرات الوطنية.
- ب. صياغة برامج حماية اجتماعية لدعم الفئات الأكثر تأثراً بالتحولات الاقتصادية.
- ج. إشراك المجتمع بفعالية في صنع القرار، وصياغة السياسات لضمان قبولها ونجاح تنفيذها.

خامساً: تعزيز التعاون الدولي ودعم الشراكات الإقليمية.

لتحقيق تحول أخضر ناجح، ينبغي التركيز على بناء شراكات فعّالة مع المجتمع الدولي من خلال:

أ-التعاون مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والمنظمات العالمية؛ لحشد الموارد المالية والخبرات الفنية.

ب-جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الطاقة المتجددة والصناعات النظيفة.

ج- الاستفادة من المبادرات الإقليمية المتعلقة بالتحول الأخضر؛ لتعزيز نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة.

سادسًا: بناء القدرات الوطنية والاستثمار في رأس المال البشري

يُعتبر العنصر البشري حجر الزاوية في التحول الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب:

1- تطوير أنظمة التعليم والتدريب لتأهيل الكوادر الوطنية للعمل في القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.

2- دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية؛ لتعزيز ثقافة التحول البيئي والاقتصادي لدى الأجيال القادمة.

سابعًا: تحديد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يدعم المتطلبات التنظيمية للتنمية الخضراء

حيث لا يمكن تحقيق بيئة استثمارية جاذبة دون إطار قانوني واضح يدعم الاستدامة البيئية؛ لذلك، ينبغي القيام بما يلي:

1- مراجعة القوانين الوطنية لتشجيع الاستثمار في القطاعات الخضراء، وتقديم حوافز مالية وضريبية لدعم المستثمرين.

2- صياغة تشريعات قوية تهدف إلى دعم التحول الأخضر.

3- تحديث اللوائح البيئية بما يتماشى مع المعايير الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وختامًا، نصل إلى أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في ليبيا ليس خيارًا، بل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار الدولة ورفاهية المجتمع. ومن خلال تبني رؤية متكاملة قائمة على الحوكمة الرشيدة، وتشجيع الاستثمار في القطاعات المستدامة، وتعزيز التعاون الدولي، يمكن لليبيا أن تبدأ برسم مسار جديد نحو تنمية مستدامة متوازنة، تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية مع الالتزام بحماية البيئة.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة التي تُلقي الضوء على التحديات والفرص الاقتصادية في ليبيا، أبرزها:

- 1- كشف الاعتماد المفرط على قطاع النفط، عن ضعف الاقتصاد الليبي في مواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية والتغيرات الجيوسياسية.
- 2- أظهرت الدراسة أن ضعف الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة، يُفاقم التحديات التنموية والبيئية في ليبيا.
- 3- أظهرت الدراسة أن كفاءة استخدام الطاقة في ليبيا لا تزال منخفضة؛ بسبب ضعف كفاءة الإنتاج وقلّة ترشيد الاستهلاك.
- 4- أبرزت الدراسة غياب السياسات الاقتصادية القائمة على الاستدامة؛ مما أدى إلى فشل تحقيق التنوع الاقتصادي، واستمرار اعتماد النمو بشكل رئيسي على الموارد النفطية.
- 5- خلصت الدراسة إلى أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس مجرد خيار بيئي، بل ضرورة استراتيجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز العدالة بين الأجيال.

بناءً على هذه النتائج، اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات لتحقيق انتقال مستدام، منها:

- اعتماد استراتيجية وطنية متكاملة للانتقال إلى اقتصاد أخضر، مع التركيز على دمج مبادئ الاستدامة في السياسات الاقتصادية والمالية.
- تشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، مثل: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية الواعدة وغير المستغلة بالكامل في ليبيا.
- تطوير بنية تحتية مستدامة لدعم التنوع الاقتصادي، وتشجيع القطاعات غير النفطية، مثل: الزراعة والسياحة، والتصنيع.
- اعتماد برامج وطنية لتحسين كفاءة الطاقة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، والحد من هدر الموارد.
- دعم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار الأخضر، وجذب رأس المال الأجنبي، وضمان الشفافية في إدارة الأعمال.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للحصول على الدعم المالي والفني اللازم؛ لتسريع الانتقال إلى اقتصاد أخضر.
- مراعاة الجوانب الاجتماعية في سياسات الانتقال الأخضر؛ لضمان انتقال عادل يلبي احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، ويوفر فرص عمل مستدامة للجميع.

المراجع :

- 1- Al-Taai. S. H. (2021) “Green economy and sustainable development” IOP Conference Series *Earth and Environmental Science*. P-P

- 1-13. [doi:10.1088/1755-1315/779/1/012007](https://doi.org/10.1088/1755-1315/779/1/012007).
- 2- Adamowicz. M. (2022) “Green Deal Green Growth and Green Economy as a Means of Support for Attaining the Sustainable Development Goals” *Sustainability MPDI Journal*. 14 (10). P-P 1-32. <https://doi.org/10.3390/su14105901>
- 3- [Altenburg, Tilman and Stamm, Andreas. \(2020\). The transition towards a green economy and its implications for quality infrastructure. Studies, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik. P-P 1-218.](#)
- 4- Arab Labor Organization. (2025) “Economic Diversification as a Pathway to Development: Promising Economies in Arab Countries” Summary of the Director-General’s Report. The Arab Labor Conference 51st Edition 19- 26 April Egypt. P-P. 1-36.
- 5- Al-Thani. S. K. Al Thani. S. Al-Jacob. F. Al-Mohamed. M. Al-Khan. H. B. M. El-Ezaby. Al-Salat. Al-Mata. R. G Al-Saleh. N. M Turbot. S. P Amato. Al and Al-Kuwari. M. M. (2023) “ Sustainable Transition and Economic Diversification: QNDCC 2023” White Paper. Erthna Ministry of Environmental and Climate Change and Manara Qatar Research Responsibility. P-P 1-16.
- 6- CBL. (2022) “Research and Statistics Department Foreign Trade Report (2019-2022)” Central Bank of Libya. P-P 1-18.
- 7- CBL. (2024) “ Monetary Statistics for the Period (1966-2024)” Central Bank of Libya. P-P 1-181.
- 8- CBL. (2025) “Economic Bulletin. Central Bank of Libya” Vol. 65. Second Quarter 2025.
- 9- CCIEE (2021). “Paving the way for low-carbon development glob-

ally and along the Belt and Road” China Center for International Economic Exchanges United Nations.

10- ESCWA. (2020). “ An Introductory Study on the Status Challenges and Prospects of the Libyan Economy Part I of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project” P-P 1-78.

11- ESCWA. (2021). “ The role of the State in sustainable economic development and the

12- strategic positioning of Libya in the global economy” P-P 1-14.

13- Freire, C. (2023). “Assessing Greener Economic Diversification Trajectories: Background document to the Technology and Innovation Report” UNCTAD. P-P. 1-28.

14- EGA. (2013). “ The Urgent Transition To Environmental Sustainability”

15- ILO. (2022). “How to work in the green economy? Guide for young people job seekers and those who support them. A guide in the Building my Future at Work” collection International Labour Organization. P-P 1-55.

16- IMF. (2006). “The Socialist People’s Libyan Arab Jamahiriya: 2005 Article IV Consultation—Staff Report; and Public Information Notice on the Executive Board Discussion” International Monetary Fund Report No. 06 /136. P-P 1-46.

17- IMF. (2007). “The Socialist People’s Libyan Arab Jamahiriya: Statistical Appendix” International Monetary Fund. Report No. 07 /148. P-P 1-34.

- 18- MOF. (2003). “Statistics and Census Sector Foreign Trade Statistics time series of foreign trade statistics for the years (1954 – 2003)” Ministry of Planning General Authority for Information and Communications. P-P 1-86.
- 19- Keeling CH. D. (1960) “The Concentration and Isotopic Abundances of Carbon Dioxide in the Atmosphere” *Tellus*. 12(2). P-P. 200-203.
- 20- LEE. CH XING. W WU. W and LEE. CH. (2023). “Export Diversification And The Green Economy: The Key Role Of Economic Risk” *Technological and Economic Development of Economy*. 29(2). P-P. 717-740. <https://doi.org/10.3846/tede.2023.18532>.
- 21- Ocampo. J. A. (2025). “The Transition to a Green Economy: Benefits Challenges and Risks from a Sustainable Development Perspective” Second Preparatory Committee Meeting for United Nations Conference on Sustainable Development. P-P 1-98.
- 22- Sultanova. G and Naser. H. (2025). “Navigating sustainability: how export diversification influences ecological footprints in developed and developing countries” *Discover Sustainability Journal*. 16 (316). P-P 1-35. <https://doi.org/10.1007/s43621-025-01143-7>.
- 23- UNEP. (2012). “Green Economy in a Blue World Report” UNEP FAO IMO UNDP IUCN WorldFish Center GRID. P-P 1-132.
- 24- United Nations. (2024) “Working Paper: The Green Economy Progress Measurement Framework” (Third Edition). P-P 1-52.
- 25- United Nations. (2011). “Working towards a Balanced and Inclusive Green Economy: A United Nations System-wide Perspective Report” Environment Management Group. P-P. 1-204.

- 26- United Nations. (2020). “Political Economy of a Green Economy: Transition in Africa”[†]Economic Commission for Africa. P-P 1-58.
- 27- World Bank Group. (2023). “Libya Economic Monitor”[†]P-P 1-33.
- 28- UN ESCWA. (2012). “Policy Guidelines To Support A Transition To The Green Economy In The Arab Region”[†]United Nations Economic And Social Commission For Western Asia. P-P 1-31.
- 29- Wambura. S. P. (2024). “Green Economy Transition and Sustainable Development: Implication for Developing Countries”[†] *Magna Scientia Advanced Research and Reviews*. 12 (2). P-P 320-332. <https://doi.org/10.30574/msarr.2024.12.2.0203>.
- 30- WGEO. (2020). “Green Jobs: Creating and Sustaining Prosperity in a Changing Global Economy Report”[†]World Green Economy Organization. P-P 1-119.
- 31- Xamidovna. I. N. (2024). “The Role Of The Green Economy In Improving The State Budget”[†]*International Journal of Management And Economics Fundamental*. 4 (11). P-P 131-137. <https://doi.org/10.37547/ijmef/Volume04Issue11-12>.
- 32- Bradstock. F. (2024). “**Libya Looks to Diversify Its Energy Mix.**
- 33- “[†] **Libya Tribune.** <https://en.minbarlibya.org/2024/10/06/libya-looks-to-diversify-its-energy-mix/>.
- 34- Bourhrous. A. (2022). “Rebuilding Libya’s Economy on New And Sustainable Grounds (2)”. Libya Tribune. <https://en.minbarlibya.org/2022/02/16/rebuilding-libyas-economy-on-new-and-sustainable-grounds-2/>.

- 35- COE. (2025). “UN Agenda 2030”[†] Council of Europe. <https://www.coe.int/en/web/programmes/un-2030-agenda>.
- 36- Energy Capital & Power. (2023). “Harnessing the Desert Sun: Libya’s Vision for a Cleaner Future”[†] <https://energycapitalpower.com/harnessing-the-desert-sun-libyas-vision-for-a-cleaner-future-renewable-energy/>.
- 37- ESCWA. (2021). “Revival of Libya’s Vision 2030”[†] <https://nwm.unescwa.org/resources/266>.
- 38- FRED. (2025). “Breakeven Fiscal Oil Price for Libya”[†] <https://fred.stlouisfed.org/data/LBYPZPIOILBEGUSD>.
- 39- Fernández. H. A. (2006). “Libya’s Return: Between Change and Continuity”[†] Real Institute Elcano. <https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/libyas-return-between-change-and-continuity/>.
- 40- IPCC (1988). “About History of the IPCC”[†] The Intergovernmental Panel on Climate Change. <https://www.ipcc.ch/about/history/>.
- 41- IEA. (2025). “Energy system of Libya”[†] <https://www.iea.org/countries/libya>.
- 42- IEA. (2022). “Energy supply”[†] <https://www.iea.org/countries/libya/energy-mix-what-is-the-role-of-energy-transformation-in-libya>.
- 43- MIF. (2025). “Economic Diversification index”[†] <https://idp-dev.mif.services/measures/econdiv.html?loc=LY>.
- 44- NDA. (2025). “Libya’s NDA Launches “Libya Vision 2030” from London”[†] National Development Agency . <https://nda.gov.ly/en/libyas-nda-launches-libya-vision-2030-from-london/>.

- 45- Our World in Data. (2023). “Share of electricity generation from fossil fuels, renewables and nuclear, Libya”. <https://ourworldindata.org/grapher/electricity-fossil-renewables-nuclear-line?time=earliest..2023&country=~LBY>.
- 46- Our world in Data. (2022) . “Energy intensity by sector, Libya, 2000 to 2017”. <https://ourworldindata.org/grapher/energy-intensity-by-sector?time=2000..latest&country=~LBY>.
- 47- Our world in Data. (2023). “Year-on-year change in CO₂ emissions”. <https://ourworldindata.org/grapher/absolute-change-co2?tab=line&country=~LBY>.
- 48- Rose A. (2011). “Not Too Late to Change Unsustainable Economic Growth Model, Improve Relationship with Mother Earth, but ‘Time Is Running Short’, General Assembly Told. Meetings Coverage and Press Release” United Nations. <https://press.un.org/en/2011/ga11075.doc.htm>.
- 49- TBLBA. (2023). “Libya’s Solar And Wind Ambitions: Moving Beyond Oil For A Sustainable Future”. <https://brit-lib.org/libyas-solar-and-wind-ambitions-moving-beyond-oil-for-a-sustainable-future/>.
- 50- United Nations (2015). “The Paris Agreement. United Nations Climate Change” <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement>.
- 51- United Nations (1972) . “United Nations Conference on the Human Environment, 5-16 June 1972, Stockholm. Conferences | Environment and sustainable development (United Nations)”. <https://www.un.org/en/conferences/environment/stockholm1972>.

- 52- United Nations (1997). “What is the Kyoto Protocol?” United Nations Climate Change . https://unfccc.int/kyoto_protocol.
- 53- World Bank Database. (2024).” Exports of goods and services (% of GDP) – Libya”. <https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?end=2024&locations=LY&start=2000>.
- 54- World Bank Database. (2024). “Imports of goods and services (% of GDP) – Libya”. <https://data.worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?end=2024&locations=LY&start=2000>.
- 55- World Bank Database. (2024). “Gross fixed capital formation (% of GDP) – Libya”. <https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS?end=2024&locations=LY&start=2000>.
- 56- World Bank Database. (2024). “GDP (constant LCU) – Libya”. <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KN?end=2024&locations=LY&start=2000>.
- 57- World Bank. (2021). “Renewable energy consumption (% of total final energy consumption) – Libya”. <https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.FEC.RNEW.ZS?end=2021&locations=LY&start=2000>.
- 58- World Bank. (2022). “Electricity production from oil sources (% of total) – Libya”. <https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.PETR.ZS?end=2022&locations=LY&start=2000>.
- 59- World O Meters. (2022). “Libya CO2 Emissions”. <https://www.worldometers.info/co2-emissions/libya-co2-emissions/>.
- 60- World Bank. (2021). “Adjusted savings: particulate emission damage (% of GNI) – Libya”. <https://data.worldbank.org/indicator/>

NY.ADJ.DPEM.GN.ZS?locations=LY.

61- World Bank. (2022). “GDP per unit of energy use (constant 2021 PPP \$ per kg of oil equivalent) – Libya.” <https://data.worldbank.org/indicator/EG.GDP.PUSE.KO.PP.KD?end=2022&locations=LY&start=2000>

السياسة الخارجية الليبية بين الواقع والطموح Libyan Foreign Policy between Reality and Ambition

أ.د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم
أستاذ شرف بجامعة طرابلس

الملخص

تتناول هذه الدراسة التحولات الجوهرية في باراديم السياسة الخارجية الليبية منذ عام 2011، مع التركيز على مآلاتها في المستقبل، وبالتالي تنطلق الإشكالية من تساؤل مركزي حول: ما مدى قدرة الدولة الليبية على صياغة سياسة خارجية مستقلة، في ظل الانقسام المؤسسي والتدخل الدولي؟ وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومدخل استشراف المستقبل؛ لتحليل العلاقة مع القوى الإقليمية والدولية، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الليبية انتقلت من «الايديولوجيا» إلى «البراغماتية الاضطرارية»، حيث تحولت من فاعل إقليمي إلى ساحة لتوازن القوى بين الأقطاب الدولية. كما طرحت الدراسة سيناريوهات مستقبلية تتأرجح بين «التعالي السيادة وعلاقات الاعتماد المتبادل، مؤكدة أن استعادة استقلالية القرار الدبلوماسي مرهونة بتوحيد المؤسسات الداخلية، وتجاوز حالة دبلوماسية الصراع بالوكالة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الليبية، الباراديم، القوى الإقليمية، السيادة الوطنية، استشراف المستقبل.

Abstract

This study examines the fundamental shifts in the Libyan foreign policy paradigm since 2011 focusing on its trajectories leading into 2026. The central problem addresses the Libyan state's capacity to formulate an independent foreign policy amid institutional fragmentation and international intervention. Utilizing a descriptive-analytical approach and strategic foresight methodology the study analyzes Libya's relations with regional and global powers. The findings indicate that Libyan foreign policy has transitioned from "Ideology" to "Compulsory Pragmatism" shifting from a regional actor to an arena for power balancing between international poles. The study presents future scenarios ranging from "Sovereign Recovery" to "Functional Dependency" asserting that reclaiming diplomatic independence is contingent upon unifying domestic institutions and transcending the state of "proxy diplomacy."

Keywords: *Libyan Foreign Policy Paradigm Regional Powers National Sovereignty Strategic Foresight.*

استهلال:

للسياسة الخارجية بطبيعة الحال بيئة متجددة تواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها النظام العالمي على المستويات السياسية، والاستراتيجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. عليه، يمكن القول بأن السياسة الخارجية للدول تتغير وتكيف باستمرار مع التغييرات الخارجية والداخلية على حد سواء. وكلما تقاعست الدول في تكيف سياساتها الخارجية «Foreign Policies» مع التغييرات البيئية المحيطة، كلما زادت الفجوة «Gap» التي تفصلها عن العالم الخارجي، الأمر الذي يفضي سمة العزلة أو الانحراف عما هو مألوف في إطار الجماعة الدولية «International Community».

ويواكب عموماً علم العلاقات الدولية التغييرات التي تحدث على مستوى العالم، حيث تشير الأدبيات إلى بروز باراديم «Paradigm» أو ثورات فكرية تصف وتحلل التغييرات التي تشهدها السياسات الخارجية لدول عالمنا المعاصر. ولسنا هنا بصدد التعرض للثورات النظرية التي يشهدها علم العلاقات الدولية، ولكن محور تركيز هذه الدراسة سينصب على الباراديم الجديد للسياسة الخارجية الليبية على أرض الواقع، وهو باراديم بدأت ملامحه تتضح مع بداية ثورة 17 فبراير 2011، حيث برزت عوامل بيئية داخلية وخارجية ساهمت في ذلك.¹

منهجية الدراسة:

تتمثل الفجوة البحثية الأساسية في دراسة السياسة الخارجية الليبية بعد عام 2011، في غياب «باراديم» يصف ويفسر السلوك الخارجي للدولة الليبية في ظل الانقسام المؤسسي، حيث تركز معظم الأدبيات الحالية على إدارة الأزمات والتدخلات الخارجية، بدلاً من تحليل رؤية استراتيجية وطنية شاملة، كما تبرز الحاجة الماسة لدراسات تربط بين التحولات في الخطاب السياسي الداخلي، وبين إعادة رسم الهوية الخارجية لليبيا في المجال الدولي. وتظل العلاقة بين الأطراف غير الحكومية (مثل المؤسسات غير السياسية والمجموعات المسلحة) وصناعة القرار الخارجي مجالاً لم يُدرس بشكل كافٍ من الناحية النظرية.

ويلاحظ منذ البداية أن أدبيات الموضوع تفتقر عموماً إلى أطر نظرية تعالج التغيير الملحوظ في السياسة الخارجية الليبية، من باراديم أيديولوجي توجهه الطموحات الشخصية للقذافي، إلى سياسة خارجية برجماتية في إطار بيئة غير مستقرة، تتنازع فيها حكومتان على التمثيل

1- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة. طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013.

الدبلوماسي². ويلاحظ في هذا السياق، أن أدبيات الموضوع تركز بشكل مبالغ فيه على المحددات الخارجية (التدخلات الإقليمية والدولية)، على حساب دراسة آليات صنع القرار الداخلي في المؤسسات الليبية الحالية، وبالتالي فإن الانتقال من « الباراداييم التقليدي الذي جسد بعداً إيديولوجياً إلى « باراداييم معاصر يعكس تعدد أطراف صنع السياسة الخارجية، يعتبر محور اهتمام هذه الدراسة. كما تتضح أهمية هذه الدراسة في تحديد الفجوة البحثية، والمتمثلة في تعدد أطراف صنع القرارات الخارجية من ناحية، وتحليل أثر التحولات الاقتصادية، لاسيما أمن الطاقة، كباراداييم جديد محتمل يقود السياسة الخارجية الليبية بدلاً من الأيديولوجيا³.

الشكل: 1

باراداييم السياسة الخارجية الليبية، 1951-2026



وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في إثارة التساؤلات التالية: ما هو الباراداييم الجديد للسياسة الخارجية الليبية ما بعد القذافي؟⁴ وما هي أوجه التغيير والاستمرارية في إطار السياسة -2 من أمثلة الدراسات التي استخدمت إطار نظري كتاب للمؤلف استخدم فيه مستويات التحليل في التعرف على تأثير الأزمة السياسية على العملية السياسية في ليبيا ما بعد القذافي، انظر في هذا الشأن:

Mustafa Abdalla Abulgaseem Kashiem, *The Impact of Libya's Crisis on the Political Process*. (Berlin: Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies, 2022), at <https://democraticac.de/wp-content/uploads/2022/09/The-Impact-of-Libyas-Crisis-on-the-Political-Process.pdf>

3- تلجأ النخب السياسية الليبية إلى استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي للتعرف على اتجاهات الرأي العام تجاه صنع القرارات الداخلية والخارجية، حيث تم تتبع حساباتهم في الواتس آب والاكس والفيس بوك واتضح كثرة التفاعل من جانب المعجبين والمتابعين لهم، ولمعرفة المزيد انظر للمؤلف: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، النخب السياسية الليبية: النظرية والواقع. (طرابلس: دار الرواد للنشر والتوزيع، 2025).

4- لمعرفة المزيد عن مفهوم الباراداييم في إطار علم السياسة، انظر مساهمة الفيلسوف الأمريكي الشهير توماس كون وكتابه بنية الثورة العلمية:

Thomas Kuhn. (1962) *The Structure of Scientific Revolutions*. Chicago: Chicago University

الخارجية الليبية قبل وبعد 2011؟ وبناء على الإشكالية السابقة، فإنه قد تم تطوير الفرضية التالية: « تعكس السياسة الخارجية الليبية ما بعد القذافي بروز باراداييم جديد، يقوم على تغليب المصلحة الوطنية ويتجنب البعد الأيديولوجي،» وتماشياً مع الفرضية السابقة، فإنه سيتم تقسيم الدراسة إلى مجموعة المحاور التالية:

الباراداييم التقليدي للسياسة الخارجية الليبية:

لقد شهدت السياسة الخارجية الليبية تحولاتاً جذرياً بين عهدي الملك إدريس السنوسي ومعمار القذافي، حيث انتقلت من «باراداييم المحافظة والتحالف الغربي» الذي ركز على بناء الدولة الليبية وتأمين مواردها، إلى «باراداييم الثورية ونشر الأيديولوجية الجماهيرية بقصد تغيير الأوضاع القائمة، من خلال دعم حركات التحرر الوطني. وبينما عكس باراداييم السياسة الخارجية في العهد الملكي «الواقعية السياسية»، والتحالف مع الغرب خاصة بريطانيا والولايات المتحدة لتأمين استقلال ليبيا من ناحية، والتأكيد على الهوية الدينية والشرعية التقليدية، مع الحفاظ على علاقات متوازنة وحنونة مع المحيط العربي من ناحية أخرى.⁵

لكن باراداييم السياسة الخارجية الليبية في عهد القذافي قد تغير بشكل جذري بعد 1969 إلى التأكيد على القومية العربية، ثم العلاقة مع أفريقيا، الأمر الذي تم فيه شخصنة السياسة الخارجية، حيث كانت رؤية القذافي الأيديولوجية (النظرية العالمية الثالثة) هي الوجه الرئيسي للقرار الخارجي. وعندما فشلت سياسة الوحدة العربية تم تبني خيار أفريقيا، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة سياسات تشكيل التحالفات.

وإذا كانت السياسة الخارجية الليبية في عهد المملكة قد عكست مبدأ «الواقعية»، نظراً لتخلف ليبيا الاقتصادي قبل اكتشاف النفط وحاجتها للحماية الدولية، وبالتالي فقد تم السماح بوجود قواعد عسكرية بريطانية وأمريكية مقابل مساعدات مالية وضمانات أمنية. لكن الباراداييم التقليدي في عهد المملكة الليبية قد تغير إلى باراداييم جديد في عهد القذافي، حيث تم استبداله بخيار إيديولوجي يعتمد على الثروة النفطية لتمويل الأجنحة العابرة للحدود.⁶

.Press

5-لمعرفة المزيد عن ، انظر مثلاً:

Lisa Anderson. Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East, " *Political Science Quarterly*, vol. 106, no.1, 1991; and Dirk Vandewalle, (2012). *A History of Modern Libya*. Cambridge University Press, at <https://www.cambridge.org/core/books/history-of-modern-libya/83CEF8FC8ED364E5946C40A3AC54E008>

See Tim Niblock, (2001). *Pariah States" and Sanctions: Libya, Iraq, Sudan*, Lynne – 6 .Rienner Publishers, 2001

ويلخص الجدول: 1 عموماً المقارنة بين نموذجي المملكة والجماهيرية للسياسة الخارجية الليبية خلال السنوات (1951-2011).

الجدول: 1

مقارنة الباراداييم الملكي بالجماهيرية للسياسة الخارجية الليبية (1951-2011)

وجه المقارنة	عهد الملك إدريس السنوسي	عهد معمر القذافي
مصدر الشرعية	دينية وتقليدية (السنوسية)	ثورية وأيديولوجية
العلاقة مع الغرب	تحالف استراتيجي وتكامل	صراع وتوتر
دائرة الاهتمام	الدائرة الوطنية (بناء الدولة الليبية)	الدائرة القومية ثم الساحة الأفريقية
صنع القرار الخارجي	مؤسسي دبلوماسي	شخصي مطلق

الباراداييم الجديد للسياسة الخارجية الليبية

لقد تغير الباراداييم المعاصر للسياسة الخارجية الليبية بعد عام 2011 من مركزية القرار الأيديولوجي في عهد القذافي، إلى تشتت القرار بين فاعلين متعددين يسعون للحصول على الشرعية الدولية. وبالرغم من التغيير الجذري في هيكلية صنع القرار وأهدافه في إطار هذا الباراداييم الجديد، إلا أن بعض أوجه الاستمرارية مازالت موجودة، لاسيما استمرار ما يعرف بالدولة العميقة التي تعيق عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية الجديدة. لكن النموذج الجديد للسياسة الخارجية الليبية يتسم بتعدد مراكز القرار، حيث تحولت ليبيا من دولة الحاكم المطلق إلى ازدواجية خارجية (شرقاً وغرباً)؛ مما أدى إلى تضارب المواقف الدبلوماسية من ناحية، ودبلوماسية البحث عن الشرعية والتعويل على الدائرة المتوسطة، والعلاقات مع القوى الكبرى من ناحية أخرى عليه فقد تغيرت السياسة الخارجية الليبية من متغير مستقل إلى متغير تابع؛ نتيجة لنظام التداخل والاعتماد المتبادل في إطار النظام العالمي الجديد. كما أن النفط بقي هو المحرك الأساسي للعلاقات الخارجية الليبية، مع استخدامه كأداة للتفاعل مع القوى الدولية والإقليمية.⁷

يتضح مما سبق، أن التغيير الأبرز في انهيار «الباراداييم الأيديولوجي»، وبروز الباراداييم البرجماتي الجديد من أجل التكيف والبقاء، وبالتالي بينما كانت ليبيا تسعى لتغيير النظام

7- النفط قد يكون محرك للتنمية والرفاه ولكن قد يكون أيضاً نعمة على البلدان المنتجة له، ولمعرفة المزيد عن نعمة النفط بشكل عام انظر مثلاً:

Michael L.Ross. 2012. *The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations*. Princeton, NJ: Princeton University Press

الدولي، فإنها تعمل بشكل كبير الآن على التكيف معه؛ لضمان تدفق المساعدات والاعتراف بالكيانات السياسية الناشئة. كما تغير شكل «القوة الناعمة» الليبية من تمويل حركات التحرر، إلى محاولة تسويق ليبيا كشريك في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. كما بقيت الجغرافيا السياسية ترض نفسها على السياسة الخارجية الجديدة، حيث أن ليبيا لا تزال تعتبر حلقة الوصل بين أفريقيا وأوروبا، وهو دور استمر من العهد الملكي حتى اليوم، كما استمر الاعتماد على «الدبلوماسية الريفية»، حيث يتم توظيف الثروة النفطية لتحديد الخصوم الخارجيين، أو كسب حلفاء جدد، وهي استراتيجية كانت حاضرة بقوة في عهد القذافي وإن اختلفت أهدافها اليوم. (أنظر الجدول: 2)

الجدول: 2

ملخص مقارنة الباراداييم الأيديولوجي بالنموذج البرجماتي للسياسة الخارجية الليبية

وجه المقارنة	الباراداييم البرجماتي	الباراداييم الإيديولوجي
صنع القرارات	ازدواجية القرارات لحكومات متنافسة	مركزي مطلق
التوجه الأساسي	الشرعية والبقاء السياسي	الأيديولوجيا والثورة
دائرة الاهتمام	البلدان المتوسطية ودول الجوار الجغرافي	العالم العربي ثم أفريقيا
السيادة	التدخل الخارجي وتدويل الأزمة	السيادة مع العزلة الدولية

ومن أبرز التهديدات التي تواجه النموذج الجديد لليبيا ما يتمثل في غياب مؤسسة دبلوماسية موحدة من ناحية، والسعي إلى تبني سياسة خارجية «براجماتية» طموحة، تقوم على المصالح الاقتصادية المشتركة، بعيداً عن الصراعات الأيديولوجية السابقة من ناحية أخرى. عليه، فإن كفاءة وفاعلية الباراداييم الجديد تتمثل: أولاً، في توحيد المؤسسة الدبلوماسية لإنهاء حالة «تضارب التمثيل المزدوج» في إطار النظام الدولي، وثانياً، في العمل على إعادة التوازن بين الدوائر العربية والأفريقية والمتوسطية بما يخدم الاستقرار الداخلي،⁸ وثالثاً، في استغلال الملفات الأمنية، مثل ملفات الهجرة والطاقة، كوسائل ضغط إيجابية للحصول على دعم

8- إن تحقيق الاستقرار بعد الحروب الأهلية يتطلب جملة من الشروط ولكن ذلك ليس بالأمر المستحيل، فرواندا قد تصالحت وحققت الاستقرار، ولكن ليبيا مازالت تعاني من آثار الصراع والحرب الأهلية، ولمعرفة المزيد انظر على سبيل المثال لا الحصر:

Roland Paris. 2004. *At War's End: Building Peace after Civil Conflict*. Cambridge: Cambridge University Press; Paris, and Lacher, W. (2024). *Libya's fragmentation: Structure and process in post-revolutionary conflict*. (I.B. Tauris, Bloomsbury Publishing), at <https://www.bloomsbury.com/us/libyas-fragmentation-9780755600816>

دولي لإعادة الإعمار وليس فقط للاعتراف السياسي، ورابعاً، في التعويل الكبير على دبلوماسية التنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية بقصد تحقيق تنمية مستدامة.⁹

بيئة السياسة الخارجية الليبية المعاصرة:¹⁰

لقد شهد النظام العالمي تغييرات بيئية ملحوظة على المستويات السياسية والتقنية، ومن أمثلة ذلك حدوث تغييرات على مستوى ميزان القوى، وتغييرات على مستوى الاتصالات والمعلومات « الثورة الرقمية»، وقيام ثورات الربيع العربي في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، وتغييرات على مستوى أطراف العلاقات الدولية، حيث يلاحظ بروز أطراف أخرى إلى جانب الدولة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات عبر القومية.¹¹

يتضح مما سبق، أن بيئة السياسة الخارجية الليبية قد شهدت تغييرات ملحوظة على المستويات الجيو-سياسية، والاقتصادية، والمعلوماتية. وتشير الأدبيات إلى أبرز العوامل «المتغيرات المستقلة» التي أدت إلى تغيير السياسات الخارجية للدول منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث يلاحظ تعدد وتنوع هذه المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية-الثقافية من حيث الكم والكيف معاً.¹²

صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية الجديدة:

يلاحظ أن عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية الجديدة تتسم، عموماً، بالتعقيد والتداخل في نفس الوقت، مثلها في ذلك مثل بقية البلدان الأخرى. فمن حيث مستوى التعقيد، يلاحظ تعدد الجهات التي تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في عملية صنع

9- لمعرفة المزيد عن التنمية وعلاقات الاعتماد المتبادل، انظر مثلاً:

Robert O. Keohane. 1984. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton, NJ: Princeton University Press; and Robert O.Keohane, and Joseph S. Nye. 2012. *Power and Interdependence*. 4th ed. New York: Longman

10- لمعرفة المزيد عن البيئة المحيطة بالنظام السياسي والإداري انظر على سبيل المثال للمؤلف: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، نظريات علم الإدارة العامة. طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 2001؛ ومبادئ علم الإدارة العامة. بنغازي: منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية (طبعة ثانية 2002).

11- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، القانون الدولي: الأشخاص. طرابلس: منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004.

12- لقد تغيرت البيئة المحيطة بالسياسة الخارجية الليبية بعد 2011، فمثلاً قد تغير نظام الحكم من جماهيري إلى نظام شبه رئاسي، وزاد مستوى التدخل الخارجي في الشأن الليبي. كما تغير النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى نظام تعدد الأقطاب، ولمعرفة المزيد انظر مثلاً: مصطفى عبد الله خشيم. علم العلاقات الدولية. طرابلس: دار الرواد للنشر والتوزيع، 2024.

وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية الجديدة بعد 2011. أما من حيث التداخل، فيلاحظ أيضا مدى تنوع الجهات التي تساهم في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية الجديدة، حيث تتراوح هذه الأجهزة مثلا من أجهزة تشريعية إلى هيئات تنفيذية وأمنية. باختصار، أن عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية الجديدة لم تعد مهيمن عليها من قبل شخص واحد له طموحات شخصية، ولكنها أصبحت تتسم بالصبغة المؤسساتية التي تتمشى وأهداف ثورة 17 فبراير.

أما فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية الليبية الجديدة، فإنه يلاحظ أن لوائح النظام الداخلي للسلطة التشريعية تشير إلى وجود لجنة للسياسة الخارجية "Foreign Policy Committee" التي تناقش قضايا سياسية، وتعد تصورات حولها. فلجنة السياسة الخارجية تعتبر من أبرز اللجان الدائمة في إطار مجلسي الدولة والنواب، حيث يساهم في عضويتها أعضاء من المجلسين، يمثلون التيارات السياسية المختلفة في إطار ليبيا الجديدة. فطالما أن أعضاء اللجان قد تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية مسؤولة وشفافة، عليه يمكن القول بأن أعضاء لجنة الشؤون الخارجية تجسد التيارات والتوجهات السياسية المختلفة في إطار ليبيا الجديدة.

لكن أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في المؤتمر الوطني العام، والذي صار يعرف فيما بعد بالمجلس الأعلى للدولة، ليسوا بالضرورة خبراء في الشؤون الخارجية، وبالتالي يمكنهم الاستعانة بالمختصين من خارج المجلس. فالسياسة الخارجية تصنع اليوم في إطار مراكز بحثية متخصصة تستعين بأخر التقنيات المتاحة، لاسيما القيام باستطلاعات الرأي العام حول العديد من قضايا السياسة الخارجية. وبالرغم من صعوبة تقييم أداء لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الأعلى للدولة، التي تتسم بالحدثة وقلّة خبرة أعضائها في مجال السياسة الخارجية، إلا أنه يمكن القول بأن هذه اللجنة وغيرها من اللجان العاملة الأخرى، تعتبر خطوة هامة جدا في الطريق الصحيح لعملية صنع السياسة الخارجية الليبية بعد قيام ثورة 17 فبراير.

وتتسم عملية صنع قرارات السياسة الخارجية في ليبيا بعد عام 2011 من أكثر المواضيع تعقيداً في الدراسات السياسية، نظراً لانتقال الدولة من «ديكتاتورية الفرد الواحد» إلى حالة من «تعدد مراكز القوى» والانقسام المؤسساتي. إذ إن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الليبية، قد انتقلت عموماً من الوضع الرأسي في إطار النظام السابق إلى الانتشار الأفقي بعد

2011،¹³ وبالتالي يمكن تحديد صانعي القرارات الجدد منذ تسليم المجلس الانتقالي للسلطة، إلى المؤتمر الوطني العام في 2012 في الأطراف التالية، ولاسيما:

1. المجالس التشريعية، (المجلس الأعلى للدولة، ومجلس النواب) التي تملك سلطة المصادقة على المعاهدات.
 2. السلطة التنفيذية، (المجلس الرئاسي ورئاسة الوزراء)، حيث يحدث في بعض الأحيان تداخل في الصلاحيات التمثيلية بالخارج.
 3. وزارة الخارجية، التي تحولت في كثير من الأحيان إلى جهة تنفيذية لوجستية، بدلاً من كونها مركزاً لصناعة القرارات الخارجية.¹⁴
 4. كما تلعب الجماعات المسلحة والأطراف الجهوية والقبلية دوراً محورياً في توجيه السياسة الخارجية، إما عبر الضغط المباشر على صناع القرار، أو من خلال بناء علاقات عابرة للحدود مع قوى إقليمية بشكل مستقل عن الدولة.
 5. وأخيراً وليس آخراً، فإن صناعة القرارات الدبلوماسية في ليبيا لا تعتبر شأنًا داخلياً فقط؛ إذ تلعب البعثة الأممية (UNSMIL) والقوى الكبرى والإقليمية، مثل: (تركيا، وروسيا، ومصر، وقطر، والإمارات) دوراً بارزاً في إطار عملية صنع القرارات الدبلوماسية.¹⁵
- أما فيما يتعلق بمراحل صنع القرارات الخارجية، فإنها تتجسد في مجموعة الخطوات التالية:

1. إن القضايا التي تناقشها لجنة الشؤون الخارجية في إطار السلطة التشريعية يمكن أن يتم اقتراحها مثلاً من قبل رئيسها، أو مثلاً من قبل أحد أعضاء اللجنة، أو من جانب الرئيس والأعضاء، وذلك تمشياً مع اللوائح المنظمة بالخصوص. فالكثير من القضايا التي تناقش في إطار السلطة التشريعية مثلاً، تعكس البعد الخارجي، وبالتالي تحال مثل هذه القضايا للجنة الشؤون الخارجية لمناقشتها بقصد ترجمتها

13- بينما تم اختزال الدولة في شخص القذافي خلال السنوات (1969-2011)، يلاحظ تشكل باراداييم جديد للسياسة الخارجية الليبية يعكس التنافس على عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية بشكل ملفت للانتباه بعد 2011، حيث تحاول كل جهة إضفاء سمة الشرعية على وجودها عبر اعتراف دولي أو تحالفات عسكرية خارجية، مثل الاستعانة بقوى خارجية كروسيا وتركيا ومصر.

See in this regard: *Libyan Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation*. - 14 (2025). *Libyan diplomatic work guide: Strategic visions and goals*. Tripoli, Libya, at <https://www.mofaicly.com/HomeEng.html>

15- انظر للمؤلف: مصطفى عبد الله خشيم، «التأييد التركي للقضايا العربية في الألفية الثالثة» مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الثالث (يونيو 2018): 1-22، موجودة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://39/44/view/article/hsjsu/php.index/ly-edu.sabu.ihs>

إلى سياسة محددة.¹⁶

2. يمكن للجهات ذات العلاقة بالسياسة الخارجية الليبية اقتراح مناقشة قضايا معينة، وذلك من خلال الاتصال المباشر أو غير المباشر. فوزارة الخارجية والأجهزة الأمنية قد تحيل بعض القضايا للسلطة التشريعية أو للجنة الشؤون الخارجية لاتخاذ مواقف محددة منها. كما أن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والرأي العام قد يقترح بدورها مناقشة قضايا خارجية هامة؛ بهدف بلورتها في سياسة خارجية قابلة للتطبيق فيما بعد.

3. تجتمع لجنة الشؤون الخارجية بشكل دوري، أو كلما دعت الحاجة لذلك، لمناقشة جدول أعمالها أو ما يحال إليها من مقترحات ومشاريع قوانين. وقد يتم تقسيم لجنة الشؤون الخارجية الي لجان فرعية حسب القضايا المطروحة، تمشياً مع تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل المعمول به بالخصوص، وذلك بقصد ترشيد القرارات بقدر الإمكان.

4. تستعين لجنة الشؤون الخارجية في اتخاذ قراراتها بآراء واستشارات الخبراء ذوي العلاقة بالقضايا المطروحة عليها، وبالتالي قد تستعين بخبراء السياسة الخارجية، سواء أكانوا عاملين في وزارة الخارجية، أو أكاديميين مستقلين، أو تابعين لمراكز بحوث جامعية أو مستقلة، وذلك بقصد الاستفادة من الخبرات المتاحة بقدر الإمكان.

5. تمشياً مع مبدأ العقلانية والشفافية، تطرح القضايا لنقاش مستفيض يتم فيه استعراض كافة البدائل المطروحة؛ لمعرفة المكاسب والخسائر المترتبة على كل قرار يتخذ من قبل لجنة الشؤون الخارجية، وبالتالي يلاحظ أن اللجنة تقترح تبني تشريعات وقرارات في بعض القضايا المطروحة، وليس بالضرورة اتخاذ قرارات في كل القضايا التي تناقشها. إن لجنة الشؤون الخارجية تحول عادة نسبة محدودة من المقترحات المحالة إليها إلى تشريعات وقرارات نافذة، حيث يتبين لها بعد النقاش المستفيض عدم عقلانية أو عدم إجرائية العديد من هذه المقترحات ومشاريع القوانين.

6. قد تستدعي لجنة الشؤون الخارجية رئاسة المجلس أو بعض أعضائه لحضور جلساتها إذا تطلب الأمر ذلك، أو تستدعي أعضاء الجهاز التنفيذي للاستجواب والاستفسار

16- للتعرف على عملية صنع القرارات في إطار السلطة التشريعية والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، انظر للمؤلف:

Mustafa Abdalla A. Kashiem, "The dynamic of Libyan legislative process in the post-Gaddafi era: The case of the NGC and the NTC," *Net Journal of Social Sciences*, Volume 5, Issue 2 (May 9, 2017): 21-34, at: <http://www.net-journals.org/z_NJSS_17_014.html>

إذا دعت الحاجة إلى ذلك. إن قيام لجنة الشؤون الخارجية بالاستفسار والاستعانة بالخبراء يضيف سمة العقلانية على نشاط لجنة الشؤون الخارجية، وبالتالي تكون قراراتها متمشية مع مبادئ الحوكمة والشفافية.

7. عندما تطرح مشاريع القوانين أو القرارات ذات العلاقة بالشؤون الخارجية للتصويت، فإن الأغلبية البسيطة تعتبر القاعدة. لكن إقرار مشاريع القوانين أو القرارات من قبل لجنة الشؤون الخارجية لا يعني نهاية عملية اتخاذ القرارات، حيث يحال الأمر بعد ذلك إلى رئاسة السلطة التشريعية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بالخصوص. ويشارك أعضاء لجنة الشؤون الخارجية السلطة التشريعية بطبيعة الحال في اجتماعاتها، باعتبارهم أعضاء فيها من ناحية، ولتقديم وجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية بالخصوص من ناحية أخرى.

8. تفقد السلطة التشريعية جلساتها العادية أو الطارئة لمناقشة مشاريع القوانين والقرارات التي تقرها لجنة الشؤون الخارجية بهدف إقرارها في إطار ما تسمح به التشريعات النافذة. وتمشياً مع نصوص اللائحة الداخلية، فإن القرارات تتخذ إما بالأغلبية البسيطة في حالة القضايا الروتينية، أو بموافقة مائة وعشرين عضواً في حالة القرارات الهامة. ومتى تم إصدار القوانين والقرارات من قبل السلطة التشريعية، فإن عملية صنع القرارات تنتقل من مرحلة الصنع إلى مرحلة التنفيذ، حيث تقوم وزارة الخارجية وبعض الأجهزة التنفيذية الأخرى باتخاذ ما يلزم من إجراءات بالخصوص.

يلاحظ مما سبق، أن عملية صنع السياسة الخارجية الليبية تتسم بالتعقيد والتداخل في نفس الوقت. كما يلاحظ أن عملية صنع السياسة الخارجية في إطار ليبيا الجديدة، تعكس تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل من ناحية، والأخذ بالمبادئ الديمقراطية والشفافية من ناحية أخرى. وبالرغم من حداثة العملية الديمقراطية في ليبيا الجديدة، إلا أن اتخاذ القرارات عن طريق اللجان المتخصصة من ناحية، وتطبيق قاعدة الأغلبية البسيطة أو أغلبية الثلثين تؤكد على اتباع المسار الصحيح المتعارف عليه، في إطار الديمقراطيات التقليدية والناشئة على حد سواء.

لكن إقرار التشريعات والقرارات من قبل السلطة التشريعية لا يعني بطبيعة الحال نهاية المطاف،¹⁷ حيث يلاحظ أن هذه القوانين والقرارات تحتاج إلى أجهزة تنفيذية تطبقها بعقلانية، حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الخارجية لليبيا الجديدة. فقد تكون السياسة

17- وللتعرف على دور مجلس النواب في عملية صنع السياسة الخارجية الليبية، انظر: النظام الداخلي لمجلس النواب المرفق بالقانون رقم 4 لسنة 2014.

العامّة الخارجيةً لليبيّا الجديدة متمشيّة والأسس المتعارف عليه، في إطار الديمقراطية التقليدية والناشئة، وبالتالي يمكن الإشارة إلى أهم فواعل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية في النقاط التالية:¹⁸

أولاً، دور المجلس الرئاسي:¹⁹

يشير اتفاق الصخيرات لعام 2015، وملتقى الحوار السياسي لسنة 2020، إلى أن المجلس الرئاسي يعتبر الفاعل الرئيسي في إطار السياسة الخارجية الليبية لاختصاصاته السيادية والدبلوماسية، من حيث:

- التمثيل الدبلوماسي العالي، حيث يختص المجلس الرئاسي بتمثيل ليبيا في المحافل الدولية، وتعيين السفراء، وقبول أوراق اعتماد السفراء الأجانب.
- إبرام المعاهدات، حيث يمتلك سلطة التوقيع على الاتفاقيات الدولية، بشرط المصادقة عليها من الجهات التشريعية.
- تطبيق مبدأ «توازن المحاور»، من خلال محاولة المجلس الرئاسي غالباً تبني سياسة خارجية «متوازنة» لضمان الاعتراف الدولي، والحفاظ على تدفق الدعم الأممي، وتجنب الانحياز الصريح الذي قد يؤجج الصراع الداخلي.

ثانياً، دور الجماعات المسلحة:

بالرغم من افتقار هذه الجماعات المسلحة غير الرسمية للصفة القانونية الدولية، إلا أنها (سواء في الغرب أو الشرق الليبي) تمارس ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الموازية التي تعمل من خلال الآليات التالية:²⁰

18- انظر بالخصوص: عماد الهيصمي، «إشكالية التداخل المؤسساتي في السياسة الخارجية الليبية»، مجلة دراسات دولية، مجلد 12، عدد 3 (2022): 88، ومروان الدرقاش، الفواعل غير الدولية وأثرها على السيادة في ليبيا (طرابلس: دار الرواد، 2021)،

Wolfram Lacher, "The Globalized Civil War: Libya's Fragmentation," in *Libya since 2011: (Into the Abyss)*, ed. Jason Pack (New York: Palgrave Macmillan, 2018): 105.

19- ولمعرفة المزيد عن دور المجلس الرئاسي في رسم السياسة الخارجية الليبية، انظر مثلاً: مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي (جنيف 2021)، تعتبر اختصاصات المجلس الرئاسي الجديد كجزء من السلطة التنفيذية المؤقتة، بما في ذلك قيادة الجيش، والمصالحة الوطنية، وتعيين المناصب السيادية، (انظر أيضاً وثائق بعثة الأمم المتحدة في ليبيا على الرابط التالي: <https://unsmil.unmissions.org/ar>)

20- لمعرفة المزيد، انظر:

1. الارتباط بالقوى الدولية والإقليمية، حيث تعمل بعض الجماعات كوكلاء لدول أجنبية (Proxies)، حيث تبني علاقات أمنية وعسكرية مباشرة مع هذه البلدان بمعزل عن وزارة الخارجية.
2. حماية وتهديد المصالح الأجنبية، وذلك من خلال سيطرتها على الحقول النفطية، والموانئ، والمطارات، وبالتالي تمتلك هذه الجماعات ورقة ضغط قوية في التفاوض مع الشركات الدولية والحكومات الأجنبية (خاصة في ملفات الطاقة والهجرة).
3. فرض الأمر الواقع في كثير من الأحيان، حيث يضطر المجلس الرئاسي لصياغة مواقف خارجية تتماشى مع توجهات القوى المسلحة المهيمنة على العاصمة أو الأقاليم الأخرى لضمان بقائه السياسي.

ثالثاً، العلاقة المعقدة بين صانعي القرار الخارجي:

لكن يلاحظ حدوث فجوة كبرى بين صناعة القرار (التي يحاول الرئاسي القيام بها) وبين تنفيذها على الأرض، وذلك من خلال:

- تعدد مراكز القرار، حيث قد يوقع المجلس الرئاسي اتفاقية أمنية، لكن تنفيذها يتطلب موافقة وتنسيقاً مع قادة الجماعات المسلحة.
- تسييس العمل الدبلوماسي، وذلك من خلال تحول السفارات الليبية في الخارج أحياناً إلى ساحات صراع للمحاصصة بين الجماعات المسلحة؛ لضمان نفوذها المالي والسياسي الخارجي.

ويلاحظ على الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية الليبية، أنه يعكس ما يسمى في أدبيات الإدارة العامة بالهيكل التنظيمي- التنفيذي- الاستشاري،²¹ حيث يلاحظ وجود تسلسل للمستويات التنظيمية (وزير وكيل ومدراء إدارات) من ناحية، ومستشارين وإدارات سياسية وفنية متخصصة لتنفيذ السياسة الخارجية؛ تمشياً مع تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل محمد عبد الحفيظ الشيخ، «ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة» مركز دراسات الوحدة العربية (ابريل 2020)، على الرابط التالي:

<https://caus.org.lb/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9%D8%A7/>

21- ولمعرفة المزيد عن الهياكل التنظيمية في إطار أدبيات الإدارة، انظر للمؤلف: مبادئ علم الإدارة العامة. بنغازي: منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية (طبعة ثانية 2002).

من ناحية أخرى. ولا يختلف الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الخارجية الليبية عن الهيكل الذي ساد عموماً قبل 2011، سواء من النواحي التنفيذية أو الوظيفية. لكن يلاحظ أن الهيكل الجديد قد وسع من نطاق إدارة المنظمات الدولية، وبالتالي أصبح المسمى الجديد لوزارة الخارجية والتعاون الدولي. فالمنظمات الدولية لم تساهم فقط في استقلال ليبيا عام، 1951، ولكنها ساهمت في صدور قرارات هامة جداً (خاصةً قراري مجلس الأمن رقمي 1970، 1973 بشأن حماية المدنيين خلال ثورة 17 فبراير 2011).

وبالرغم من أن وزارة الخارجية الليبية تعتبر جهازاً تنفيذياً، إلا أنها تساهم كما لاحظنا سابقاً في عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك عن طريق تقييم الاستشارات والخبرات اللازمة إلى جهات الاختصاص. كما يلاحظ أن وزارة الخارجية الليبية تتخذ قرارات بخصوص تنفيذ السياسة العامة الخارجية، وذلك من خلال اقتراح تعيين الدبلوماسيين، وعقد اتفاقيات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة. وتمشيا مع الطابع الوظيفي، تقوم الإدارات السياسية والفنية كل فيما يخصه باتخاذ الخطوات اللازمة؛ لتحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الخارجية الليبية.

لكن يلاحظ في هذا السياق، أن الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 23-8-2011 قد سلب وزارة الخارجية وظيفة تعيين السفراء، خلال المرحلة المؤقتة لعملية التحول الديمقراطي، الأمر الذي أضى الصبغة السياسية على تعيين السفراء. فتعيين السفراء من قبل وزارة الخارجية يفترض أن يركز على الكفاءة وليس الولاء السياسي. لكن تعيين السفراء من قبل المؤتمر الوطني العام، عكس مثلاً للمساومات بين التوجهات السياسية المختلفة، لاسيما تحالف القوى الوطنية، وحزب العدالة والبناء، وحزب جبهة الإنقاذ. إن استمرار تدخل الجهاز التشريعي في تعيين السفراء استناداً إلى الولاء السياسي، يعيد إلى الأذهان تعيين القذافي للسفراء على أساس الولاء الإيديولوجي، بدلاً من اعتبارات الوطنية والكفاءة.

ويلاحظ في هذا السياق، أن تصحيح مسار وزارة الخارجية الليبية بعد إعادة هيكلتها، وتزويدها بالإمكانات البشرية والتقنية اللازمة، يمكنها من تنفيذ السياسة الخارجية بكفاءة وفاعلية، وذلك بما يتلاءم مع أهداف ومبادئ ثورة 2011. فالإعلان الدستوري مؤقت، وبالتالي يتوقع أن يعالج الدستور الجديد هذه الإشكالية، حيث يمكن لوزارة الخارجية اقتراح تعيين السفراء والقناصل على أسس الكفاءة، وأن تقوم السلطة التشريعية بتزكية ذلك على أسس موضوعية، وليس بناء على ولاءات حزبية أو جهوية أو قبلية، كما يحدث على أرض الواقع.

خيارات ومسؤولية السياسة الخارجية الليبية

سنركز في إطار هذا المحور من الدراسة على نشاطات وخيارات ومسؤولية السياسة الخارجية الليبية بعد 2011، ويلاحظ في هذا السياق أن أفعال أو نشاطات السياسة الخارجية الليبية الجديدة، تتمثل في التوجهات ورؤية ليبيا الجديدة للعلاقات الخارجية،²² وبالتالي فإن الحاجة تبدو ملحّة جداً لتبني رؤية ليبية جديدة، تحقق أهداف وطموحات ثورة 17 فبراير على المستويين الداخلي والخارجي. فليبيا دولة صغيرة ومحدودة الإمكانيات، وبالتالي فإنه يجب عدم المبالغة في دورها العالمي. فنسبة سكان ليبيا وإجمالي دخلها القومي بالنسبة لسكان ودخل العالم تعتبر محدودة، وبالتالي فإن سياستها الخارجية يجب أن تعكس مثل هذه الحقائق. فالحضور الدبلوماسي المكثف قبل 2011، خاصة في أفريقيا والعديد من البلدان الأخرى، لا يتمشى وإمكانيات ليبيا ناهيك عن مصالح ليبيا الوطنية.²³

إن الحضور الدبلوماسي المكثف لليبيا زاد من مستويات الفساد، وأصبحت أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية الليبية في العهد السابق مقترنة بالفساد. عليه، يجب إحداث تغييرات ملحوظة في هيكلية وزارة الخارجية والبعثات التابعة لها، وذلك بما يتمشى ومعطيات ومصالح ليبيا الجديدة. لكن ليبيا كدولة صغيرة محدودة الموارد، يمكنها في هذا السياق الاستفادة بحذر من آليات العولمة المتاحة، حيث يمكنها زيادة مستويات التنسيق والتعاون مع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية والجهوية. فليبيا الجديدة يمكنها مثلاً الاستفادة القصوى من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات الأخرى، في تحقيق الاستقرار والأمن وبناء دولة القانون والمؤسسات خلال المرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي، طالما أن العولمة قد قلصت من مفهوم السيادة التقليدية للصيقة بنظام وستاليا.

صحيح أن ليبيا الجديدة تعتبر دولة صغيرة، ولكنها مع ذلك تملك وسائل تعزز من مكانتها وتحقق مصالحها في حالة وجود سياسة خارجية عقلانية، تراعي المصالح الوطنية في المقام الأول والأخير. فالاتحاد الأوروبي في حاجة ماسة لتأمين حدوده الجنوبية من الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتجارة المخدرات، وبالتالي فإن تعاون ليبيا في هذا الإطار يعتبر مؤشر

Libyan Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation. (2025). Libyan dip-22-
lomatic work guide: Strategic visions and goals. Tripoli, Libya, at <https://www.mofaicly.com/HomeEng.html>

Lacher, W. (2024). Libya's fragmentation: Structure and process in post-revolution-23
ary conflict. (I.B. Tauris, Bloomsbury Publishing), at [https://www.bloomsbury.com/us/lib-
/yas-fragmentation-9780755600816](https://www.bloomsbury.com/us/lib-
/yas-fragmentation-9780755600816)

إيجابي بالنسبة لأوروبا.²⁴ لكن ليبيا يجب ألا تكون مجرد مكب للهجرة غير الشرعية، أو مجرد شرطي لحماية أوروبا، حيث أنها يجب أن تستفيد من الطرف الأوروبي كشريك استراتيجي في هذا المجال وغيره من المجالات الأخرى، التي تحقق مصالح ليبيا في المجالين السياسي والأمني على وجه الخصوص. كما أن النفط والغاز والطاقة المتجددة والثروة البحرية، تعتبر بدورها وسائل متاحة لتحقيق مصلحة ليبيا في إطار العلاقات الدولية المعاصرة.

ويمكن عموماً التأكيد على أن السياسة الخارجية الليبية يمكن أن تكون أكثر تأثيراً في حالة تطوير الوسائل التالية:²⁵

1. تركيز ليبيا على التصنيع الحربي وما يتطلبه ذلك من تخصيص نسبة ملحوظة من الدخل القومي على عملية البحث والتطوير، والاستفادة القصوى من الهندسة العكسية "Reverse Engineering" في تحقيق التنمية المنشودة.
2. تشكيل جيش وطني على أساس الكيف وليس الكم، لاسيما التركيز على القوة الجوية والبحرية ووحدات التدخل السريع. فحدود ليبيا الطويلة مع دول الجوار تتطلب الحزم، ووجود قوة سريعة التحرك والمناورة، يمكنها تأمين الحدود بكفاءة وسرعة، تتماشى وخطورة المواقف المثارة. ويمكن في هذا السياق الاستفادة من العروض المقدمة من الدول الصديقة، في مجالات التدريب والتسليح وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة. فالرفع الجزئي لتصدير السلاح على ليبيا من قبل مجلس الأمن الدولي في شهر مارس 2013، يمكن الاستفادة منه في إطار عملية تنويع مصادر التسليح، والاستفادة من التقنية المتاحة على مستوى النظام العالمي.
3. التركيز على عملية نقل التقني، والعمل على إيجاد مصادر بديلة للنفط والغاز، وذلك من خلال التعويل على تحقيق تنمية بشرية حقيقية.
4. أهمية الانخراط في التكتلات الدولية والإقليمية والجهوية؛ بهدف تعزيز وتحسين الصورة النمطية لليبيا والليبيين.
5. إن العمل على تحقيق الاستقرار والأمان، وبناء دولة القانون والمؤسسات وفق خارطة الطريق، التي أرسى معالمها الإعلان الدستوري، كفيل بخروج ليبيا الجديدة كطرف فاعل في العلاقات الدولية التي أصبحت متداخلة بشكل كبير.

²⁴Kashiem, Mustafa Abdalla, *The Impact of Libya's Crisis on the Political Process*. (Berlin: Democratic Arabic Center, 2022), at <https://democraticac.de/wp-content/uploads/2022/09/The-Impact-of-Libyas-Crisis-on-the-Political-Process.pdf>

Charles O. Cecil, "The Determinants of Libyan Foreign Policy." *Middle East Journal*, 19, - 25, 1 (Winter 1965): 20-34, at <https://www.jstor.org/stable/4323812>

أما فيما يتعلق بخيارات السياسة الخارجية الليبية الجديدة، فإنه يمكن القول بأن زيادة كفاءة وفعالية السياسة الخارجية الليبية الجديدة، يتوقف على إضفاء سمة الديمقراطية من ناحية، والعقلانية والشفافية في إطار عملية اتخاذ القرارات من ناحية أخرى. وطالما أن عصر الدبلوماسية السرية قد ولى، عليه يتوقع أن تصبح السياسة الخارجية الليبية الجديدة مفتوحة، وتتسم بالشفافية والحوكمة. فالرأي العام الليبي يتوق إلى سياسة خارجية منفتحة على الشعب، وبالتالي يقترح تأسيس مركز لاستطلاع الرأي العام مستقل وممول من قبل الحكومة الليبية؛ بقصد تزويد صانعي القرارات بقاعدة بيانات، مواكبة للأحداث والتفاعلات المحيطة بلبيبا الجديدة.

وبالرغم من توالي الحكومات المؤقتة، إلا أنه يلاحظ أن السياسة الخارجية لهذه الحكومات، مازالت تعكس الفعل ورد الفعل أحياناً إلى جانب الواقعية الميكافيلية أحياناً أخرى. فاستطلاعات الرأي العام تؤيد مثلاً على ضرورة تقييم سياسة ليبيا مع العالم الخارجي، بناء على مواقف الدول من ليبيا، وبالتالي فإن السياسة الخارجية المثلى هي تلك التي تراعي توجهات الرأي العام، إلى جانب توفيقها بين الأبعاد الواقعية والمثالية والوظيفية.²⁶

وكلما زادت الخيارات المتاحة أمام صانعي ومنفذي السياسة الخارجية الليبية الجديدة، كلما اتسمت بالعقلانية. عليه، يتوجب استعراض كافة البدائل المتاحة أثناء عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، الأمر الذي يعني الابتعاد بقدر الإمكان عن مجرد الأفعال وردود الأفعال غير العقلانية.

وأخيراً، فإن إضفاء سمة المسؤولية والشفافية والحوكمة على السياسة الخارجية الليبية، يتطلب بوضوح تحديد المؤسسات والأجهزة المسؤولة خلال المراحل المختلفة لعملية صنع القرارات. فالمسؤولية في هذا السياق تعني ببساطة، القبول بالنتائج المترتبة عن تبني أية سياسة أو قرار أو الإدلاء بتصريح أو ما شابه ذلك. وتطال المسؤولية في النظم الديمقراطية، بما في ذلك النظم الناشئة مثل ليبيا وبقية بلدان الربيع العربي، السلطات الرسمية الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) إلى جانب مسؤولية التنظيمات غير الرسمية والجماعة الدولية. ويلاحظ عموماً أن المسؤولية في إطار السياسة الخارجية الليبية تجسد ثلاثة أبعاد

See Valerie M Hudson. 2005. "Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the -26 Ground of International Relations." *Foreign Policy Analysis* 1 (1): 1-30, Henry Mintzberg. 2009. *Strategy Safari: A Guided Tour Through the Wilds of Strategic Management*. 2nd ed. New York: Free Press

رئيسية هي: 27

- شرعية النظام السياسي، والأجهزة القائمة على صنع وتنفيذ ومتابعة السياسة الخارجية لليبيا الجديدة.
- التأكيد على الهوية الوطنية التي سعى النظام السابق إلى طمسها، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الليبية الجديدة يجب أن تركز كل آلياتها وإمكاناتها للتأكيد على الهوية الوطنية، والوحدة الترابية لليبيا الجديدة.
- تمشى السياسة الخارجية الليبية الجديدة مع الأخلاقيات والقيم السائدة في المجتمع الليبي الجديد، الأمر الذي يعني أن السياسة الخارجية لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن مجال السياسة الداخلية.

مصادر، وإمكانات، وأدوات السياسة الخارجية الليبية المعاصرة

لقد واكب تغيير البيئة العالمية للسياسة الخارجية عموماً تغيير السياسات الخارجية للدول، حيث تبنت معظم الدول النامية سياسات عامة للإصلاح السياسي والاقتصادي. فلقد قامت الموجة الديمقراطية الثالثة في العديد من الدول النامية، بحيث انتشرت هذه الإصلاحات في آسيا، وأفريقيا، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية. كما تبنت العديد من الدول أيضاً سياسات إصلاح اقتصادي، وتحولت من الاشتراكية إلى الخصخصة. كما تسعى بلدان الربيع العربي، التي تمثل الموجة الديمقراطية الرابعة، إلى دحض الرأي الشائع بعدم قدرة البلدان العربية والإسلامية على الحكم الديمقراطي؛ نتيجة للموروث الاجتماعي والثقافي.

وواكبت عملية تغيير البيئة العالمية للسياسة الخارجية عموماً، قيام الدول بمختلف نظمها السياسية والاقتصادية بإعادة تقييم مصادر وإمكانات وأدوات سياستها الخارجية، حتى يمكنها مواكبة التغييرات في البيئة الخارجية المحيطة بها. فلا تستطيع دولة مهما بلغت مواردها وإمكاناتها أن تنكفي على نفسها، وتعيش بالتالي في عزلة كاملة عن بقية الدول الأخرى. وسنتعرض في هذا المحور من الدراسة عموماً إلى المصادر، والإمكانات، والأدوات المناسبة لاتباع ليبيا الجديدة لسياسة خارجية، تتماشى إلى حد كبير والتغييرات التي شهدتها بيئة النظام العالمي الجديد.

27- انظر للمؤلف:

القانون الدولي: الإطار النظري والمصادر. طرابلس: منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004، القانون الدولي: الأشخاص. طرابلس: منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004، والقانون الدولي: الإقليم والأفاق الجديدة. طرابلس: منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004.

المصادر المتاحة للسياسة الخارجية الليبية الجديد²⁸

إن السياسة الخارجية لأي دولة يجب أن تتمشى والموارد المتاحة، التي تجسد عموماً الأبعاد التاريخية، والجغرافية، والبشرية، وتتمثل هذه الموارد أو المصادر في التالي:²⁹

- إقليم الدولة من حيث الموقع، والمناخ، والتنوع البيئي.
- الموارد الطبيعية المتاحة، مثل النفط والغاز.
- طبيعة السكان من حيث الكم والكيف.
- الموارد البشرية المتاحة، وتوفر المهارات من عدمها.
- التصنيع والتنمية المتحققة على أرض الواقع.
- البنية التحتية المتاحة، ومدى تقدمها أو تخلفها.

الإمكانات المتاحة للسياسة الخارجية الليبية

إن السياسة الخارجية لا تتسم بالفعالية، ما لم يتم ترجمة الموارد المتاحة إلى إمكانات وقدرات ذات طابع إجرائي، وعليه يلاحظ نجاح اليابان مثلاً في ترشيد مواردها المتاحة بشكل يفوق استراليا وروسيا. ويمكن عموماً تحديد أنماط الإمكانات المتاحة للسياسة الخارجية في الآتي:³⁰

- القوات المسلحة من حيث الكم والنوع.
- قوة الاقتصاد الوطني من حيث الكم والكيف.
- قطاع التجارة الخارجية، وما يُدره على الدولة من عملات صعبة.

George Joffé and Emanuela Paoletti, "TheForeignPolicyProcess_in_Lib--28
ya." *Journal of North African Studies*. 16, 2 (June 2011): 183-213, at DOI:
10.1080/13629387.2010.526288

See Halford J. Mackinder. 1904. "The Geographical Pivot of History." *The Geographi- -29
cal Journal* 23 (4): 421-437:andKjell Goldmann, *The Foreign Sources of Foreign Policy:
Causes, Conditions, or Inputs?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2026), at [https://
www.cambridge.org/core/journals/european-journal-of-political-research/article/abs/foreign-sour-
ces-of-foreign-policy-causes-conditions-or-inputs/0BE2445F842A828CB24D0736D248E43B](https://www.cambridge.org/core/journals/european-journal-of-political-research/article/abs/foreign-sources-of-foreign-policy-causes-conditions-or-inputs/0BE2445F842A828CB24D0736D248E43B)
-*United Nations Strategic Framework for Libya*, 2019-2022, at chrome -30
extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.undp.org/
sites/g/files/zskgke326/files/2022-06/UN-Startegic-Framework-for-Lib-
ya-2019-2022.pdf

- نجاح عملية التصنيع.
- تطور القطاع الزراعي.
- مستوى التقنية الذي تحققه الدولة.
- توفر المهارات الدبلوماسية والقنصلية.
- توفر المهارات الاستخباراتية.
- المعلوماتية.
- تنوع واستقلالية وسائل الإعلام.

الأدوات المتاحة للسياسة الخارجية الليبية الجديدة

إن توفر الموارد ونجاح الدول في تحويلها إلى إمكانيات متاحة؛ يقود فيما بعد إلى تحديد الهدف أو الأهداف المنشودة للسياسة الخارجية، حيث يحدد صانعو القرار أي من الإمكانيات المتاحة لدولهم، بحيث يمكنها أن تحقق ما هو مطلوب، ويلاحظ في هذا السياق إن الأدوات المتاحة للسياسة الخارجية تجسد الأنماط التالية:

- استخدام القوة العسكرية.
- الردع، أو التهديد باستخدام القوة.
- القدرة على التأثير في قرارات وسياسات الآخرين، وذلك من خلال:
- التلويح بالجزرة أو تقديم المساعدة.
- التأثير طويل المدى.

وإذا كان خيار القوة الصلبة "hard power" هو الأداة المتاحة للسياسة الخارجية، عليه يلاحظ أن استخدام القوة أو الردع يعني اللجوء إلى الوسائل التالية:

- القوة العسكرية.
- الدبلوماسية.
- المقاطعة الاقتصادية.
- السعي إلى تدمير الخصم.

أما إذا كان خيار القوة اللينة "soft power" هو الأداة المتاحة للسياسة الخارجية، عليه يلاحظ أن استخدام الإقناع أو التأثير يعني اللجوء إلى الوسائل التالية:

- الدبلوماسية.
- الدبلوماسية الثقافية.
- الدعاية والإعلام.
- تقديم الإجراءات، خاصة تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية.
- التهديد باستخدام القوة العسكرية.

وتميل الدول الصغرى عموماً، ولا تعتبر ليبيا الجديدة استثناءً، إلى استخدام القوة اللينة أو الناعمة؛ نظراً لقدراتها العسكرية المحدودة من ناحية، ونظراً لعدم عقلانية الحروب في الألفية الجديدة من ناحية أخرى. ولا يعني ذلك عموماً عدم بناء جيش وطني قادر على حماية الحدود الليبية المفتوحة والمترامية الأطراف، على أساس الكيف والقدرة على الحركة السريعة لمواجهة أية تهديدات محتملة، حيث أن ذلك لا يتناقض بأي حال من الأحوال مع استخدام القوة اللينة المتاحة لليبيا الجديدة.

سيناريوهات السياسة الخارجية الليبية الجديدة

بناءً على المعطيات الجيوسياسية الراهنة والدراسات الأكاديمية الاستشرافية (مثل دراسات المركز العربي، وتقارير الأمم المتحدة)، يمكن رسم أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السياسة الخارجية الليبية «الجديدة»، تتراوح من مشهد «الاستقلالية الوطنية» إلى سيناريو التشظي والانقسام:³¹

سيناريو «الدبلوماسية المتوازنة» (المشهد المتفائل)

ينطلق هذا المشهد من فرضية أن «الحوار المهيكل»، الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، والوصول إلى انتخابات توحد المؤسسات، سيؤدي إلى تبني سياسة خارجية قائمة على أساس مبدأ الحياد الإيجابي، عن طريق الوقوف على مسافة واحدة من المحاور الدولية، مع تشجيع

31 Arab Center for Research and Policy Studies. (2024). Libya in regional and international tensions: Post-crisis scenarios, at

<https://www.dohainstitute.org/en/News/Pages/wars-the-libyan-state-political-science-in-the-arab-world-and-human-right-topics-for-issue-17-of-al-muntaqa.aspx>

التكامل الاقتصادي المغربي والأفريقي من ناحية، وتبني دبلوماسية الطاقة (النفط والغاز) لتعزيز الشراكة مع أوروبا من ناحية أخرى. عليه، ستتسم السياسة الخارجية الليبية في إطار هذا السيناريو بالكفاءة والفاعلية في نفس الوقت، حيث ستكون ليبيا طرفاً فاعلاً في العلاقات الدولية؛ نتيجة لسياسة الحياد من ناحية، ونتيجة للاستفادة القسوة من مكامن القوة، واستغلال الفرص المتاحة لها من ناحية أخرى.³²

سيناريو «استمرار الوضع القائم (السيناريو المعتدل)

ينطلق هذا المشهد من فرضية أن سيناريو استمرار «الوضع الراهن» (Status Quo) مع وجود أكثر من سلطة تنفيذية سيترتب عنه في نهاية المطاف تبني سياسة خارجية مزدوجة، حيث تتبع كل جهة (في الشرق والغرب) دبلوماسية موازية ترضي حلفاءها الدوليين والإقليميين لضمان الاستمرارية. إذ، سيتم توقيع اتفاقيات أمنية واقتصادية قصيرة المدى، مقابل الحماية العسكرية أو الاعتراف السياسي، الأمر الذي يزيد من التنافس والصراع بين هذه القوى؛ مما يضعف أكثر البلاد ككل.

سيناريو «الدولة الأمنية»

تتمثل السياسة الخارجية الليبية، وفق هذا المشهد، في تبني سياسة الفعل ورد الفعل، عليه سيتم التركيز على ملفات دولية محددة، دون التعويل على الأمن والاستقرار الداخلي، ومن أمثلة هذه الملفات الدولية مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتأمين إمدادات الطاقة لأوروبا، ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. ويمكن في إطار هذا المشهد القول بأن السياسة الخارجية الليبية تختزل في «وظائف أمنية» مقابل الحصول على دعم سياسي، واستمرار إدارة الأزمة الليبية دون حلها جذرياً.

سيناريو «التحول نحو العمق الإقليمي»

يعكس هذا السيناريو فشل العلاقات مع البلدان الغربية واستبدالها بتعزيز العلاقات مع أفريقيا وآسيا والعالم العربي. كما أن السياسة الخارجية الليبية ستؤدي إلى تعزيز الشراكة مع تنظيم «البريكس» (الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل) من ناحية، ودعم الاستثمارات في البلدان النامية من ناحية أخرى. فمثلاً يمكن مقايضة الاستثمارات الصينية في البنية

Hill, Terry and Roy Westbrook. 1997. "SWOT Analysis: It's Time for a Product Recall." - 32
Long Range Planning 30 (1): 46-52

https://books.google.com.ly/books/about/Pariah_States_Sanctions_in_the_Middle_Ea.html?id=wj5b-WujMSzgc&redir_esc=y

التحتية الليبية بدعم سياسي لليبيا، وتوطيد العلاقات مع دول الجوار الأفريقي لتأمين الحدود الجنوبية، الأمر الذي سيقبل من درجة الاعتماد على البلدان الغربية، وتحقيق توازن في تحالفات ليبيا المستقبل.

يلاحظ مما سبق، أن السياسة الخارجية الليبية «الجديدة» لا تعكس بالضرورة مصلحة ليبيا الوطنية، نظراً لأنها مبنية على التحالفات الخارجية، وبالتالي فإن السيناريو الأقرب للواقع يتمثل في سياسة توازن المصالح، لاسيما المصالح الاقتصادية (النفط والإعمار) التي بدأت تدفع القوى الإقليمية مثل (مصر وتركيا) للتعاون بدلاً من التصادم.

خاتمة الدراسة

إن الحصول على الاعتراف الدولي وتأمين الاعتراف السياسي بالحكومتين القائميتين (شرقاً أو غرباً) كان وسيظل محور اهتمام السياسة الخارجية الليبية منذ 2011، وبالتالي فقد تم إبرام تحالفات، وعقد اتفاقيات أمنية لضمان التوازن العسكري على الأرض مثل (الاتفاقيات مع تركيا أو روسيا). كما أن استخدام الموارد النفطية لضمان تدفق السيولة المالية، والحصول على تأييد الدول الكبرى، يظل هدفاً رئيسياً لسياسة الطاقة. كما أن التركيز السياسي الخارجية الليبية يمتد إلى ملفات تؤثر سلباً على المصلحة الوطنية الليبية، مثل: التعامل مع قضايا الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب، والتقليل من آثار العقوبات الدولية. كما أن المساهمة في المنظمات الإقليمية، مثل: الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، تتسم بالسيولة وعدم التركيز عليها بالدرجة التي تحقق المصلحة الوطنية. فيما يتعلق بنتائج هذه الدراسة، فإنه يمكن حوصلتها في العشر نقاط التالية:

1. الانتقال الملحوظ من الباراداييم الأيديولوجي إلى الإطار البراجماتي، وبالتالي يمكن القول بأن تحول السياسة الخارجية الليبية الجديدة قد تغير بالفعل من البعد الأيديولوجي، إلى التركيز على المصالح الأنانية الضيقة. عليه، فقد أصبح الهدف الأساسي للسياسة الخارجية هو تأمين الشرعية الدولية، والحصول على دعم عسكري وسياسي للبقاء في السلطة.

2. تعددية مراكز اتخاذ القرار الخارجي (أزدواجية أو ثنائية السياسة الخارجية الليبية)، وبالتالي يلاحظ تلاشي مفهوم الدولة الموحدة في الخطاب السياسي الخارجي، نظراً لوجود ما يعرف بالدبلوماسية الموازية «parallel diplomacy»، حيث يمارس كل طرف سياسي (شرقاً وغرباً) سياسة خارجية مستقلة؛ مما أدى إلى تضارب المصالح الوطنية الكبرى، وتحول السفارات في الخارج إلى ساحات للصراعات السياسية.

3. اعتماد السيادة الوطنية على الاعتراف الدولي، وبالتالي فقد أصبح المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية هو البحث عن الاعتراف لطرف أو آخر. فالأطراف الليبية لم تعد تستمد قوتها من الداخل فقط، بل من مدى اعتراف القوى الكبرى بها، الأمر الذي جعل القرار السيادي الليبي رهينة للتوافقات الدولية مثل (مخرجات مؤتمرات جنيف وبرلين وباريس).
4. بروز دبلوماسية الطاقة كأداة ضغط ودفاع، حيث أن النفط والغاز هما المحركان الفعليان لعلاقات ليبيا مع القوى الأوروبية (خاصة إيطاليا وفرنسا). فالباراداييم الجديد للسياسة الخارجية يستخدم عوائد النفط والغاز كأداة لضمان عزوف المجتمع الدولي عن التجاوزات الداخلية، أو لتأييد حلفاء اقتصاديين جدد.
5. اتسام السياسة الخارجية الليبية المعاصرة على ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالجيوبوليتيك، حيث تراجع التوجه نحو الاتحاد الأفريقي لصالح البعد المتوسطي والعربي. إن السياسة الخارجية الجديدة تركز الآن بشكل مكثف على دول الجوار المباشر (مصر، تونس، الجزائر، وتشاد، والنيجر، والسودان) وعلى القوى الفاعلة في المتوسط (تركيا، ومصر، وقطر، واليونان، وإيطاليا).
6. تحول ليبيا من متغير مستقل إلى متغير تابع، وبالتالي فإن ليبيا فقدت قدرتها على المبادرة الخارجية وتحولت إلى سياسة الفعل ورد الفعل، عليه، يشير البعض إلى أن السياسة الخارجية الليبية الحالية تُصنع في عواصم الدول المتدخلة (أنقرة، والقاهرة، وموسكو، وواشنطن)، ثم قد تُنفذ عبر الوكلاء المحليين.
7. التركيز المفرط على البعد الأمني، مثل: سياسات الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والمرتزقة على حساب دبلوماسية التنمية المستدامة، حيث أن هذه الملفات تستحوذ بالنسبة للبعض على 80٪ من أجندة السياسة الخارجية الليبية، الأمر الذي جعل العالم يتعامل مع ليبيا كتهديد أمني يمكن إدارته، وليس كشريك اقتصادي يجب التعاون معه.
8. تذبذب التحالفات الدولية لليبيا، وعليه فإن الباراداييم الجديد للسياسة الخارجية الليبية يتسم بعدم الاستقرار، وبالتالي يلاحظ إلى حد ما فقدان الدبلوماسية الليبية لمصداقيتها من ناحية، وجعل الحلفاء الدوليين يتعاملون مع ليبيا كملف إدارة أزمات قصير المدى من ناحية أخرى.
9. ظهور الأطراف غير الرسمية على المستويين الدولي والإقليمي؛ نتيجة لبروز أطراف محلية تساهم في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، وبالتالي برزت قوى عسكرية وكيانات اقتصادية،

مثل: المؤسسة الوطنية للنفط، والمصرف المركزي، كأطراف تمارس «دبلوماسية فعلية» وتوقع اتفاقيات دولية؛ مما أضعف هيكلية الدولة التقليدية.

10. صراع «الشرعيات» والقانون الدولي، حيث أن ليبيا توقع اتفاقيات، مثل: اتفاقية الحدود البحرية مع تركيا، أو مذكرات التفاهم العسكرية مع روسيا، في ظل انقسام تشريعي (المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب)؛ مما يجعل هذه الاتفاقيات مهددة دائماً بالطعن أو الإلغاء، مع أي تغيير سياسي قادم.

يتضح ما سبق، أن نتائج هذه الدراسة تشير إلى بروز باراداييم جديد للسياسة الخارجية الليبية بعد 2011، وهو إطار يختلف عما سبقه في العهد الملكي (باراداييم واقعي)، والنظام السابق (باراداييم جماهيري أو أيديولوجي)، وبالتالي يمكن القول بأن من مميزات السياسة الخارجية الجديدة أنها تتسم بالتغيير والاستمرارية في نفس الوقت، الأمر الذي يؤكد على قبول الفرضية المثارة في المقدمة. أن الباراداييم الجديد يتسم بالاستمرارية مع النظام الملكي من حيث اتسامه بالواقعية، والاعتماد على النفط والغاز كما فعل النظام السابق. لكن الباراداييم البرجماتي الجديد له خصائص مميزة عن النمطين السابقين من حيث ازدواجية السياسة الخارجية، وهذا موضوع يحتاج إلى مزيد من البحث.

مراجع مختارة:

أولاً، المراجع باللغة العربية:

1. الكيخيا، منصور. القذافي: السياسة والتناقض. ترجمة عربية. القاهرة: دار الشروق، 2001.
2. بادر، زيد أحمد. «التعاون الدولي والإقليمي في ليبيا منذ 2011 وانعكاساته على الأمن القومي العربي». مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 6 (2022): 45-68.
3. بلقزيز، عبد الإله. الدولة في الوطن العربي: أزمة السلطة والسيادة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
4. بن يوسف، حلیمة محمد. «السياسة الإيطالية تجاه ليبيا بعد 2011». مجلة العلوم الإنسانية - جامعة مصراتة، مجلد 7، عدد 2 (2023): 113-135.
5. خدوري، مجيد. ليبيا الحديثة: دراسة في التطور السياسي. ترجمة نقولا زيادة. بيروت: دار الثقافة، 1966.
6. رستم، جمال عبد الرحمن. «الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية (2011-2023)». المجلة العربية للسياسة والقانون، العدد 5، العدد 2 (أبريل 2024): 112-145.
7. الزوي، محمد مفتاح. الأزمة الليبية: الجذور والتداعيات الإقليمية والدولية. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2019.
8. صالح، عز الدين. الدبلوماسية الليبية: بين الثورة والدولة. طرابلس: دار الكتاب الجديد، 2008.
9. الصيد، مفتاح محمد. «انعكاسات الصراع الداخلي الليبي على السياسة الخارجية بعد 2011». مجلة دراسات دولية، العدد 58 (2019): 89-110.
10. الطاهر، عبد الحكيم. ليبيا بعد القذافي: الدولة، المجتمع، والصراع على الشرعية. القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
11. العبيدي، عبد الله فرج. «دور القوى الإقليمية في الأزمة الليبية وانعكاساتها على السيادة الوطنية». رسالة دكتوراه، جامعة بنغازي، 2022.

- 12 - العبيدي، محمد عبد الله. ليبيا ودول الجوار: صراع النفوذ وتحديات الأمن القومي. ط1. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018.
- 13 - العربي، سالم محمد. «السياسة الخارجية الليبية في مرحلة ما بعد الثورة: المحددات والتحديات». رسالت ماجستير، جامعة مصراتة، 2018.
- 14 - العيساوي، محمد. التدخل الدولي في ليبيا وانعكاساته على السيادة الوطنية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2018.
- 15 - الفلاق، أحمد مفتاح إبراهيم. السياسة الخارجية الليبية: إعادة التغيير والهيكلية. ط1. بنغازي: مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023.
- 16 - الكوايفي، عبد السلام. ليبيا والتحول الإقليمي والدولية بعد 2011. طرابلس: مركز دراسات المستقبل، 2017.
- 17 - المبروك، أحمد سالم. «أثر التدخل الخارجي على السياسة الخارجية الليبية بعد 2011». رسالت ماجستير، جامعة طرابلس، 2020.
- 18 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 19 - مسعود، صالح سالم، وعبد السلام، الفاتح. «التدخل الأجنبي في ليبيا وتأثيره على بناء الدولة». مجلة الرسائل للدراسات السياسية والقانونية، مجلد 5، عدد 1 (2021): 77-101.

ثانيا، المراجع المختارة باللغة الإنجليزية:

1. Anderson Lisa. *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya 1830–1980*. Princeton NJ: Princeton University Press 1986.
2. Bader Zaid Ahmed. “International and Regional Cooperation in Libya Since 2011 and Its Impact on Arab Security.” *Tikrit Journal for Political Science* 6 no. 1 (2022): 45–68.
3. Ben Youssef Halima Mohammed. “Italian Policy toward Libya after 2011.” *Journal of Human Sciences (Misurata University)* 7 no. 2 (2023): 113–135.

- Deeb Mary-Jane. *Libya's Foreign Policy in North Africa*. Boulder: .4
.Westview Press 1991
- El-Kikhia Mansour O. *Libya's Qaddafi: The Politics of Contradiction*. .5
.Gainesville: University Press of Florida 1997
- Hurd Elizabeth Shakman. *The Politics of Secularism in International .6
.Relations*. Princeton NJ: Princeton University Press 2008
- Joffe George and Emanuela Paoletti. *The Foreign Policy Process in .7
.Libya*. London: Routledge 2011
- Lacher Wolfram. *Libya's Fragmentation: Structure and Process in Vi- .8
.olent Conflict*. London: I.B. Tauris 2020
- Lemarchand René. *The Green and the Black: Qaddafi's Policies in Af- .9
.rica*. Bloomington: Indiana University Press 1988
- Masoud Saleh Salem and El-Faith A. Abdelsalam. "Foreign Interven- .10
tion in Libya and Its Impact on State Building." *Al-Risalah Journal for
.Political and Legal Studies* 5 no. 1 (2021): 77–101
- Mbiti Brian Kitheka. "The Making of Foreign Relations in Post-2011 .11
Arab Spring Revolutions: A Case of Libya." Master's thesis United
.States International University–Africa 2023
- Pack Jason ed. *The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the .12
.Post-Qadhafi Future*. New York: Palgrave Macmillan 2013
- Perry Grant. "The West's Failed Foreign Policy towards Libya." *HAU: .13
.Journal of Ethnographic Theory–Preprints* (2020)
- Srifi Yasser Harrak. "Conflict Resolution in Libya: Domestic and In- .14
.ternational Dimensions." *Open Science Journal* 7 no. 3 (2022): 1–15

- St John Ronald Bruce .*Libya: From Colony to Revolution*. 3rd ed. Oxford: One world Publications 2017 .15
- Van Genugten Saskia. *Libya in Western Foreign Policies 1911–2011*. London: Palgrave Macmillan 2016 .16
- Vandewalle Dirk. *A History of Modern Libya*. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press 2012 .17
- Wester Karin. *Intervention in Libya: The Responsibility to Protect in Practice*. Cambridge: Cambridge University Press 2025 .18

السياسة التشريعية للتعليم العالي لأجل الاستدامة في القانون الليبي Legislative Policy of Higher Education for Sustainability in Libyan Law

أ. د. نعيمة عمر الغزير

أستاذ القانون العام

قسم القانون العام / مدرسة العلوم القانونية

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

Abstract:

Education for sustainable development is an integral part of quality assurance policies in higher education given that sustainable development with its complex and interdisciplinary nature is a concept that requires the direct involvement of the education system. In this context education is not merely a relevant field but an indispensable normative and functional mechanism for linking the general goals and objectives of contemporary society with the specificities of university education student qualifications and skills labor market requirements and the challenges posed by current circumstances. This systematic interconnection defines the essence of the concept of sustainable education; however it cannot be achieved without national policies laws and regulations that enable higher education to promote sustainable development initiatives.

By examining the legislative framework that regulates higher education in Libya we find that sustainability in our Libyan universities is a clear strategy; however it does not have a legal basis and is not explicitly and firmly enshrined in Libyan legislation. This situation leads to a discrepancy between the declared strategic direction and the legal force of the standards applied.

Our discussion of the idea of university sustainability or sustainable campuses in the relevant normative provisions concerning the higher education system in Libya has led us to conclude that that higher education for sustainability is a reference point in decision-making by the highest authority and that any legislative or regulatory approach used in the field of higher education programs in Libya must effectively integrate the principle of sustainability in such a way as to create legally enforceable obligations; so that sustainability does not remain a theoretical goal but acquires full normative value.

Keywords: sustainable universities|policy|standards|function.

الملخص:

يُعدُّ التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من سياسات ضمان الجودة في التعليم العالي؛ نظراً لأنَّ التنمية المستدامة -بطبيعتها المعقدة والمتداخلة التخصصات- مفهومٌ يستلزم تطبيقه مشاركة مباشرة من النظام التعليمي. وفي هذا الإطار، لا يُعدُّ التعليم مجرد مجال ذي صلة، بل آلية معيارية ووظيفية لا غنى عنها للربط بين الغايات والأهداف العامة للمجتمع المعاصر وخصوصيات التعليم الجامعي، ومؤهلات الطلاب ومهاراتهم، ومتطلبات سوق العمل، والتحديات التي تفرضها الظروف الراهنة.

وبتتبع الإطار التشريعي الذي يُنظم عمل التعليم العالي في ليبيا، نتبين أن الاستدامة في جامعاتنا الليبية استراتيجية واضحة؛ إلا أنه لا يحظى بأساس قانوني، وتضمن صريح ومُرسَّخ في التشريعات الليبية؛ ويُؤدِّي هذا الوضع إلى تباين بين التوجه الاستراتيجي المُعلن، والقوة القانونية للمعايير المُطبَّقة.

كما خلصنا، من مناقشة فكرة مدى استدامة الجامعات أو الحرم الجامعي المستدام في الأحكام المعيارية ذات الصلة المعنية بنظام التعليم العالي في ليبيا، إلى أنَّ التعليم العالي لأجل الاستدامة نقطة مرجعية في صنع القرار من السلطة العليا، وأنَّ أي نهج تشريعي أو تنظيمي يتم استخدامه في مجال برامج التعليم العالي في ليبيا، يجب أن يُدمج فيه مبدأ الاستدامة بشكل فعّال، بحيث ينشئ التزامات واجبة التنفيذ قانوناً؛ حتى لا تبقى الاستدامة مجرد هدف نظري، بل تكتسب قيمة معيارية مكتملة.

الكلمات المفتاحية: جامعات مستدامة، سياسة، معايير، وظيفة.

المقدمة

تلقي مفهوم التنمية المستدامة أول اعتراف دولي كبير في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم) 1972، وإن كان لم يتم الإشارة إلى المصطلح صراحة، ولكن مع ذلك وافق المجتمع الدولي على الفكرة - الاستدامة - وهي الآن أساسية، وتتزايد أهميتها على نحو مستمر ومتتابع .

أحد الأهداف الهامة الأكثر ذكرًا للتنمية المستدامة، هي ضمان وصول الجميع إلى تعليم جيد، وهذا الاصطلاح - التعليم الجيد - مرادف للتعليم لأجل التنمية المستدامة، وهو أمر قد تمت الدعوة إليه في عدة مبادرات التعليم العالمية؛ غير أنه يتطلب تغييرات بعيدة المدى، في طرق التعليم بمؤسسات التعليم العالي؛ لكي يلبي وظائف المجتمع الحديث من الكوادر العلمية المتخصصة، وبالتالي النص القانوني في تشريعات التعليم العالي هو التحدي الرئيسي لتعليم مستدام؛ إذ يزال أداء مؤسسات التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة بعيد المنال .

بناءً على ذلك؛ تبدو الحاجة ملحة لبيان دور القانون في التعليم لأجل التنمية المستدامة، باعتبار أن أي سياسة نظام تعليمي يجب أن تتماشى مع أهداف تنمية البلاد وتساهم في استقرارها؛ من هنا يقتبس اصطلاح التعليم المستدام مضمونه، باعتبار أن التعليم ضروري لمزيد من التقدم عبر جميع الأبعاد للتنمية المستدامة.

وأهمية دراسة هذا الموضوع تنطلق من فكرة أن التعليم الجيد كقاعدة قانونية، يُعد ركيزة أساسية لمعايير تنمية مستدامة، في إطار تشريعات التعليم العالي؛ فمن خلالها تتوافر عوامل حفظ الموارد البيئية، واستغلالها الاستغلال الأمثل والاستهلاك المستدام، والقائل بوجود العديد من النصوص التي تستهدف استدامة البيئة؛ فإن الأمر ليس كافيًا، لأن كل تلك القوانين بمختلف مستوياتها ومجالاتها، بين صناعة واقتصاد وزراعة ومياه والغلاف الجوي والبحار وغيرها، لم تمنع استمرار التدهور البيئي على نطاق واسع .

الإشكالية التي تنهض بها مناقشة هذا الموضوع معقدة وشائكة؛ لكونها ليست كاملة الوصف؛ باعتبار أن دراستها في الأبحاث القانونية نادرة، إن لم تكن معدومة في ليبيا؛ لذا يمكن حصرها في التساؤلات الآتية: ما هو التعليم لأجل الاستدامة؟ ولماذا تُعد المؤسسات الأكاديمية كالجوامع مهمة لتنمية مستدامة؟ وهل تمكنت النصوص القانونية بمختلف درجاتها في ليبيا من إيجاد تعليم جيد يستوفي معايير التنمية المستدامة المعروفة في المواثيق الدولية؟

كما نتبع مناقشة هذا الموضوع لغرض استيفاء التعرف على جوانبه في النص القانوني، وفق

المنهج التحليلي، على أن تكون الخطة المنهجية لمناقشة تفاصيل هذا الموضوع من جانبين: أولهما الاستدامة في قانون التعليم العالي (المبحث الأول)؛ ونناقش فيه الاستدامة كمبدأ قانوني في قانون التعليم العالي الليبي أولاً، على أن نبيّن المعايير الدولية للجامعات المستدامة ثانياً. أما المبحث الثاني فقد اختص بمناقشة سياسة الجامعات المستدامة في ليبيا؛ على أن نتعرض فيه أولاً لمتطلبات جودة التعليم العالي لأجل التنمية المستدامة، ومن ثمّ نتعرف على الآليات القانونية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التشريع الليبي ثانياً.

المبحث الأول

معايير الاستدامة في قانون التعليم العالي

نناقش في هذا الجانب الاستدامة كمبدأ في النصوص القانونية المنظمة للتعليم العالي، ومن ثمّ نناقش المعايير الدولية التي ترسخ مبدأ الاستدامة في التعليم العالي، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

الاستدامة مبدأ قانوني في التعليم العالي

مصطلح التعليم لأجل التنمية المستدامة (ESD) تم استخدامه لأول مرة في عام 1992 في المؤتمر العالمي حول البيئة والتنمية في ريو دي جاني¹، فقد شكل مفهوم التنمية المستدامة أساس هذا المؤتمر للأمم المتحدة؛ وما تميزت به هذه القمة أنها أول محاولة دولية لوضع خطط عمل، واستراتيجيات للتحرك نحو المزيد من التنمية المستدامة.²

وينبثق مفهوم الاستدامة من فكرة « التنمية المستدامة »، التي وردت لأول مرة في تقرير بروندتلاند، وهي « التنمية التي تُلبّي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»³. في سياق الجامعات، لا تقتصر الاستدامة على حماية البيئة فحسب، بل تشمل أيضاً أبعاداً اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخلاقية، تنعكس في المناهج الدراسية والبحث العلمي والعلاقة بين الجامعة والمجتمع.

تعليم الاستدامة- و « التعليم من أجل التنمية المستدامة » هي مترادفات لاصطلاح « التعليم

1 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D9%8A%D9%88

2 <https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992>

3 http://ar.planetaryproject.com/planet_project/forward

لأجل الاستدامة» وهو المصطلح المستخدم في أغلب الأحيان لأنه متكرر على المستوى الدولي وفي وثائق الأمم المتحدة، والحرف (ل) يقصد منه إدخال كلمة رئيسية للتعبير عن الغرض؛ بمعنى استدامة الجامعات أو استدامة التعليم وغيرها من الاصطلاحات تعني التعليم لأجل الاستدامة⁴؛ التي يقصد بها «النهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وعلى دمج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم، في فترة ما بعد عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة»⁵.

وهو مبدأ قانوني فريد من نوعه ذا مضمون ملزم ومتطور، تحت تأثيره يتطور التعليم والمجتمع عموماً؛ لكونه يستمد أحكامه من النصوص التشريعية؛ فهو من جهة يمثل صياغة لأحكام التنمية المستدامة، كالحد من التلوث، وتغير المناخ، واستغلال الموارد الاستغلال الأمثل، والاستهلاك المستدام؛ وغيرها، ومن جهة أخرى يشمل هذا الاصطلاح أيضاً تطوير أساليب التدريس والتعلم، في اتجاه المنهج النقدي والتفاعلي بما يُمكن المتعلم من تغيير سلوكه تجاه فكرة التنمية المستدامة؛ تبعاً لذلك، تُعد مؤسسات التعليم العالي ذات خصوصية في هذا الشأن لدورها كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة؛ باعتبارها في وضع يمكنها من الوصول إلى جيل جديد من القادة والمواطنين لبناء معرفتهم في مجال الاستدامة، بالإضافة إلى تحويل الحرم الجامعي الخاص بهم ليكون متسقاً مع أفضل الممارسات المستدامة.⁶

لذا يمكن القول أن التعليم لأجل التنمية المستدامة يفتح الباب للجميع لـ «اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والقيم اللازمة لتشكيل مستقبل مستدام»⁷ وبما يعزز استحقاق التنمية المستدامة، ومن هذا الجانب تتضح مدى أهمية وضرورة التعليم المستدام، من حيث مساهمته في بناء مجتمع مستدام⁸.

Sustainable universities – from (Denmark) 4Thomas S. Grindsted (2011). Environmental Economics, Volume 2, Issue 2, P 29

5 البند 19، من جدول الأعمال المؤقت – اقتراح وضع برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، متابعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام 2014. 37/57-C- باريس 6/11/2013م، المؤتمر العام لليونسكو، الدورة 37 – ص 1.

6 Introduced by Senator Patty Murray. The Higher Education Sustainability Act of 2007 (HESA). <https://www.murray.senate.gov/education/HESA-2007.pdf>?

7 هيا بنت عبدالعزيز البراهيم، تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. الربط: <https://55029/2/Files/com.almanhal.platform//https>

Hans Van Weenen. Towards a Vision Of a Sustainable University. <http://> 8

وبذلك الاستدامة كمبدأ في مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص هو مفهوم واسع؛ لكونه مفهوم استثنائي، وغامض في ذات الوقت لصعوبة تحديده؛ باعتبار أنه ما من أساليب وطرق تدريس محددة لتعليم الاستدامة؛ رغم أن المواثيق الدولية بهذا الشأن تجمع على ضرورة تبني الطرق والوسائل المتوخاة للقيام بذلك، من خلال إعادة توجيه التعليم لتعزيز القيم والمواقف فيما يتعلق باحترام البيئة⁽⁹⁾ علاوة على ذلك؛ من منظور قانوني، يمكن أن تُعتبر الاستدامة مبدأً قانونياً، أي معياراً عاماً مفتوحاً يُرشد ويُفسر القواعد التي تتبناها العديد من الدول، وعلى هذا الأساس ورد ذكر الاستدامة في الدساتير وقوانين البيئة والتشريعات التعليمية في تلك الدول، إلا أن هذا البُعد لا يزال ضمناً إلى حد كبير في ليبيا.

من هنا تتأكد حاجة هذا المبدأ على نحو مستمر إلى مؤشرات تؤكد تحقيقه؛ والدلالة على هذا الرأي نتيبها فيما نص عليه الدستور والتشريع الليبي من أحكام في هذا الاتجاه، والتي نذكر منها (على سبيل المثال لا حصرًا):

- أقر الإعلان الدستوري الليبي (2011) الحق في التعليم بموجب نص المادة 8 منه، ورغم أن هذا النص لا يستخدم مصطلح « التنمية المستدامة »، إلا أن لغته العامة تمهد الطريق لتفسير التزام الدولة بتطوير التعليم العالي، وتكييفه مع احتياجات المجتمع بما يشمل الأبعاد البيئية، وحفظ الموارد، والتخطيط طويل الأجل.
- من اختصاصات وزارة التعليم العالي « وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، وتوجيهها وتنسيقها بما يتفق مع حاجات البلاد للأطر العلمية والمهنية القادرة على تحقيق أهداف التنمية » (نص الفقرة 2 من المادة 3 / رقم 18 لسنة 2010).
- تطوير وترسيخ قاعدة العلم والمعرفة بما يخدم التنمية وتطوير المجتمع (الفقرة 2 من المادة من نص المادة 109 من لائحة التعليم العالي الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) (رقم 501 لسنة 2010).
- تحقيق التقدم في مجالات العلم، والتقنية، والفكر، والفن، وفي مجال العمل لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية وتطويرها، وإنماء الحضارة الإنسانية، وتوسيع آفاق المعرفة البشرية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. (نص الفقرة 1 من المادة الأولى من قرار رقم 22 لسنة 2008 / الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي).

وهذه الصياغة بمعناها تكرر كثيرًا في اللوائح والنظم التعليمية المعمول بها، في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا؛ لعل أهمها تلك التي تختص بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ بأن لها «وضع الاستراتيجيات والخطط التطويرية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بما يتفق مع سياسة الدولة»، ووفق هذا الاختصاص تتولى إدارة التخطيط والتطوير التابعة لهذه الوزارة مهام «تطبيق ومتابعة عمليات الجودة؛ بهدف ترشيد التكاليف والاستثمار الأمثل للموارد، وتحقيق مطالب الجهات المستفيدة»

نستنج مما سبق بعض الحقائق ذات دلالة في تحديد عناصر الاستدامة في مؤسسات التعليم العالي تتمثل في:

- 1- الاستثمار في التعليم الجيد عائدٌ طويل الأجل للمجتمع، وهذا بدوره يعادل الاستثمار في بناء مجتمعات ديمقراطية وسلمية وشاملة⁽¹⁰⁾.
- 2- مسؤولية مؤسسات التعليم العالي في تحقيق الاستدامة مسؤولية قانونية، إن لم تكن أساسية تتقدم على كافة المهام المنوطة بهذه المؤسسات.
- 3- لا يزال التعليم لأجل الاستدامة يتطور على نطاق واسع وشامل، من حيث مفهومه وآليات تطبيقه؛ لذا من الصعب الإحاطة بكافة مقاصده وغاياته.

المطلب الثاني

المعايير الدولية لاستدامة الجامعات

تستمد فكرة استدامة الجامعات والحرم الجامعي المستدام، وجامعة ريادة الأعمال والتعليم المستدام، وغيرها من الاصطلاحات الدالة على دور التعليم العالي في التنمية المستدامة، ضوابطها ومؤشراتها من معايير دولية يتلخص أهمها في:

أولاً / إعلان إنشيوين:

لم يكن إعلان إنشيوين¹¹ بادرة منفردة للجهود الدولية في مجال التعليم لأجل التنمية المستدامة، إنما سبقه في ذلك تمهيد من عدة مؤتمرات دولية عنيت بالتنمية المستدامة على اختلاف مرجعيتها، وبالتالي هذا الإعلان يجد أساسه القانوني في عدة موثائق دولية سابقة عنه، وإن

10 UNESCO, 2014 <https://www.youthforum.org/fr/node/376>

11 صدر إعلان إنشيوين بشأن التعليم بحلول عام 2030 في مايو 2015 بمدينة إنشيوين بجمهورية كوريا في المنتدى العالمي للتربية لعام 2015.

تكن هذه المواثيق ليست ملزمة للدول قانوناً فهي وبما لاشك فيه ملزمة لها سياسياً¹²؛ حيث استند - إعلان إنشيوين - في أسسه العامة إلى ما ورد في الاتفاقيات الدولية والاقليمية بشأن حقوق الإنسان ، واضعاً في اعتباره التقدم الذي أحرز على صعيد تحقيق أهداف التعليم للجميع منذ عام 2000، تلك الصادرة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية 2000، الذي اعتمده الجمعية العامة بموجب القرار رقم 55/2 المؤرخ 8 سبتمبر 2000¹³، وإطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتربية، الذي انعقد في داكار (السنغال) تحت شعار التعليم للجميع، الوفاء بالتزاماتنا الجماعية (أبريل 2000م)¹⁴، إضافة إلى ما ورد في الإعلان العالمي بشأن التعليم للجميع، المنتدى العالمي للتعليم للجميع (مارس 1990، جومتين / تايلاند).

ولأن إعلان إنشيوين يمثل خارطة الطريق لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وإطار عمل لخطة التعليم المستدام¹⁵ 2030؛ فقد أكد هذا الإعلان على عدة مبادئ أساسية حول التعليم لأجل التنمية المستدامة نذكر منها:

- المساواة بين الجنسين: يُقصد منه القضاء على التمييز بين الجنسين.
- معايير حقوق الإنسان: التعليم صالح عام وحق أساسي من حقوق الإنسان، وأساس يستند إليه لضمان إنفاذ الحقوق الأخرى، فهو ضروري للسلام والتسامح والازدهار البشري والتنمية المستدامة.
- التعليم الجيد: يتطلب قدرات علمية تأتي في ثلاثة جوانب هي: التخطيط وكفاءة القائمين على التعليم العالي والحوافز وموارد كافية.
- التعليم السبيل الرئيسي للتنمية: لذلك لا بد أن يتضمن من الاختصاصات والبرامج العلمية، ما يؤكد هذا الدور في تحقيق التنمية المستدامة.
- نظام تعليمي يتصف بالمرونة والشمولية، يشترط فيه توفير مناخ علمي وآمن خالي من العنف يلبي احتياجات الطلاب من بينهم النازحين واللاجئين وغيرهم ممن هم في دائرة الأزمات؛ وهو أمر لا يتحقق إلا بتنمية القدرات والمكّنات اللازمة للحد من مخاطر الأزمات، والتخفيف من وطأتها؛ لضمان توفير واستمرار الجامعات في أداء وظائفها التعليمية أثناء النزاعات وبعدها.
- تركيز الجهود على الانتفاع بفرص التعليم بما فيها التعليم العالي، القائم على الأنصاف والشمول والجودة؛ بمعنى تتحقق فرص التعليم الجيد، من خلال توجيه الاهتمام

¹²<https://www.right-to-education.org/ar/issue-page2015/>

¹³<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Millennium.aspx>

¹⁴https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000121147_ara

¹⁵<https://en.unesco.org/themes/education/>

بمعايير ضمان الجودة.

- صياغة استراتيجيات وأولويات ينبغي أن تشمل المستقبل لتنفيذها.
- وضع أطر قانونية وسياسية تعزز المساءلة والشفافية في مجال التعليم العالي.
- وجود آليات واستراتيجيات اقليمية قائمة على توفير البيانات وتحليلها وإعلانها على الصعيد الوطني.

وبتتبع هذه المبادئ نتبين أن إعلان إنشيوين جاء محددًا لنوعين من المعايير، التي تحكم مفهوم التعليم المستدام: الأولي، ما اقتصت بحقوق الإنسان في مجال التعليم، الثانية، تتقرر فيما يتطلبه من أطر قانونية، تشمل آليات واستراتيجيات قادرة على توفير اشتراطات التعليم الجيد والمستدام. بالإضافة إلى أنها تعتبر قواعد عامة وشاملة، وانطلاقاً لتعليم جيد من أجل التنمية المستدامة.

أخيراً تُعد كل تلك المبادئ معايير دولية لتعليم مستدام، بالنظر لما ورد بالفقرة الرابعة منه على أن « المجتمع الدولي يعتمد على هذا الإعلان في تنفيذ جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 »¹⁶

ثانياً / الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (2030):

تحت عنوان تحويل عالمنا، وردت المبادئ والمعايير الإلزامية عالمياً للتعليم؛ من أجل الاستدامة في مقاصد وغايات الهدف الرابع¹⁷ من أهداف التنمية المستدامة رؤية 2030. وقد تضمن هذا الهدف إلزام الدول بـ « ضمان التعليم الجيد والمتصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع»، وقد وردت في إطاره عدة مقاصد وغايات تعتبر سياسة ذات أهمية للتعليم الجيد، أو التعليم لأجل التنمية المستدامة؛ تتمثل في:

- تكافؤ الفرص بين الجنسين للحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد بتكلفة ميسورة .
- تزايد أعداد الخريجين القادرين على العمل، المزودون بمهارات تقنية عالية، يكون لها أثرها على الوظائف التي يشغلونها في المستقبل بما فيها الأعمال الحرة.
- أن تكون البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي تستوفي فيها مؤشرات الجودة لتعليم مستدام، ذلك الذي يتحدد في إطاره اتباع أساليب العيش المستدامة،

16 التعليم حتى عام 2030 (إعلان إنشيوين). ص6

17 للهدف 4 عشر مقاصد (أهداف فرعية) تقاس عن طريق 11 مؤشراً - <https://://:https://wiki.org.wikipedia.ar>

المبحث الثاني

سياسة الاستدامة في قانون التعليم العالي

لا شك بأن قوانين التعليم العالي النافذة في ليبيا تفتح بعداً جديداً لإمكانية نقل مفهوم الاستدامة إلى برامج التعليم العالي ومؤسساته؛ لذلك نتساءل ما هي العناصر الأساسية لجامعة مستدامة؟

تحدد هذه العناصر في ضمان جودة التعليم العالي، وكذلك إنشاء هيكل قانوني يكون من مهامه متابعة مدى التزام مؤسسات التعليم العالي بمعايير التعليم الجيد، أو التعليم لأجل الاستدامة؛ وهو ما نفضله على النحو التالي:

المطلب الأول

متطلبات جودة التعليم العالي لأجل التنمية المستدامة

بشكل عام ، هناك إجماع دولي واضح تماماً بشأن دور الجامعة في الاستدامة؛ ولذلك أصبحت مؤسسات التعليم العالي ملزمة قانوناً باتخاذ الإجراءات الشاملة؛ لدمج مبادئ الاستدامة أو التعليم الجيد في معايير الجودة المطلوبة لاعتماد وضمان جودة المؤسسات الأكاديمية؛ وما كانت مؤسسات التعليم العالي الليبية أقل من هذا الطرح الدول²¹؛ والدلالة على ذلك مبادئ الاستدامة المدرجة في معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي في ليبيا، الصادرة عن المركز الوطني لضمان واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، بموجب قرار

and promote their role in achieving sustainable development via the United Nations Sustainable Development Goals

Wagdy Sawahel (2023), Ministry unveils draft HE research strategy with SDG 4 focus. <https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20230912121641256>

²¹Mustafa M. Elfakhr (2025), Challenges and Reforms in the Libyan Higher Education System: Toward Quality and Sustainability, <https://www.thieme-connect.com/products/ejournals/pdf/10.1055/s-0045-1811166.pdf>

وزاري رقم (647) لسنة 2016 (الإصدار الرابع ؛ 2023)؛ والتي يتقرر أهمها فيما يلي:

أولاً: استيفاء ضوابط الوسائل الثلاث، التي ترتبط بغايات ومقاصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. رؤية 2030 المتمثلة في المرافق التعليمية، والمنح الدراسية، وإعداد أعضاء هيئة تدريس مؤهلين للقيام بواجباتهم بكفاءة²².

- دعم أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب في جهودهم لتأسيس مؤسسة أكاديمية، قائمة على تنظيم إداري على أعلى مستوى²³.
- برامج الاستدامة في الحرم الجامعي²⁴.
- تشجيع وتعزيز البحث من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلاب في ممارسات الاستدامة.
- دعم الكليات والجامعات في عملها مع شركاء المجتمع، من أهمهم أرباب سوق العمل.
- تطوير أدوات واستراتيجيات جديدة للحفاظ على البيئة والموارد، وكفاءة الطاقة والمزيد من التنمية المستدامة²⁵.
- دعم عمل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، بما يعزز الحرية الأكاديمية في مجال الأنشطة والأبحاث العلمية²⁶.
- تقييم الممارسات المستدامة عن طريق دعم المجتمع، الذي توفره مؤسسات التعليم العالي باتخاذها ضوابط واضحة؛ وذلك للتواصل مع المنظمات والروابط العلمية وغيرها في الداخل والخارج²⁷.
- إجراء تدريبات لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والموظفين، أو المسؤولين في مجال الاستدامة²⁸.

ثانياً: يتضمن أوجه التعليم لأجل الاستدامة في القانون الليبي جوانب متعددة ذات طبيعة قانونية، نجد أسسها في قوانين متفرقة منها الديمقراطية والحوكمة الرشيدة. المساواة بين الجنسين؛ وهو مبدأ دستوري نصت عليه أحكام المادة (6) من الإعلان الدستوري الليبي الصادر في 2011م. وحقوق الإنسان؛ كذلك المنصوص عليها في المواثيق الدولية وبلادنا طرف فيها.

- 22 معايير الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي (الإصدار الرابع 2023).
- 23 راجع في ذلك؛ مؤشرات المعيار الأول (الاعتماد البرامجي) (الإصدار الرابع 2023).
- 24 الفقرة 9، معيار خدمة المجتمع والبيئة، الاعتماد المؤسسي) (الإصدار الرابع 2023).
- 25 الفقرة 10، معيار التخطيط (معايير الاعتماد المؤسسي) (الإصدار الرابع 2023).
- 26 الفقرة 28 من معيار القيادة والحوكمة (معايير الاعتماد المؤسسي) (الإصدار الرابع 2023).
- 27 الفقرة 11 المعيار الثامن (خدمة المجتمع والبيئة، الاعتماد المؤسسي) (الإصدار الرابع 2023).
- 28 الفقرة 10، المعيار الثالث (هيئة التدريس والكوادر المساندة، الاعتماد المؤسسي) (الإصدار الرابع 2023).

وكذلك التشجيع نحو تعليم موجه يُعنى وفق رؤية متكاملة بالمشاكل والقضايا الاجتماعية؛ منفتح على التفكير النقدي، ويخلق الظروف للتعاون والعمل الجماعي. يبين القواسم المشتركة بين القضايا المحلية، والمبادرات والعمليات التي تجري على المستوى المحلي والدولي. الانفتاح على احتمالات المشاركة في هذه العمليات على أعلى مستوى²⁹؛ والجدير بالذكر في هذا الصدد أن العديد من البرامج العلمية والتدريبية، تقوم بها مؤسسات ليست أكاديمية ولا تختص بالتعليم، لكنها تأتي أعمالها في إطار التنمية المستدامة؛ من أمثلتها ما تقوم به المؤسسة الوطنية للنفظ؛ مما يؤكد أن التعليم لأجل الاستدامة برنامج عمل، باعتباره مبدأ قانونياً ملزماً في التشريع الليبي .

وبذلك يتضح أن البرامج التعليمية التي تقوم عليها مؤسسات التعليم العالي، تقدم أدلة وافرة على وجود النصوص القانونية التي تنظم أحكام التعليم الجيد في ليبيا، وهو أمر في غاية الأهمية ليس بالنسبة لما يحققه التعليم الجيد من رفاه اقتصادي واستقرار للأوضاع المعيشية؛ إنما أيضاً لدوره اللا متناهي في شأن درء الفساد، والتخفيف من حدة النزاعات والأزمات، وهو ما له أثره في تعزيز السلام.

أخيراً؛ وهكذا نتبين أن الجامعة التي يجب على وزارة التعليم العالي الاعتراف بها، تلك التي تتبنى التنمية المستدامة، كما أن هذه الوزارة عليها مراجعة دورها كمحرك للتنمية المستدامة، ويجب أن تكون مساهمتها في تحقيق التعليم للجميع على أساس مبدأ التنمية المستدامة؛ وأن تكون - هذه المساهمة - متوافقة مع العمل الدولي المستمر بشأن وضع مبادئ توجيهية لتوفير جودة التعليم العالي، وهو ما يعزز أنظمة التعليم العالي بأحكام قانونية ملزمة تستجيب للتحديات العالمية المعاصرة.

المطلب الثاني

الآليات القانونية لتعليم مستدام في التشريع الليبي

التعليم المستدام يأتي في إطار مبادئ قانونية ملزمة كالتعليم للجميع، التعليم مدى الحياة، والتعليم في التعليم العالي وما بعده، وبما أن كل هذه المبادئ نصت عليها المواثيق الدولية،

29 التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع - 2006 القرائية من أجل الحياة. اليونسكو 2006 .
<https://www.unesco.org/quality-all-education/publication/ar/report-gem/org.unesco.www//imperative>

فإنه يجب أن يقابله الوصول إليه الالتزام بمعايير الجودة³⁰.

- المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية:

أنشئ هذا المركز بموجب القرار رقم (16) لسنة 2006 م تحت مسمى مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ونصت المادة (3) من هذا القرار، على أن الهدف الأساسي الذي يستوجب لهذا المركز العمل في إطاره « تصميم وتطوير وتطبيق نظام شامل ... - بقصد - الارتقاء بمستوى الخريجين، والمساهمات البحثية والمعرفية: للمساهمة في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية والمنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية.

وبذلك يمثل مركز ضمان الجودة التحدي المتمثل في إنشاء هيكل قانوني وطني مناسب للاستدامة³¹، تتحقق في إطار مهامه الرقابة على مدى توافر أدلة على التزامات الدولة الليبية بمبادئ ومعايير التعليم من أجل التنمية المستدامة، التي تعهدت بها الدول في عديد من المواثيق الدولية.

وبالتالي يُعد المركز الوطني لضمان الجودة جزءاً تابعاً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مختص بما يحقق آليات التعليم المستدام في ليبيا³²؛ إذ يقع على عاتقه « بناء وتطوير نظام وطني شامل للتقييم وضمان الجودة واعتماد كافة المؤسسات التعليمية والتدريبية، العامة والأهلية؛ من أجل تطوير العملية التعليمية والتدريبية للوصول إلى أعلى مستويات الجودة والكفاءة والتميز، استرشاداً بالمعايير الدولية³³.

30Jonathan D. Glater. Law and the Conundrum of Higher Education Quality. P. 1253.

31Bouzid, A. (2025). Evolution of Postgraduate Organization in the State of Libya: An Analytical-Historical Study of Legislation (1977–2024). Journal of Education – Misurata University.

32Includes a **SLEPT analysis (Society, Legislation, Economy, Politics, Technology)** and discusses how existing laws and outdated regulations hinder the **sustainability of the Libyan highereducation system**<https://sebhou.edu.ly/ico/wp-content/uploads/2020/09/UNIGOV-Exploring-the-challenges-for-HE-in-Libya.pdf>

33 نص المادة 8 من القانون رقم 18 لسنة 2010 بشأن التعليم. <https://lawsociety//:https://D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%/legislation/ly-2010-D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-18-D8%B1%D9%82%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-D9%85%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%8A%>

بناءً على ما تقدم يتضح أمران؛ أولهما: أن الآليات - كما يفهم من التزاماتها القانونية - توضح نطاقاً معقولاً من الأساليب الممكنة، التي يمكن استخدامها لتعزيز الاستدامة في التعليم العالي³⁴، الأمر الثاني: الآليات والهياكل المعنية بالتنمية المستدامة، رغم أنماطها ومستوياتها المتنوعة على نطاق واسع، لا شك أنها تمنح للسلطة القانونية العليا القدرة على أن تبادر بتطوير إمكانيات التعليم العالي، بما يساهم في الرفع من مستوى الاستدامة في مؤسسات التعليم العالي؛ بمعنى هذه الآليات يمكنها تقديم مساهمات واسترشادات ذات قيمة لقانون وسياسة الاستدامة.

وبالتالي تلك الآليات هي التي تضي الطابع المؤسسي على الاستدامة، ومن خلالها يتم تفويض سلطة اتخاذ القرار بشأن تحديد استراتيجيات للتعليم لأجل التنمية المستدامة، وإيجاد الهيكل القانوني المناسب للاستدامة.

مما لا شك فيه أن هذه الآليات تساهم في التوطيد الفعال، واستكمال الإطار التشريعي الحالي، بحيث يدمج بشكل متماسك الالتزامات العامة وآليات التحفيز، فضلاً عن الخطط الاستراتيجية المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي.

34 Moner. Alshabani (2020), The reality of e-learning in Libya between application and legislation. <https://sebhau.edu.ly/journal/jopas/article/view/2063/865>

الخاتمة

وبهذا؛ وبعد تزايد فرص الوصول إلى التعليم العالي؛ أصبح من المجدي جداً الآن؛ التركيز على جودة التعليم العالي، ووجوب أن تحدد السياسات التعليمية إطاراً يكفل أن تحقق به مؤسسات التعليم العالي مضمون التعليم الجيد، أو التعليم لأجل الاستدامة في ضوء تشريعات واضحة؛ تكفلها نصوص دستورية.

بناءً على كل ذلك توصلنا إلى عدة نتائج مرفقة ببعض التوصيات؛ وهي على النحو التالي:

النتائج:

1. تبدو الحاجة واضحة إلى إرساء قواعد قانونية في مجال التعليم العالي، تفسر استخدام القانون بما فيها قانون التعليم العالي لحماية واستعادة السلامة البيئية، وهي أهم مبادئ التنمية المستدامة.
2. الجامعات تلعب دوراً حاسماً لا محالة في نشر مبادئ الاستدامة، بما يحقق أهداف التعليم لأجل الاستدامة.
3. خلاصة القول التي لا جدال فيها، هي التعليم من أجل التنمية المستدامة مقابل للتعليم البيئي (الأيكولوجي).
4. التعليم الجيد هو مستقبل لاستقرار المجتمعات، والامتثال لمؤشرات حقوق الإنسان الواردة في المعايير الدولية.
5. تتطور بشكل متزايد متطلبات ومؤشرات التنمية المستدامة سواء على المستوى الدولي أو الوطني؛ ومن أهم أوجه هذا التطور ما يأتي في نطاق أهداف والتزامات مؤسسات التعليم العالي تجاه التعليم لأجل التنمية المستدامة.

التوصيات:

1. إنشاء هيئة متخصصة بتحقيق استدامة الحرم الجامعي، تكون تبعية لوزارة التعليم العالي حتى يمكن متابعة مقاصد وغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة رؤية 2030.
2. تقارير الاستدامة الخاصة بالمؤسسات التعليمية على مستوى التعليم العالي، وخصوصاً تلك الصادرة من مركز ضمان الجودة، آلياً إعدادها يجب أن تكون وفق متطلبات الميثاق العالمي (GRI)³⁵.

35 المبادرة العالمية للتقارير هي منظمة دولية مستقلة للمعايير، تساعد الشركات والحكومات

3. إيجاد نظم وطنية شاملة للرصد وتقييم البرامج التعليمية، التي تنفذها مؤسسات التعليم العالي.
4. إعادة صياغة لوائح وقرارات مؤسسات التعليم العالي على نحو مستمر لأجل تحقيق تعليم مستدام.
5. التأهيل لخدمة البيئة والمجتمع لابد أن يكون له أولوية في التشريعات ذات العلاقة بالتعليم العالي.
6. إصدار قانون يحدد صراحة استراتيجية التنمية المستدامة، متضمنة متطلبات التعليم لأجل التنمية المستدامة، بحيث يكون مرجع لجميع عمليات صنع القرار.
7. يمكن إلزام الجامعات، بموجب تعديل تشريعي، بنشر تقرير سنوي عن «الاستدامة المؤسسية» -وهو أداة للشفافية والمساءلة القانونية.

والمنظمات الأخرى على فهم تأثيرها على قضايا - مثل تغير المناخ وحقوق الإنسان والفساد - وإعلانها. [/ https://www.globalreporting.org/](https://www.globalreporting.org/)

المراجع:

باللغة الإنجليزية:

1. Bouzid A. (2025). Evolution of Postgraduate Organization in the State of Libya: An Analytical–Historical Study of Legislation (1977–2024). Journal of Education – Misurata University
2. Hans Van Weenen. Towards a Vision Of a Sustainable University. <http://www.emerald-library.com>
3. Jonathan D. Glater. Law and the Conundrum of Higher Education .Quality. P. 1253
4. Moner. Alshabani (2020) The reality of e-learning in Libya between application and legislation. <https://sebhau.edu.ly/journal/jopas/article/view/2063/865>
5. Mustafa M. Elfakhr (2025) Challenges and Reforms in the Libyan Higher Education System: Toward Quality and Sustainability <https://www.thieme-connect.com/products/ejournals/pdf/10.1055/s-0045-1811166.pdf>
6. Rebeka Lukman Peter Glavic. What are the key elements of a sustainable university?. Clean Techn Environ Policy (2007)
7. Thomas S. Grindsted (Denmark) (2011). Sustainable universities – from declarations on sustainability in higher education to national law . Environmental Economics Volume 2 Issue 2 P 29
8. Wagdy Sawahel (2023) Ministry unveils draft HE research strategy with SDG 4 focus. <https://www.universityworld-news.com/post.php?story=20230912121641256>

باللغة العربية:

1- هيا بنت عبدالعزيز البراهيم، تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. الربط: <https://com.almanhal.platform/Files/55029/2>

الروابط الإلكترونية:

1. <https://www.globalreporting.org/>
2. https://sebhou.edu.ly/ico/wp-content/uploads/2020/09/UNIGOV_Exploring_the_challenges_for_HE_in_Libya.pdf
3. <https://lawsociety.ly/legislation/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-18-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2010-%D9%85-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85>
4. <https://www.unesco.org/gem-report/ar/publication/education-all-quality-imperative>
5. <https://sdg.humanrights.dk/ar/goals-and-targets?page=1>
6. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
7. <https://www.right-to-education.org/ar/issue-page/2015>
8. <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Millennium.aspx>
9. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000121147_ara
10. <https://en.unesco.org/themes/education/>
11. <https://www.youthforum.org/fr/node/376>
12. <https://www.murray.senate.gov/education/HESA-2007.pdf>

ممارسات الإدارة الإستراتيجية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية

م. على أحمد عسكر
باحث إداري

مستخلص

تعتبر الإدارة الاستراتيجية من أهم الأدوات الإدارية الحديثة، التي تسعى المؤسسات إلى تبنيها من أجل تعزيز قدرتها على تحقيق النمو المستدام، وضمان استمرارية نجاح هذه المؤسسات على المدى الطويل. وتهدف الدراسة إلى التعرف على واقع إدارات صندوق التضامن الاجتماعي والمؤسسات التابعة له، المتعلقة بمستوى تطبيق وممارسة مبادئ وأساسيات الإدارة الاستراتيجية، وتحديد أهم المشاكل والصعوبات التي تحول دون ذلك خلال فترة الدراسة (2010-2011)، وحاولت الدراسة البحث في إشكالية التعرف على درجة ممارسة وتطبيق الإدارة الاستراتيجية، والمشاكل والصعوبات العقبات التي تحد من ذلك. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وجمع المعلومات باستخدام صحيفة استبيان تم توزيعها على عدد 43 مفردة، تمثل مدراء الإدارات ومدراء المؤسسات بمجتمع البحث، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، من أهمها ضعف ممارسة مكونات الإدارة الاستراتيجية، ولا يزال مجتمع الدراسة في المراحل الأولى لتطور الفكر الاستراتيجي، وهي إعداد الخطط والموازنات السنوية قصيرة الأجل، وتوصلت الدراسة الى بعض التوصيات، من أهمها إعداد استراتيجية طويلة المدى، ومشاركة الموظفين في كافة مراحل إعدادها، والعمل على بناء القدرات في مجالات الخطط الاستراتيجية، وتبنى نموذج بطاقة الأداء المتوازن لتابعة وتقييم الخطط.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإستراتيجية - التفكير الاستراتيجي - بطاقة الأداء المتوازن

Abstract

Strategic management is considered one of the most important modern management tools that institutions strive to adopt in order to enhance their ability to achieve sustainable growth and ensure the continued success of these institutions in the long term. This study aims to identify the reality of the Social Solidarity Fund's departments and affiliated institutions with regard to the level of application and practice of the principles and fundamentals of strategic management and to identify the most important problems and difficulties that hinder this during the study period (2010-2011). The study attempted to investigate the issue of identifying the degree of practice and application of strategic management and the problems, difficulties, and obstacles that limit it. To achieve the study's objectives, the descriptive and analytical method was used and data was collected using a questionnaire distributed to 43 individuals representing department managers and institutional directors in the research population. The study reached several conclusions, the most important of which is the weak application of the components of strategic management. The study population is still in the early stages of developing strategic thinking, which is the preparation of short-term annual plans and budgets. The study reached some recommendations, the most important of which are preparing a long-term strategy involving employees in all stages of its preparation, working on building capacities in the areas of strategic planning, and adopting the balanced scorecard model for monitoring and evaluating plans.

تمهيد:

تعتبر الإدارة الاستراتيجية أحد المؤشرات الهامة لمدى تحضر وتقدم أي منظمة أو مؤسسة في هذا العصر. فالدول التي أخذت بزمام الاستراتيجية وتبني مفاهيمها، تعتبر من الدول المتحضرة والمتقدمة تكنولوجياً، باعتبار أنها نجحت في تطبيق مبادئ الإدارة الاستراتيجية. ونظراً لإشتماد المنافسة وتسابق المنظمات في تقديم السلع والخدمات بجودة عالية، فقد بدأت المنظمات والشركات العالمية في دول العالم المتقدم، خلال السنوات الأخيرة، بمحاولات جادة لتبني المفهوم الاستراتيجي في الإدارة؛ وذلك للحد من تأثيرات البيئة المحيطة.

وثعدت الإدارة الاستراتيجية من أهم الأدوات الإدارية الحديثة التي تسعى المؤسسات إلى تبنيها؛ من أجل تعزيز قدرتها على تحقيق النمو المستدام، وضمان استمرارية النجاح على المدى الطويل. وفي الواقع، فإن هذا النهج الإداري لا يقتصر فقط على التخطيط ورسم الأهداف، بل يمتد ليشمل عمليات التحليل، والتنفيذ، والمتابعة، والتطوير المستمر.

ومن هنا، تبرز أهمية التعرف على ممارسات الإدارة الاستراتيجية في الإدارة الليبية؛ وتسعى هذه الورقة إلى تحفيز أجهزة ومؤسسات الدولة الليبية بشكل عام، وهيئة صندوق التضامن الاجتماعي والمؤسسات التابعة له بشكل خاص، بأن تولي موضوع الإدارة الاستراتيجية القدر الكافي من النظر والاهتمام. ونخص بالذكر مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛ لإيماننا بأن الدور الذي تقوم به في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية يترتب عليه الكثير من الفوائد الخاصة والعامّة لأبناء هذا المجتمع.

كما تسعى هذه الورقة إلى اكتشاف المعوقات التي تعترض تطبيق مبادئ وأساسيات الإدارة الاستراتيجية، ومن ثمّ تقديم مقترح علمي لنظام تقييم الأداء الاستراتيجي، يساعد على التعرف إلى مستويات الأداء مستقبلاً، إلى جانب اعتماد بعض المؤشرات والنسب والأرقام التي تساعد في أعمال التقييم؛ بقصد إيجاد نظام أكثر تكاملاً لمعالجة مواطن الخلل، التي تؤثر على العملية الإدارية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ويعتمد نظام تقييم الأداء الاستراتيجي الذي تقترحه هذه الورقة، على تطبيق مفهوم بطاقة الأداء المتوازن، وهو أحد المداخل الحديثة لتقييم أداء المؤسسات؛ بحيث يتم التعريف بشكل مبسط بالمحاور الرئيسية لبطاقة الأداء المتوازن، وكيف يمكن الاعتماد على أهم معايير ومؤشرات الأداء التي تقود إدارات صندوق التضامن ومؤسسات الرعاية الاجتماعية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنبثقة من رؤية تلك المؤسسات؛ لتحسين وتطوير أدائها في ضوء فلسفتها ورسالتها، ليتم توجيه نشاطاتها نحو التخصصات المنتجة التي تعزز الدور المستقبلي الذي تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقه.

مشكلة الدراسة:

تمارس إدارات صندوق التضامن الاجتماعي والمؤسسات التابعة له نوعين من الأنشطة وهما: الأنشطة الإدارية والأنشطة الفنية، التي تختص بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية؛ وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها. ويتحدد مدى قدرة الصندوق على تحقيق أهدافه، بمدى تفاعله واستجابته للتغيرات والتطورات التي تحدث في البيئة الخارجية، والقدرة على تحليل البيئة المحيطة التي تُعد من أساسيات ممارسة الإدارة الاستراتيجية، أو بمعنى آخر، مدى التزام تلك الوحدات الإدارية بوضع الرؤية وتحديد الرسالة وتحديد الأهداف الاستراتيجية؛ إلا أن إدارات الصندوق والمؤسسات التابعة له لا تزال بعيدة عن التفكير بمنظور طويل المدى، ويظهر ذلك في ضعف ممارسة أنشطة الإدارة وفق أصول ومفاهيم الإدارة الاستراتيجية.

وقد تواجه المنظمات تحديات كبيرة ومناфسات شديدة؛ مما يدفعها إلى أن تقاوم ذلك من خلال قيامها بمراجعة سياساتها، وتصميم خطط استراتيجية تمكنها من تنمية مواردها، ورفع الكفاءة في استخدام هذه الموارد.

ومن التحديات التي شهدتها الإدارة الليبية خلال فترة النظام السابق، طرح فكرة إسناد إدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية إلى الجمعيات الأهلية؛ الأمر الذي يشير بشكل واضح إلى القصور والعجز في إدارة هذه المؤسسات. وبناءً على ذلك، تتركز مشكلة الدراسة في ضعف ممارسة إدارات الصندوق ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة له لعناصر الإدارة الاستراتيجية، المتمثلة في وضوح الرؤية والرسالة، والاقتصار على الاهتمام بالأهداف قصيرة المدى.

تساؤلات الدراسة:

- في ضوء نطاق ومشكلة الدراسة تحاول هذه الورقة الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية:
- 1- ما درجة ممارسة وتطبيق إدارات صندوق التضامن الاجتماعي والمؤسسات التابعة له لمكونات الإدارة الاستراتيجية؟
 - 2- أي من مراحل تطور الفكر الاستراتيجي التي تمر بها إدارات صندوق التضامن الاجتماعي والمؤسسات التابعة له؟
 - 3- ما هي الأسباب وراء وجود إدارات صندوق التضامن الاجتماعي والمؤسسات التابعة له في مرحلة بعينها من المراحل السابقة؟

الأهداف

انطلاقاً من الأسئلة السابقة حددت الأهداف التالية:

- 1- تحديد درجة ممارسة وتطبيق مكونات الإدارة الإستراتيجية داخل إدارات صندوق التضامن الاجتماعي والمؤسسات التابعة له، وبيان ما إذا كانت هذه الممارسات مكثفة أم متوسطة أم ضعيفة.
- 2- تحديد المرحلة من مراحل تطور الفكر الاستراتيجي (موازنات سنوية - تخطيط غير رسمي - إدارة استراتيجية) التي تمر بها إدارات هيئة صندوق التضامن الاجتماعي والمؤسسات التابعة له.
- 3- تحديد أسباب ممارسة أو عدم ممارسة الإدارة الإستراتيجية داخل إدارات هيئة صندوق التضامن الاجتماعي والمؤسسات التابعة له.
- 4- محاولات اقناع الإدارة العليا بتبني وتطبيق أدوات الإدارة الاستراتيجية، ومنها بطاقة الأداء المتوازن.
- 5- التعرف على العقبات التي تحد من تطبيق مفاهيم وممارسات الإدارة الاستراتيجية.

أهمية الورقة

قام الباحث بإعداد هذه الورقة بناء على:

- 1- حاجة إدارات هيئة صندوق التضامن الاجتماعي والمؤسسات التابعة له الماسة إلى تبني أساليب إدارية متقدمة وناجحة، تساعد على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها بكفاءة وفعالية.
- 2- حاجة إدارات هيئة الصندوق ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، إلى التعرف على ممارسات الإدارة الاستراتيجية التي تبنتها المنظمات الناجحة حتى يمكن مجاراتها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد أدوات المنهج الإستقرائي لوصف مستوى ودرجة ممارسة وتطبيق مكونات الإدارة الاستراتيجية، وتحليل الواقع العملي للممارسات المتعلقة بتحديد الرؤية والرسالة، وتحديد الأهداف الاستراتيجية، وتحفيز الإدارة العليا بمجتمع الدراسة بتبني أساليب إدارية متقدمة وناجحة.

أدوات جمع البيانات

تم تصميم صحيفة استبيان وتوزيعها على مدراء الإدارات والمكاتب، ومدراء مؤسسات الرعاية الاجتماعية بمجتمع الدراسة، وتجميع الردود ومن تم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول الى نتائج الدراسة.

حدود الدراسة:

- 1- الحدود الموضوعية: وتتمثل في ممارسات الإدارة الإستراتيجية.
- 2- الحدود المكانية: إدارات صندوق التضامن ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة له بمدينة طرابلس.
- 3- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية 2010-2011.

أولاً: الإطار النظري

بعض مفاهيم الإدارة الاستراتيجية:

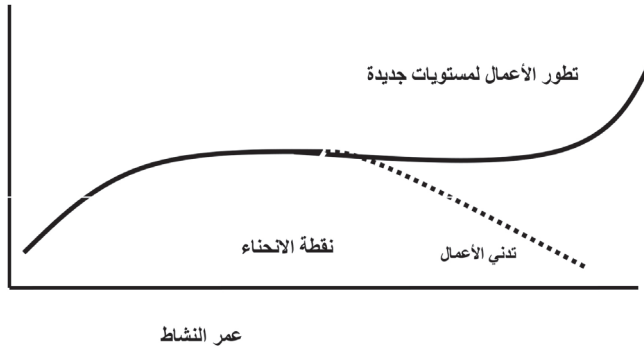
لعله من المفيد، في بداية هذه الورقة، أن أشير إلى أن مفهوم أو عملية الإدارة الاستراتيجية تُطبَّق بشكل أساسي في معظم بلدان العالم المتقدم؛ وفي ظل هذا العالم السريع التغيير، فإنّ هذه الدول تأخذ بالإدارة الاستراتيجية بصفة عامة، والتخطيط الاستراتيجي بصفة خاصة، في كل شؤونها، ولا سبيل آخر لها في ذلك. وقد أخذت الشركات، والمنظمات غير الربحية، والمؤسسات على اختلاف أشكالها وأحجامها في تلك الدول المتقدمة بالإدارة الاستراتيجية أيضاً؛ حيث أكدت الدراسات التي أجريت على المنظمات الأمريكية أن عدد المنظمات التي تأخذ بمفهوم الاستراتيجية يفوق ذلك العدد الذي لا يأخذ بهذا المفهوم، وكذلك تدل تلك الدراسات على أنّ المديرين الذين يأخذون بهذا المفهوم يعتقدون بأنه يؤدي إلى النجاح والنمو والاستمرار¹.

وتعرف استراتيجية المنظمة بالأسلوب الذي تختاره الإدارة للاستفادة من الموارد المتاحة لها، لتحقيق أفضل النتائج². وإذا لم تتغير استراتيجية المنظمة مع تغير البيئة المحيطة بها، ويتبعها في ذلك تطور نشاطها وأعمالها بما يتلاءم مع البيئة التي تعمل في ظلها، فإن مصيرها بلا شك هو تدني مستوى أعمالها ونشاطاتها وفشلها، وبالتالي خروجها من السوق الذي تعمل به . شكل (1)

1 أسماعيل محمد السيد الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية (الاسكندرية: الدار الجامعية للكتاب. 2000) ص 36.

2 علي السلمي الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية (الاسكندرية: الدار الجامعية للكتاب. 2005) ص 120.

شكل رقم (1) تفاعل إستراتيجية المنظمة مع تغير البيئة المحيطة



المصدر: سونيا البكري، إدارة الجودة الكلية (القاهرة: الدار الجامعية، 2002) ص 122

تعريف الإدارة الاستراتيجية:

تعتبر الإدارة الاستراتيجية أحد المفاهيم المعاصرة والحديثة في الفكر الإداري، وذلك لما يقدمه هذا العلم من أفكار وأساليب جديدة لمواجهة التحديات والتغيرات المستمرة في بيئة أعمال المؤسسات، ويعد الفكر أو المدخل الإستراتيجي، مهما وأساسيا لتلك المؤسسات بجميع أحجامها وعلى مختلف فعاليتها وأنشطتها؛ وذلك بهدف تحسين مستوى أدائها الإستراتيجي³.

وتعرف الإدارة الاستراتيجية، بأنها العملية التي تتضمن تصميم وتنفيذ وتقييم القرارات ذات الأثر طويل الأجل، التي تهدف إلى زيادة قيمة المنظمة من وجهة نظر العملاء والمساهمين والمجتمع؛ ولذا فإنها تحرص على رضا العملاء، وجذب المزيد منهم إلى المنظمة حتى تزداد فرصتها في الفوز على المنافسين، وتزداد فرصتها في تحقيق الأرباح⁴.

مكونات الإدارة الاستراتيجية:

تتمثل المكونات الأساسية للعملية الإدارية الاستراتيجية في تحديد: غرض ورسالة المنظمة، ثم دراسة وتقييم البيئة الخارجية التي تعمل فيها المنظمة، ثم القيام بتقييم البيئة التنظيمية

3 ثابت عبد الرحمن إدريس وجمال الدين محمد المرسي، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، الإسكندرية: دار نشر الثقافة، 2003، ص 22.

4 محمد أحمد عوض. الإدارة الاستراتيجية الأصول والأسس العلمية (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر. 2004 ص 6.

الداخلية، ثم قيام الإدارة العليا بتحديد البدائل الاستراتيجية المتاحة، ثم دراسة هذه البدائل واختيار أحدها أو بعضها؛ ويعقب ذلك تهيئة الظروف أو المناخ لوضع الاختيار الاستراتيجي موضع التنفيذ الفعلي، وتنتهي بعملية التقييم.

الفرق بين الإدارة الاستراتيجية والإدارة التنفيذية:

يمكن أن نتبين الفرق بين الإدارة الاستراتيجية والإدارة التنفيذية (التكتيكية) من خلال إلقاء الضوء على أهم الفروقات التي يوضحها جدول (1) المبين أدناه.

جدول (1) أهم الفروقات بين الإدارة الاستراتيجية والإدارة التنفيذية

الرقم	أساس المقارنة	الإدارة التنفيذية (التكتيكية)	الإدارة الاستراتيجية
1	مجال الاهتمام	تهتم بتنفيذ الأعمال أو الأنشطة المرسومة وتهتم بمساندة الاستراتيجيات الرئيسية	تهتم بالأمر الذي تنصف بطول الأجل ، وتعمل على وضع الاستراتيجيات التي تهتم بالتطوير والتنمية.
2	مجال التركيز	تركز على النتائج الحالية	تركز على النتائج المستقبلية
3	القيود التي تواجه الإدارة	الموارد الحالية المتاحة، والظروف البيئية المحيطة الحالية	الموارد المستقبلية، والظروف البيئية في المستقبل
4	المخاطرة ومنهج اتخاذ القرار	انخفاض درجة المخاطرة	ارتفاع درجة المخاطرة

المصدر: عبد السلام أبوقحف، أساسيات الإدارة الاستراتيجية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1991) ص 66

تطور الفكر الاستراتيجي للمنظمات

يعد التفكير الاستراتيجي أحد التحديات الهامة التي تواجه الإدارة العليا في أية منظمة، بل يمتد الأمر ليشمل جميع مستوياتها، وتتجسد فوائد التفكير الاستراتيجي بأنه أداة تعزز الاقتدار والتميز في المنافسة. ويساعد التفكير الاستراتيجي على الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بتصورات المنظمة بعيدة الأمد⁵.

توضح المراجعة النظرية الفكر الاستراتيجي، وأدبيات الإدارة أن الإدارة الاستراتيجية بمفهومها

5 نعمة عباس خفاجي، الفكر الاستراتيجي « قراءات معاصرة »، عمان: دار الثقافة للنشر والعلوم، عمان، الأردن، 2008م، ص 219-220.

ومكوناتها قد مرت بعدة تطورات أساسية، عكست مدى المساحة ودرجة الاهتمام الذي توليه المنظمة للتعامل مع وتشكيل مستقبل المنظمة حتى وصلت إلى شكلها ومكوناتها الحالية. ويوضح التطور التاريخي أن تفكير المنظمات قد تطور من حيث اهتمامها بالمستقبل، وبالتالي بروز أهمية الإدارة الاستراتيجية _ من خلال المرور بالمراحل التالية:

1- في المراحل الأولى كان تركيز الإدارة على القرارات الحالية، في ظل الظروف السائدة، ولا يوجد أي اهتمام بالمستقبل.

2- بعد ذلك بدأت الإدارة في الاهتمام بالمستقبل، وبدلاً من التركيز الكلي على المشاكل الحالية، وجد المديرون أن هناك فائدة من محاولة تصور والتنبؤ بالمستقبل، والاستعداد له من خلال المراحل التالية:

أولاً: ثم إعداد نظم وإجراءات جاهزة للقرارات المتكررة والروتينية، وقد أدى ذلك إلى وجود وقت كاف لتناول القرارات الهامة، وتلا ذلك الاهتمام بإعداد موازنات سنوية، من خلال التنبؤ بالمستقبل وتدفقات الأموال لمدة سنة، باختصار بدأت الإدارة في بناء نظم للتخطيط والرقابة المبدئية.

ثانياً: بالرغم من فائدة نظم الموازنات الرقابية، إلا أنها تعتمد في صياغتها على الوضع الحالي (ظروف المنظمة الحالية)، فهي لا تفيد في حالة حدوث أي تغييرات عن الوضع الحالي. وبدأت المنظمات تُطور أيضاً الموازنات الاستثمارية، وإعداد نظم الإدارة بالأهداف للمساعدة في عملية التخطيط.

ثالثاً: نظراً لعدم احتواء نظم الموازنات على أي شيء يتعلق بالمستقبل (لأنها إدارة رقابية أكثر منها تخطيطية)، بدأت الإدارة في الاهتمام بالتخطيط طويل الأجل، حيث بدأ التركيز على التنبؤ بالمستقبل باستخدام الأدوات الإحصائية.

لكن المشكلة أن التخطيط كان يتم بواسطة مجموعة من المتخصصين، ترفع توصياتها إلى الإدارة العليا، وقد تأخذ بها أو لا تأخذ بها؛ نظراً لأنها لم تشترك في إعداد هذه الخطط.

رابعاً: أما المدخل الأخير فيطلق عليه التخطيط الاستراتيجي، والذي تطور إلى ما يعرف حالياً بالإدارة الاستراتيجية، والتي تتضمن بالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي (صياغة الاستراتيجية) تطبيق هذه الاستراتيجية والرقابة عليها، ويلاحظ أن التركيز وفي نفس الوقت الاختلاف الأساسي عن أنواع التخطيط الأخرى، هو أن الإدارة العليا مسؤولة ومشركة في عملية الإدارة الاستراتيجية، بالإضافة إلى المتخصصين في عملية التخطيط، لكن الدور الرئيسي والأساسي للإدارة العليا. وتركز الإدارة الاستراتيجية على إعداد سيناريوهات متعددة، بناء على تحليل بيئة المنظمة الداخلية، مع إعداد استراتيجية جاهزة لكل سيناريو،

بحيث إذا حدث هذا السيناريو يتم تنفيذ الاستراتيجية المعدة سلفاً، مع الاهتمام بتطبيق هذه الاستراتيجية والرقابة عليها، لاتخاذ أي إجراءات تصحيحية فيما بعد. ويود الباحث بلفت نظر القارئ، إلى أن هناك تعريفات متعددة لكل من التخطيط طويل الأجل، والتخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، بعدد الكتاب الذين تناولوا هذه الموضوعات. نحن هنا لسنا بصدد التفرقة بين هذه التعريفات لكن ما يهمنا هنا ما يلي:

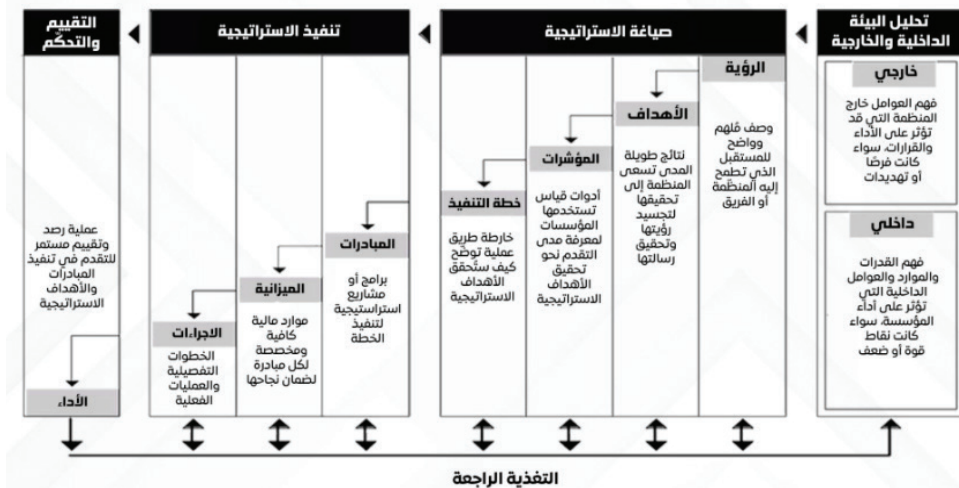
- 1- أن الإدارة الاستراتيجية هي المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الفكر الاستراتيجي، وهي بذلك أعم وأشمل من كل من التخطيط طويل الأجل والتخطيط الاستراتيجي.
- 2- يعتبر كل من التخطيط طويل الأجل والتخطيط الاستراتيجي بمثابة مكون من مكونات الإدارة الاستراتيجية.

نموذج الإدارة الاستراتيجية:

يعتبر نموذج الإدارة الاستراتيجية مقبول ويطبق وينجح في دول الغرب، وهناك آراء تناادي بأن هذا النموذج يصلح للتطبيق في دول العالم الثالث، أو ما يسمى بالدول النامية. ويتضمن نموذج الإدارة الاستراتيجية على المراحل الآتية:

- يتم المسح البيئي لكل من البيئة الخارجية لتحديد الفرص والتهديدات، وكذلك البيئة الداخلية لتحديد نواحي القوة والضعف في المنظمة (المتغيرات البيئية).
- يتم تحديد العوامل التي تعد أكثر أهمية لمستقبل المنظمة يطلق عليها عوامل

استراتيجية



- تلخص العوامل الاستراتيجية فيما يعرف بالتحليل الرباعي، والذي يهتم بتحليل جوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية، والفرص والتهديدات الخاصة بالبيئة الخارجية، واشتقاق الأهداف الاستراتيجية، والتي تعتبر النتائج النهائية للنشاطات تتم بطريقة عالية التنظيم، وتعبر عن النية للانتقال من الموقف الحالي إلى الموقف المستهدف، الذي يزيد من القدرة على الإنجاز⁶.
- بناء على تقييم التفاعلات بين هذه العوامل، يتم تحديد الرؤية المستقبلية ورسالة المنظمة.
- على ضوء الرؤية المستقبلية والرسالة يمكن تحديد الأهداف والاستراتيجيات والسياسات.
- تقوم المنظمة بتنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات، من خلال البرامج والموازنات والإجراءات.
- وأخيراً يتم تقييم الأداء والتأكد من الرقابة الملائمة على الأنشطة التنظيمية، وهي عمليات تتم لتتبع ورقابة أنشطة المنظمة ونتائج أداؤها الفعلي، في مقابل الأداء المرغوب أو المخطط.

بطاقة الأداء المتوازن كنظام لتقييم الأداء الاستراتيجي:

طرح بطاقة قياس الأداء المتوازن بواسطة روبرت كابلان وديفيد نورتن، ونوقشت لأول مرة في جامعة هارفارد عام 1992. بطلب من أكبر خمسة مائة شركة في أمريكا، وقد اختير مبدأ بطاقة قياس الأداء المتوازن كواحد من أبرز الآليات الإدارية المؤثرة خلال الـ 75 سنة الماضية. وتُعرف بطاقة قياس الأداء المتوازن بأنها نظام إداري، يهدف إلى مساعدة المنشأة على ترجمة رؤيتها واستراتيجياتها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الاستراتيجية المترابطة. وذلك من خلال الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة، التي تستطيع الشركات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية. إن أسلوب قياس الأداء المتوازن يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة: المالية وغير المالية، الملموسة وغير الملموسة، الداخلية والخارجية، كما تهتم بالمجالات المعنوية كالتعلم والنمو والإبداع والابتكار، هذا بالإضافة

6 أحمد القطامين ، التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العام ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (المجلد الثامن عشر ، العدد الثاني ، 2002

إلى الموارد البشرية وتنميتها وتحقيق رضائها وتمكينها. هناك أربعة جوانب جوهرية لبطاقة قياس الأداء المتوازن مبيّنة بالشكل رقم (2) وهذه الجوانب الأربعة تتمثل فيما يلي⁷:

1- المنظور المالي: يقيس هذا الجانب ربحية الاستراتيجية، لأن تخفيض التكلفة المتعلق بالمنافسين والغير وتحقيقهم للأرباح، تمثل المحركات الأساسية للمبادرات الاستراتيجية التي تمارسها المنظمة، ويعتمد الجانب المالي على كم من الدخل التشغيلي، والعائد على رأس المال سيتم توظيفهم؛ نتيجة لتقليل التكاليف وتحقيق إيرادات أكثر.

2- منظور العميل: يحدد هذا الجانب قطاعات السوق المستهدفة، وقياس نجاح المنظمة في هذه القطاعات. لتتحكم في أهداف نموها، وتستخدم المنظمات مقاييس مثل: حصة السوق، وعدد العملاء الجدد، ورضاء العميل.

3- منظور العمليات الداخلية: يعتمد هذا الجانب على العمليات الداخلية، التي تؤيد كلا من جانب العميل عن طريق خلق قيمة للعملاء والجانب المالي بواسطة زيادة ثروة المساهمين. وتحدد المنظمات أهداف تحسين العمليات الداخلية، بعد المقارنة المرجعية مع المنافسين الأساسيين، ويتكون جانب العمليات الداخلية من ثلاثة أبعاد فرعية هي:

أ- عملية الابتكار لمقابلة احتياجات العملاء.

ب- عملية التشغيل التي تعني بتحسين جودة التصنيع وتقليل وقت التوصيل، ومقابلة أوقات التوصيل.

ج- خدمات توصيل المبيعات.

4- منظور النمو والتعليم: يحدد هذا الجانب القدرات التي يجب أن تنمو فيها المنظمة؛ من أجل تحقيق عمليات داخلية عالية المستوى التي تخلق قيمة للعملاء والمساهمين. إن جانب التعلم والنمو للمنظمات يؤكد على ثلاث قدرات:

(أ) قدرات الموظف التي تقاس باستخدام فهم الموظف ومستويات مهاراته ومعدلات الدوران.

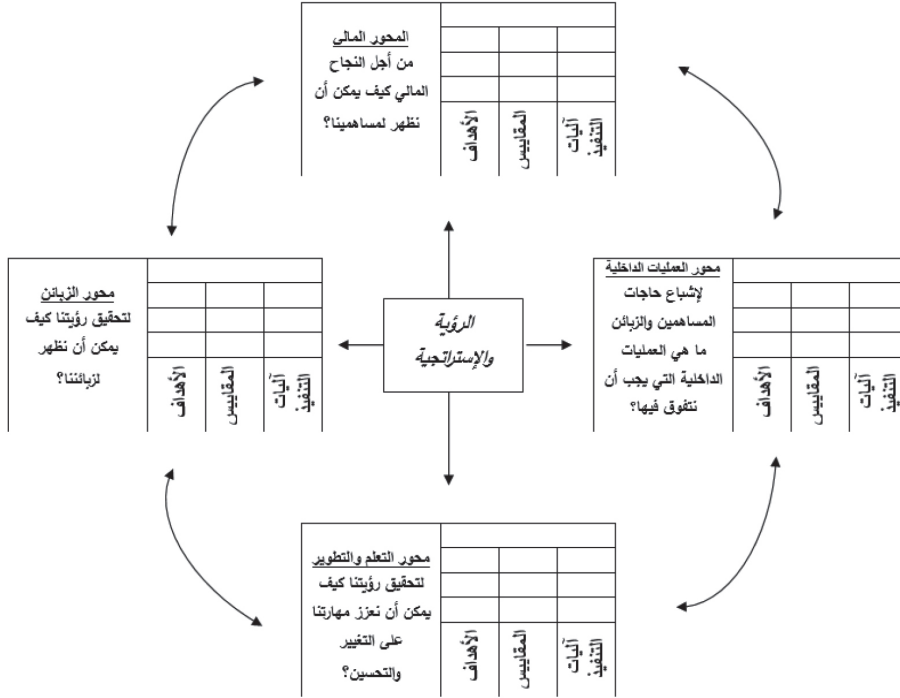
(ب) قدرات نظام المعلومات مقاسه بنسبة من موظفين الصف الأول.

(ج) التحفيز والمكافآت: وتقاس بعدد اقتراحات كل موظف ومعدل تطبيق الاقتراحات.

7 عبد الحميد المغربي، بطاقة الأداء المتوازن « المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي » المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 61-63.

شكل (2) المحاور الأساسية في بطاقة العلامات المتوازنة

شكل (2) المحاور الأساسية في بطاقة العلامات المتوازنة



المصدر: عبد الحميد المغربي، بطاقة الأداء المتوازن، مرجع سابق ص 87

مفهوم التوازن في بطاقة العلامات المتوازنة:

تحصل المنظمة على التوازن من خلال التفاعل الحاصل بين المحاور الأربعة، بحيث لا تستطيع المنظمة البقاء والتفوق دون الأخذ بعين الاعتبار جميع المحاور، مع عدم تركيز الاهتمام على جانب دون الآخر، حيث أن الاهتمام بالزبائن وزيادة ولائهم يحتاج إلى الاهتمام بالعمليات الداخلية، والنشاطات التشغيلية، والتطوير والاختراع المستمر، وهذا يتطلب تطوير القدرات والمؤهلات البشرية، وأنظمة المعلومات، وإجراءات وتعليمات المنظمة، وتسمح المحاور الأربعة، في بطاقة العلامات المتوازنة إيجاد التوازن بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل، والمقاييس الخارجية المتعلقة بالزبائن، والمساهمين، والمقاييس الداخلية المتعلقة بالعمليات الداخلية والتعلم والتطوير والنتائج المرغوب في تحقيقها، ومقاييس تحقيق الأهداف الصعبة، والسهلة، والأهداف الأكثر واقعية.

ثانياً: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مدراء الإدارات العامة، ومدراء المكاتب والخبراء والمستشارين بصندوق التضامن الاجتماعي، ومدراء مؤسسات الرعاية الاجتماعية الواقعة بمدينة طرابلس، ويبين جدول (2) الإدارات والمؤسسات التي شملتها عينة البحث. وتم توزيع 53 استمارة استبيان على عينة عشوائية من مدراء الإدارات العامة ومدراء المكاتب، ورؤساء الأقسام ومدراء مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمجتمع محل البحث، وتم استرداد 43 استمارة بنسبة فاقد تقدر بحوالي 19.9٪، ولم يتم استبعاد أية استمارة منها، وذلك لاكتمال المعلومات الواردة فيها، وتم تحليل جميع الاستمارات، أي بلغت نسبة الردود الصحيحة 79.3٪ من الاستمارات التي تم توزيعها.

جدول (2) يوضح توزيع استمارات الاستبيان الخاصة بالعينة

الإدارة / المؤسسة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات التي تم تحليلها	
			العدد	النسبة
إدارة الدراسات والتخطيط	3	3	3	100
إدارة الشؤون المالية والإدارية	3	2	2	66.7
إدارة التنمية الاجتماعية	3	2	2	66.7
إدارة المعاشات والمساعدات	3	3	3	100
إدارة الاستثمار والمشروعات	3	3	3	100
إدارة المؤسسات الاجتماعية	3	3	3	100
إدارة التدريب والتطوير	3	3	3	100
دار الرعاية الاجتماعية للبنين	4	3	3	75.0
دار الرعاية الاجتماعية للبنات	4	4	4	100
دار الرعاية الاجتماعية للطفل	4	2	2	50.0
مركز اثنائية لمتعددي الإعاقة	4	3	3	75.0
دار الرعاية الاجتماعية لتربية وتوجيه الأحداث	4	2	2	50.0
دار الضيافة	4	4	4	100
دار الرعاية الاجتماعية للمسنين	4	3	3	75.0
البيت الاجتماعي	4	3	3	75.0
المجموع	53	43	43	81.1

خصائص عينة الدراسة

لمعرفة سمات وخصائص عينة الدراسة بمجتمع البحث، ومدى الاستفادة منها في التعرف على الخلفيات العلمية للورقة، تم تحليل بعض السمات الشخصية لأفراد العينة، والتي لها علاقة مباشرة بالموضوع مثل: جهة العمل (الإدارة التابع لها) الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي،

والوظيفة الحالية والخبرة بالعمل الاجتماعي. ويتضح من الجدول (3) أن خصائص عينة البحث متنوعة، وهي على علم ودراية كافية بممارسات الإدارة، بحيث يمكن الاعتماد على آراء أفراد العينة للوصول إلى نتائج تخدم أهداف هذه الورقة.

جدول رقم (3) يوضح خصائص عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	البيان	خصائص العينة
44.2	19	صندوق التضامن	جهة العمل
55.8	24	مؤسسة رعاية اجتماعية	
79.1	34	ذكر	الجنس
20,9	9	أنثى	
11,6	5	اقل من 35 سنة	العمر بالسنوات
18,6	8	من 35 سنة إلى 45 سنة	
30,2	13	من 45 سنة إلى 55 سنة	
39,6	17	من 55 سنة فأكثر	
13,9	6	شهادة الدبلوم المتوسط	المؤهل العلمي
23,3	10	شهادة الدبلوم العالي	
53,5	23	شهادة التعليم الجامعي	
9,3	4	شهادة الماجستير	
0,0	-	شهادة الدكتوراه	
18,6	8	مدير إدارة	الوظيفة الحالية
9,3	4	مدير مكتب	
20,9	9	مدير مؤسسة	
41,9	18	رئيس قسم	
9,3	4	رئيس لجنة	
4,7	2	اقل من 5 سنوات	الخبرة بالعمل الاجتماعي
11.6	5	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
37.2	16	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
25.6	11	من 15 إلى أقل من 20 سنة	
20,9	9	من 20 سنة فأكثر	

تحليل البيانات وعرض النتائج:

تم تفرغ البيانات من قوائم الاستبيان للتعرف على درجة تطبيق وممارسة الإدارة الاستراتيجية، وذلك وفقاً لما يلي:

1- حصر الإجابات الإجمالية المتحصل عليها بالنسبة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، سواء كانت حاصلة على رقم (3)، والذي يشير إلى ممارسة مكثفة أو رقم (2)، والذي يشير إلى ممارسة متوسطة أو رقم (1) والذي يشير إلى ممارسة ضعيفة، أو عدم ممارسة على الإطلاق، مع العلم بأن إجمالي عدد الأسئلة الفرعية لمكونات الإدارة الاستراتيجية بلغ 14 سؤالاً.

2- تم ضرب عدد الأسئلة التي حصلت على رقم (3) في 3، ثم ضرب عدد الأسئلة التي حصلت على رقم (2) في 2، وضرب رقم (1) في 1 وتجميع حصيلة الضرب، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن أعلى درجة هي عبارة عن $42 = 3 \times 14$ كاستخدام مكثف. تم تقسيم النتائج الإجمالية في ضوء ما يلي:

1- إذا تم اختيار الرقم (1) للإجابة على جميع المكونات فإن هذا سوف يعني أن نتيجة الممارسة ستكون 33% أو أقل ($42 / 14$) وهي الدرجة النهائية لكل المكونات) ويتم تفسير ذلك بأن درجة الممارسة ضعيفة.

2- إذا كانت نتيجة الممارسة أكثر من 33% وحتى 66% فإن درجة الممارسة تصنف على أنها متوسطة.

3- إذا كانت نتيجة الممارسة من 67% فأكثر فإن درجة الممارسة تصنف على أنها مكثفة.

الممارسة الفعلية للإدارة الاستراتيجية في عينة الدراسة:

يهدف هذا الجزء من الورقة إلى التعرف على شكل ودرجة تطبيق وممارسة الإدارة الاستراتيجية، في مجتمع البحث من وجهة نظر عينة الدراسة، وتم التعرف على كثافة الاستخدام للممارسات المتعلقة بتحديد الرؤية المستقبلية، ووجود رسالت مكتوبة وواضحة، وتحديد أهداف مرحلية قصيرة الأجل، وتركيز الإدارة على تغليب تحقيق الأهداف قصيرة الأجل، على الأهداف طويلة الأجل على النحو الآتي: (1) تحديد الرؤية المستقبلية ومعرفة العاملين بها:

يبين الجدول (4) النتائج الخاصة بأراء عينة الدراسة، حول مدى تحديد الرؤية المستقبلية ومعرفة العاملين بها، حيث نجد أن ما نسبته 74% لا يرون وجود رؤية واضحة للإدارة أو المؤسسة، كما يلاحظ أن نسبة 6, 25% من أفراد العينة يرون وجود رؤية ربما في أذهان المديرين، ولكنها ليست واضحة للجميع بدرجة متوسطة، ويمكن القول بشكل عام أن الممارسة المتعلقة بوجود رؤية مستقبلية مكتوبة وواضحة للجميع هي ممارسة ضعيفة.

جدول رقم (4) يوضح إجابات أفراد العينة ودرجة ممارسة الرؤية

الدرجات المتحصل عليها	النسبة التراكمية	النسبة %	التكرار	الممارسة
32	74,4	74,4	32	بدرجة منخفضة
22	100.0	25,6	11	بدرجة متوسطة
54		100.0	43	المجموع
20,9 %	258, 54			درجة الممارسة الفعلية

(2) وجود رسالة مكتوبة وواضحة للمدراء والعاملين:

يبين الجدول (5) النتائج الخاصة بأراء عينة الدراسة حول توفر رسالة مكتوبة وواضحة للمديرين والعاملين، حيث نجد أن ما نسبته 65,1 % لا يرون وجود رسالة مكتوبة وواضحة، كما يلاحظ أن نسبة 30,2 % من أفراد العينة يرون وجود رسالة مكتوبة وواضحة بدرجة متوسطة، أما نسبة بسيطة 4,7 % فتعتقد أن رسالة المنظمة موجودة بدرجة كبيرة، ويمكن القول بشكل عام إن الممارسة المتعلقة بوجود رسالة مكتوبة وواضحة للجميع هي ممارسة ضعيفة.

جدول رقم (5) يوضح إجابات أفراد العينة ودرجة ممارسة رسالة المنظمة

الدرجات المتحصل عليها	النسبة التراكمية	النسبة %	التكرار	الممارسة
28	65,1	65,1	28	بدرجة منخفضة
26	95,3	30,2	13	بدرجة متوسطة
6	100.0	4,7	2	بدرجة كبيرة
60		100.0	43	المجموع
23 %	258, 60			درجة الممارسة الفعلية

(3) وجود أهداف مرحلية قصيرة الأجل: يبين الجدول (6) النتائج الخاصة بأراء عينة الدراسة حول وجود أهداف مرحلية قصيرة الأجل، حيث نجد أن ما نسبته 9,3 % لا يرون وجود أهداف مرحلية قصيرة الأجل، كما يلاحظ أن نسبة 46,5 % من أفراد العينة يرون وجود أهداف قصيرة الأجل بدرجة متوسطة، أما نسبة 53,4 % فلديها قناعة بوجود أهداف قصيرة الأجل بدرجة كبيرة، ويمكن القول بشكل عام أن الممارسة المتعلقة بتحديد الإدارة لأهداف مرحلية قصيرة الأجل هي ممارسة متوسطة.

جدول رقم (6) يوضح إجابات أفراد العينة ودرجة وجود أهداف قصيرة الأجل

الدرجات المتحصل عليها	النسبة التراكمية	النسبة %	التكرار	الممارسة
4	9,3	9,3	4	بدرجة منخفضة
32	46,5	37,2	16	بدرجة متوسطة
69	100.0	53,4	23	بدرجة كبيرة
105		100.0	43	المجموع
٪ 40,7	258 , 105			درجة الممارسة الفعلية

(4) تركيز الإدارة على تحقيق الأهداف قصيرة الأجل: يبين الجدول (7) النتائج الخاصة بآراء عينة الدراسة حول تركيز الإدارة على تحقيق الأهداف قصيرة الأجل، على حساب تحقيق الأهداف طويلة الأجل، حيث نجد أن ما نسبته 25,6 ٪ يرون أن الإدارة تركز على ممارسة تحقيق الأهداف قصيرة الأجل بدرجة متوسطة، كما يلاحظ أن نسبة 72,1 ٪ من أفراد العينة يرون أن هذه الممارسة يتم تطبيقها بدرجة كبيرة، ويمكن القول بشكل عام أن الممارسة المتعلقة بتركيز الإدارة على تحقيق الأهداف قصيرة الأجل هي ممارسة متوسطة.

جدول رقم (7) يوضح إجابات أفراد العينة حول تركيز الإدارة

على تحقيق الأهداف قصيرة الأجل على حساب تحقيق الأهداف طويلة الأجل

الدرجات المتحصل عليها	النسبة التراكمية	النسبة %	التكرار	الممارسة
1	2,3	2,3	1	بدرجة منخفضة
22	27,9	25,6	11	بدرجة متوسطة
93	100.0	72,1	31	بدرجة كبيرة
116		100.0	43	المجموع
٪ 44,9	258 , 116			درجة الممارسة الفعلية

(5) تحديد مجال نشاط الإدارة بشكل واضح: يبين الجدول (8) النتائج الخاصة بآراء عينة الدراسة حول تحديد مجال نشاط الإدارة بشكل واضح حيث نجد أن ما نسبته 32,6 ٪ يرون أن مجال نشاط الإدارة تم تحديده بشكل واضح، وهي ممارسة تتم بدرجة متوسطة، كما يلاحظ أن نسبة 65,1 ٪ من أفراد العينة يرون أن هذه الممارسة تتم بدرجة كبيرة، وتبين هذه النتائج أن الممارسة المتعلقة بتحديد مجال نشاط الإدارة بشكل واضح هي ممارسة متوسطة.

جدول رقم (8) يوضح إجابات أفراد العينة حول
تحديد مجال نشاط الإدارة بشكل واضح

الدرجات المتحصل عليها	النسبة التراكمية	النسبة %	التكرار	الممارسة
1	2,3	2,3	1	بدرجة منخفضة
28	34,9	32,6	14	بدرجة متوسطة
84	100.0	65,1	28	بدرجة كبيرة
113		100.0	43	المجموع
٪ 43,8	258 , 113			درجة الممارسة الفعلية

(6) تحليل التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة والتعرف على تأثيراتها على الإدارة: يبين الجدول (9) النتائج الخاصة بأراء عينة الدراسة، حول تحليل التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة، والتعرف على تأثيراتها على الإدارة حيث نجد أن ما نسبته 79 ٪ يرون أن ممارسة عملية تحليل البيئة تتم بدرجة منخفضة، بالرغم من أن البيئة الليبية تتسم بالتغيير السريع ولها تأثيرات مباشرة على الإدارة، كما يلاحظ أن نسبة 9, 13 ٪ من أفراد العينة يرون أن هذه الممارسة تتم بدرجة متوسطة، وأنه يتم الاهتمام بدرجة قليلة بتخصيص وقت لتحليل البيئة الخارجية، وتبين هذه النتائج أن الممارسة المتعلقة بتحليل تغيرات البيئة المحيطة هي ممارسة ضعيفة.

جدول رقم (9) يوضح إجابات أفراد العينة حول تحليل تغيرات البيئة المحيطة

الدرجات المتحصل عليها	النسبة التراكمية	النسبة %	التكرار	الممارسة
34	79,1	79,0	34	بدرجة منخفضة
12	93,0	13,9	6	بدرجة متوسطة
9	100.0	7,0	3	بدرجة كبيرة
55		100.0	43	المجموع
٪ 21,3	258 , 55			درجة الممارسة الفعلية

(7) المرحلة الحالية لممارسة الإدارة الاستراتيجية: تم حساب المتوسط الحسابي للممارسة الحالية للإدارة الإستراتيجية بمجتمع البحث من وجهة نظر أفراد العينة، ويوضح جدول (10) هذه النتائج، ويتضح أن التخطيط المالي البسيط (إعداد موازنات تقديرية سنوية) هي أكثر ممارسة وتطبيق، تليها على التوالي تركيز الإدارة على القرارات الحالية (قصيرة الأجل)

، وإعداد خطط سنوية مبنية على التنبؤ بمتغيرات البيئة، حيث كان المتوسط الحسابي لكل منها يساوي أو يقترب من (3) والتي تمثل درجة استخدام كبيرة على مقياس ليكرت الثلاثي، ونتبين من هذه النتائج ضعف ممارسة الإدارة الاستراتيجية، وأن مجتمع الدراسة المتمثل بالإدارات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لهيئة صندوق التضامن الاجتماعي لا تزال في المراحل الأولى، ولم تبين النتائج الاهتمام بممارسة التخطيط طويل الأجل.

جدول رقم (10) يوضح متوسط ممارسة المرحلة الحالية للإدارة الاستراتيجية

المتوسط الحسابي	الممارسة
3.00	التخطيط المالي البسيط (إعداد موازنات تقديرية سنوية)
2.75	تركيز الإدارة على القرارات الحالية (قصيرة الأجل)
2.62	إعداد خطط سنوية مبنية على التنبؤ بمتغيرات البيئة
1.00	التخطيط طويل الأجل (من ثلاثة سنوات فأكثر)
1.00	العمل وفق مبادئ وأسس الإدارة الاستراتيجية

(8) أسباب عدم ممارسة الإدارة الاستراتيجية:

يوضح جدول (11) أسباب تأخر مجتمع البحث في اتباع منهج الإدارة الاستراتيجية وضعف ممارستها، والذي يتضح منه أن انشغال المستويات الإدارية العليا بالمشكلات الروتينية اليومية والماضية هو من أهم الأسباب، وقد تم تأكيده بنسبة 7, 90٪، كما أن عدم وجود أهداف طويلة الأجل بسبب عدم الاستقرار الإداري، هو من أسباب عدم ممارسة الإدارة الاستراتيجية، وقد تم تأكيده بنسبة 0, 86٪، بالإضافة إلى تأكيد نسبة 0, 79٪ على أن نقص المهارات والكفاءات الإدارية المدربة على التفكير المستقبلي، هي من أسباب قلة ممارسة وتطبيق الإدارة الاستراتيجية، وتوجد عدة أسباب أخرى مبينة بالجدول تختلف من حيث درجة الاتفاق حولها.

جدول رقم (11) يوضح إجابات أفراد العينة حول
أسباب عدم ممارسة الإدارة الإستراتيجية

النسبة %	التكرار	الممارسة
79,0	34	نقص المهارات والكفاءات الإدارية المدربة على التفكير المستقبلي
86,0	37	عدم وجود أهداف طويلة الأجل بسبب عدم الاستقرار الإداري
44,2	19	ضعف اقتناع الإدارة العليا بأهمية الإدارة الإستراتيجية
60,5	26	صعوبة التنبؤ بالمنغيرات البيئية واستحالة ذلك في بعض الأحيان
90,7	39	انشغال المستويات الإدارية العليا بالمشكلات الروتينية اليومية والماضية
51,2	22	الاعتقاد بأن نظام العمل لا يحتاج للتفكير الاستراتيجي
41,8	18	الرغبة في الحصول على نتائج قصيرة الأجل

النتائج:

- 1- لا تمارس إدارات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لهيئة صندوق التضامن الاجتماعي مكونات الإدارة الاستراتيجية بدرجة مكثفة، ويمكن وصف هذه الممارسة بأنها ضعيفة.
- 2- تقع إدارات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لهيئة صندوق التضامن الاجتماعي في المراحل الأولى لتطور الفكر الاستراتيجي، وهي مرحلة إعداد الموازنات السنوية، وإعداد الخطط السنوية قصيرة الأجل.
- 3- هناك أسباب أساسية لعدم ممارسة الإدارة الاستراتيجية من أهمها:
 - طغيان المشاكل الأنية، وانشغال المستويات الإدارية العليا بالمشكلات الروتينية اليومية.
 - عدم وجود أهداف طويلة الأجل بسبب عدم الاستقرار الإداري.
 - نقص المهارات والكفاءات الإدارية المدربة على التفكير المستقبلي.

التوصيات والمقترحات:

- 1- الاهتمام بدعم وتطوير الإمكانيات الداخلية، وتبني الإدارة العليا لبرامج تدريب العاملين على ممارسة الإدارة الاستراتيجية.
- 2- إعداد رؤية إستراتيجية طويلة المدى لكافة الإدارات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، بعد دراسة نواحي القوة والضعف والفرص والتهديدات.

- 3- التوسع في مناقشة الرؤية، والرسالة والإستراتيجية للإدارات والمؤسسات، بحيث يدركها ويفهمها جميع العاملين بها، والعمل على اشتقاق الأهداف الاستراتيجية من تلك الرؤية والاستراتيجية، وتعريفها إجرائياً بحيث يمكن تحقيقها.
- 4- أهمية مشاركة الموظفين في كافة مراحل التخطيط الاستراتيجي، لأنهم هم المعنيون بالتنفيذ، وأحد أهم الفئات المتأثرة بالتخطيط الإستراتيجي. ويتطلب هذا الأمر فتح قنوات الحوار والنقاش والمشاركة في تشخيص الواقع الحالي، ووضع الأهداف الاستراتيجية.
- 5- دراسة مجموعة المقاييس، والمعايير، والمؤشرات اللازمة لقياس العمل الاجتماعي، وتقييم الأداء في كل مؤسسة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- 6- الاهتمام بإدارة التغيير، ومنح فرص للشباب لتبني المفاهيم الحديثة للإدارة.
- 7- التدريب على بناء القدرات في مجالات إعداد الخطط الاستراتيجية، والعمل وفق خطط تشغيلية سنوية، يتم إعدادها وفق متطلبات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- 8- تدريب الموظفين على تطبيقات بطاقة الأداء المتوازن، وكيفية استخدامها في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- 9- تبني نموذج تقييم الأداء المقترح، باعتباره يشكل ركيزة أساسية لبدء مؤسسات الرعاية الاجتماعية بقياس أداؤها بشكل شامل، من خلال الاعتماد على المؤشرات غير المالية، والمؤشرات المالية.

المراجع:

- 1- إسماعيل محمد السيد الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية (الإسكندرية: الدار الجامعية للكتاب، 2000).
- 2- أحمد القطامين، التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العام، مجلّة العلوم الإقتصادية والإدارية) المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.
- 3- أمينة عدنان الإدارة الاستراتيجية لمنظمات المستقبل، مجلّة التنظيم والعمل، المجلد 1، العدد 3، 2012).
- 4- ثابت عبد الرحمن إدريس وجمال الدين محمد المرسي، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، (الإسكندرية: دار نشر الثقافة، 2003).
- 5- سونيا البكري، إدارة الجودة الكلية (القاهرة: الدار الجامعية، 2002).
- 6- عبد السلام أبوقحف، أساسيات الإدارة الاستراتيجية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1991).
- 7- عبد الحميد المغربي، بطاقة الأداء المتوازن « المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي» المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 8- محمد أحمد عوض. الإدارة الاستراتيجية الأصول والأسس العلمية (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2004).
- 9- نعمة عباس خفاجي، الفكر الإستراتيجي « قراءات معاصرة »، عمان: دار الثقافة للنشر والعلوم، عمان، الأردن، 2008م.

اتجاه التغير في درجات الحرارة وأثره على البيئة الساحلية الليبية

أ.د. مفيدة أبو عجيلّة محمد بلق
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا . جنزور

الملخص

يهدف البحث إلى الكشف عن مقدار واتجاه التغير في درجات الحرارة، وآثارها على البيئة بإقليم الساحل الليبي، وكيفية الوصول إلى الحلول، التي من شأنها التخفيف من حدة هذه التغير، وتم تحليل البيانات المناخية لسبع محطات مناخية للفترة من 1945-2010، ومن خلال البحث وجد أن المتوسطات السنوية لدرجة الحرارة في جميع المحطات تتجه نحو الارتفاع التدريجي ودرجات متباينة؛ ففي محطة زوارة ارتفع بمقدار 1,1 م، وارتفع في طرابلس، ومصراة وسرت واجدابيا وبنغازي ودرنة بمقدار 1,7 م، 0,3 م، 0,6 م، 0,6 م، 0,3 م، 0,3 م، 0,4 م على التوالي، وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين ارتفاعا متسارعا في درجات الحرارة بجميع المحطات، ومن الآثار البيئية لارتفاع درجة الحرارة بإقليم الساحل الليبي تغيّر الموازنة المائية، ونقص الأمطار وتفاقم مشكلة المياه، وتهديد الأمن الغذائي، وغرق مساحات من المناطق الساحلية المنخفضة، ويوصي البحث باستخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، مثل: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح في ليبيا، وضرورة الالتزام المحلي والعالمي بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتغير المناخ، ووضع آليات واستراتيجيات للتكيف مع التغير في عناصر المناخ، وخاصة عنصر الحرارة في مختلف القطاعات. كما يوصي بدعم وتشجيع الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، على البحث العلمي في مشكلة تغير المناخ وأثره على البيئة الليبية، والعمل على وضع خطط لإعداد كوادر علمية، وبناء قدرات لرفع الكفاءات الليبية.

Abstrac

The research aims to reveal the amount and direction of temperature change and its effects on the environment in the Libyan coastal region, and how to reach solutions that would mitigate this change. Climatic data was analyzed for seven climatic stations for the period from 1945-2010. The temperature in all stations is heading towards a gradual rise and to varying degrees; InZuwara station, it rose by 1,1 m, and in Tripoli, Misurata, Sirte, Ajdabiya, Benghazi and Derna by 1,7 m, 0,3 m, 0,6 m, 0,6 m, 0,3 m, 0,4 m, respectively. The last decade of the century witnessed The twentieth and the first decade of the twenty-first century an accelerating rise in temperatures in all stations. And among the environmental effects of the high temperature in the Libyan coastal region are the changing of the water balance, rainfall and exacerbation of the water problem, the threat of a warden, and the security areas of the coastal areas, The research recommends the use of clean and renewable energy sources such as solar and wind energy in Libya, and the necessity of local and global commitment to international agreements on climate change. It also recommends supporting and encouraging universities and specialized research centers to conduct scientific research on the problem of climate change and its impact on the Libyan environment, and work on developing plans to prepare scientific cadres and build capacities to raise Libyan competencies.

مقدمة

يعد المناخ أحد الظواهر الطبيعية المتغيرة على مختلف المقاييس المحلية والإقليمية والعالمية، وكذلك المقاييس الزمانية القصيرة والطويلة؛ وإن الشيء الوحيد الثابت في الظواهر المناخية هو التغير المستمر (مقيلي، 2003، 9). ويؤدي تغير المناخ إلى تغير موارد الغذاء والطاقة؛ وعليه فإن مراقبة أحوال المناخ وتحليل بياناتها أمور جديرة بالاهتمام، ويجب أن توليها الدول والمنظمات المتخصصة أهمية بالغة. وتعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري أو الدفء العالمي أحد مظاهر تغير المناخ كنتيجة مباشرة لتلوث الهواء، وهي من المشاكل الخطيرة التي يعاني منها العالم بشكل عام، وأقاليم المناخ الجاف وشبه الجاف بشكل خاص؛ حيث عمل تغير المناخ على انخفاض كميات الأمطار الساقطة، الأمر الذي ينعكس على تقلص المساحات الزراعية؛ مما يهدد الأمن الغذائي بهذه المناطق.

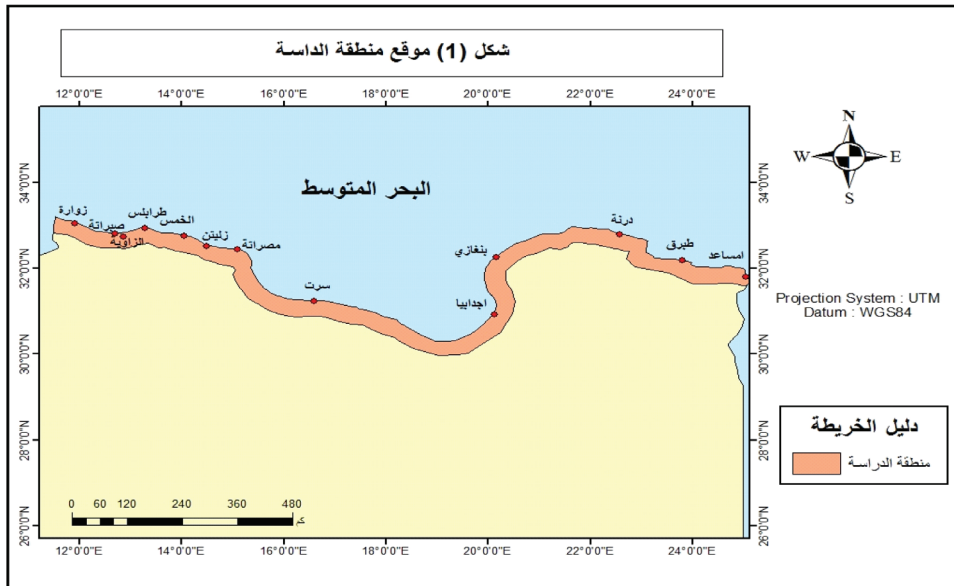
شهدت الأرض تغيرات مناخية كبيرة عبر تاريخها الجيولوجي والبشري، تمثلت في مختلف الأزمنة بين فترة جليدية وأخرى دفيئة؛ ففي أثناء العصور الجليدية زحف الجليد من الأقطاب باتجاه العروض الأدنى، مما سبب انخفاض درجة حرارة الأرض، وغطى الجليد مساحات واسعة تقدر بأضعاف ما هو عليه الآن، وهو ما يعادل 10٪ من مساحة اليابس؛ كما مرت الأرض بفترات دفيئة إلا أنها لم تكن أكثر حرارة من الآن. وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الاحترار العالمي قد حصل في القرن العشرين؛ حيث ارتفعت الحرارة بمقدار 0,23 م خلال الفترة 1945-2010، وارتفعت خلال الفترة 1976-2007 بمقدار أعلى من الفترة الأولى وكان 0,55 م؛ كما تشير الدراسات إلى أن القرن العشرين هو الأعظم حرارة خلال الألف عام الماضية (عبد، 2019، 340). وما يحدث في وقتنا الحاضر من تغيرات مناخية فيعود معظمها إلى الأنشطة البشرية الناتجة عن تزايد النمو السكاني العالمي، وما يترتب عليه من زيادة في استهلاك الوقود الأحفوري الذي يتسبب في انبعاثات غازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي؛ وهذا التغير انعكس سلباً على مناخ ليبيا، وذلك بارتفاع درجات الحرارة وتناقص كميات الأمطار. وتعد التغيرات المناخية التي يشهدها العالم حالياً من أهم اهتمامات الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية؛ نظراً لما صاحب هذه الظاهرة من آثار وانعكاسات سلبية طالت مختلف المجالات والأبعاد الإنسانية، كما أن الاستخدام الجائر وغير العقلاني للموارد الطبيعية، وتدهور البيئة، أصبح تحدياً واضحاً يواجه الأنظمة البيئية العالمية والمحلية.

يهدف البحث إلى معرفة مقدار التغير في درجات الحرارة، واتجاه هذا التغير، ومدى خطورته على البيئة الليبية، وكيفية الوصول إلى الحلول التي من شأنها التخفيف من حدة هذا التغير. وتكمن مشكلة البحث في التساؤلات التالية: هل تتجه درجات الحرارة نحو الارتفاع في ليبيا؟ وما هي الآثار البيئية الناجمة عن التغير المناخي بارتفاع درجات الحرارة؟ وما الحلول اللازمة للحد من آثارها السلبية؟

وتتمحور فرضية البحث، التي تعد إجابة مبدئية لمشكلة البحث، في الآتي:
. تتجه درجات الحرارة نحو الارتفاع التدريجي.

. للتغير المناخي في درجات الحرارة بليبا تأثيرات بيئية محتملة، ويجب إيجاد الحلول للتخفيف من آثارها.

اعتمد البحث لتحقيق الأهداف على الوصف والتحليل والتمثيل البياني باستخدام برنامج (Excel)، وتم تجميع البيانات المناخية من المركز الوطني للأرصاد الجوية لسبع محطات مناخية وهي: زوارة، طرابلس، مصراتة، سرت، اجدابيا، بنغازي، ودرنة. وبالتالي فإن الحدود المكانية للبحث تتمثل في إقليم الساحل الليبي، كما هو موضح بالشكل (1)، ويمتد من الحدود مع مصر شرقاً حتى الحدود مع تونس غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى امتداد 30 كيلومتراً تقريباً باتجاه الجنوب. وتنحصر الحدود الزمنية للبحث في الفترة الممتدة من سنة 1945 إلى سنة 2010، لسلسلة زمنية بلغ طولها 65 سنة؛ ونظراً لانقطاع المحطات المناخية عن العمل خلال العقد الأخير، اعتمدت الدراسة على هذه الفترة الزمنية السابقة.



أسباب التغير في درجة الحرارة

يشير مصطلح درجة الحرارة إلى كمية الطاقة الحرارية التي يكتسبها الجسم؛ أي أن درجة الحرارة هي دالة على حالة هذا الجسم ومقدار التسخين الذي تعرض له والطاقة التي اكتسبها. ودرجة حرارة الهواء هي محصلة نهائية للعلاقة بين كمية الإشعاع الشمسي الواصل إلى سطح الأرض وبين كمية ما يفقده هذا السطح من إشعاع أرضي. ويعد عنصر

الحرارة من أهم العناصر المناخية؛ لما له من تأثير على مختلف مظاهر حياة الإنسان وأنشطته المختلفة، كما أنها من أكثر العناصر تأثيراً على العناصر المناخية الأخرى. وتتأثر درجة حرارة سطح الأرض بعمليات الإشعاع والتوصيل والحمل؛ وبذلك لا تسجل قمة الحرارة اليومية عند منتصف النهار تماماً، بل تتأخر عن ذلك إلى الساعة الثانية أو الثالثة بعد الظهر. كما أن درجة الحرارة الصغرى هي أيضاً لا تسجل عند منتصف الليل، بل عند الساعة السادسة صباحاً، وهذا ما يسمى السير اليومي للحرارة؛ ويحدث خلل في هذه الدورة عند هبوب رياح ساخنة، إلا أن هذا لا يستمر طويلاً وإنما لفترة محدودة.

يتكون مناخ الأرض نتيجة للتفاعل المتبادل بين نظم الأرض المختلفة وهي: الغلاف الجوي، والغلاف المائي، والغلاف الحيوي، والغلاف الأرضي، والغلاف الجليدي؛ وأي تغيير في هذه الأغلفة سيؤثر بطرق مباشرة أو غير مباشرة في مناخ الأرض، وذلك بالإضافة إلى التأثير الكبير الناتج عن العلاقة القوية بين الأرض والشمس (السعدي، 2015، 368). وبهذا تحولت ظاهرة الاحتباس الحراري من ظاهرة طبيعية تنظم عمليات اكتساب الحرارة وفقدانها في الغلاف الجوي -بما يوفر القدر المناسب من الدفء- إلى ظاهرة غير طبيعية تضر بالبيئة، ويزيد خطرهما مع زيادة انبعاث الغازات المسببة لهذه الظاهرة والتي يطلق عليها اسم الغازات الدفيئة. وقد ابتكر العالم الكيميائي السويدي (سفانتي أريوس) عام 1896 تسمية الاحتباس الحراري (أبوراضي، 2012، 282)، وظهرت بعد ذلك الكثير من المسميات لهذه الظاهرة مثل الدفيئة والصوبة والاحتراق وغيرها؛ وكلها تصب في مفهوم واحد بأنها ظاهرة جيوفيزيائية تحدث نتيجة تعرض جزء من الإشعاع الشمسي إلى عملية امتصاص وانتشار في الغلاف الجوي، وجزء آخر يمتصه سطح الأرض ليعكس جزءاً منه في شكل إشعاع حراري طويل الموجة -يسمى الألبيدو- إلى الغلاف الجوي، ويتم حجز جزء كبير منه بفعل مجموعة من الغازات تسمى الغازات الدفيئة. ليرجع مرة أخرى إلى سطح الأرض؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض (الشمري وعبد الحسين، 2008، 351)، وترجع أسباب حدوث هذه الظاهرة إلى انبعاث نسب كبيرة من الغازات الدفيئة، تفوق المعدل الطبيعي لوجودها في الغلاف الجوي، وأهم هذه الغازات الكلوروفلوروكربون (CFCs) والميثان (CH₄) وأكسيد النيتروز (NO) وبخار الماء (H₂O) وثاني أكسيد الكربون (CO₂)، ويعد الأخير غاز الاحتباس الرئيسي والمسؤول عن 55% من الاحتراق العالمي (أبوراضي، 2012، 283)، ويقدر أن نسبة تركيزه في الغلاف الجوي ستصل إلى حوالي من 550-600 جزء في المليون في عام 2050م، وتقدر نسبة الزيادة السنوية لهذا الغاز 3,4% (عنيبة، 2016، 175)، وتبعاً لتوقعات الهيئة الاستشارية الدولية للتغير المناخي (Ippc) أن نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء سترتفع إلى حوالي 720 جزء في المليون عام 2080، في حالة استمرار الزيادة في استهلاك الوقود بالمعدلات الحالية، وهذا من شأنه أن

يرفع حرارة الأرض 3,5 م، ويزيد من ارتفاع مستوى سطح البحر إلى حوالي 84 سم (شرف، 2008، 130)، وأخذت نسب الغازات الدفيئة تزيد في الجو بعد الثورة الصناعية (1880-1899)؛ وبذلك فإن المصدر الرئيسي لها يرجع لأسباب بشرية متمثلة في حرق الوقود الأحفوري. كما يؤثر الغبار والجسيمات العالقة في الجو على الموازنة الإشعاعية والحرارية لجو الأرض، وتعمل على حجز الإشعاع الأرضي، ومنعه من التسرب إلى الفضاء (مقبلي، 1993، 112)، وبالتالي فهو يساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري، ويساهم بتغيير نشاط دورات البقع الشمسية في حرارة الأرض؛ فهي تؤثر بدورها المباشر على مقدار الإشعاع الشمسي الواصل إلى سطح الأرض، هذا بالإضافة إلى تأثير الغبار البركاني الذي يعمل على حجب الإشعاع الأرضي، ومنعه من التسرب إلى الفضاء. كما يؤثر تغيير استخدامات سطح الأرض على الموازنة الإشعاعية للأرض، وتغيير نسبة الإشعاع الأرضي. كل هذه العوامل تساهم بنسب مختلفة في الرفع من درجة حرارة الأرض.

تتأثر درجة الحرارة في منطقة الساحل الليبي بعدة عوامل، تلعب دوراً مهماً في تحديد ما يصل من إشعاع إلى سطح الأرض، وبالتالي تحديد درجة الحرارة في هذا الإقليم، هذا إضافة إلى أن اختلاف درجة تأثير كل عامل في المقدار الواصل من الإشعاع، يجعل درجة الحرارة تختلف مكانياً داخل هذا الإقليم، ومن هذه العوامل ما يتعلق بالموقع الجغرافي سواء بالنسبة لدوائر العرض أو بالنسبة لليابس والبحر، وبعضها الآخر متعلق بتضاريس الإقليم واتجاه سواحله، فالساحل الليبي لا يتمشى مع دائرة عرض واحدة. بينما تمتد سواحل منطقة الجبل الأخضر إلى دائرة عرض 57°، 32° درجة شمالاً، فإن سواحل خليج سرت تنحرف جنوباً حتى تصل دائرة عرض 15°، 30° درجة شمالاً، وهذا يعني أن هناك فرقاً قدره درجتان ونصف من درجات العرض بين أبعد أجزاء الساحل نحو الشمال ونحو الجنوب؛ كما يساعد وجود البحر على تلطيف درجة حرارة الصيف، والتقليل من حدة البرودة في فصل الشتاء.

رغم الاختلافات الحرارية بين مناطق الساحل الليبي، إلا أن خط سيرها العام خلال السنة متقارب ويكاد يكون واحداً؛ حيث يبلغ المعدل السنوي في زوارة، ومصراة، وسرت، وبنغازي، ودرنة (8، 19، 20، 4، 20، 5، 19، 7، 19) درجة مئوية على التوالي. وبذلك فإن المعدل السنوي للحرارة بمنطقة الدراسة يتراوح بين 3، 16 درجة مئوية في شحات، و4، 20 درجة مئوية في سرت؛ ويرجع سبب انخفاض متوسط الحرارة في شحات إلى وقوعها على ارتفاع أعلى من باقي المحطات؛ حيث تقع على ارتفاع 625 متراً فوق سطح البحر، إضافة إلى هبوب الرياح المعتدلة الباردة نسبياً، والتي يزداد تكرار هبوبها بدءاً من فصل الخريف وحتى نهاية الربيع. أما السبب في ارتفاع متوسط الحرارة السنوي في محطتي سرت وإجدابيا فيرجع إلى تقوس الساحل نحو الجنوب؛ وبشكل عام فإن متوسطات الحرارة تزيد في السواحل الغربية عنها في

السواحل الشرقية، فهي تبلغ في بنغازي 19, 5 درجة مئوية وفي درنة 19, 7 درجة مئوية، بينما تبلغ في طرابلس 20, 3 درجة مئوية وفي مصراتة 20 درجة مئوية. وهذا الاختلاف يدل على أن تأثير البحر على المناطق الشرقية أعظم من تأثيره على مناخ المناطق الغربية؛ كما أن لشكل الساحل واتجاهه تأثيراً في ذلك، فهو يساعد في المناطق الشرقية على وصول أثر البحر من ناحية الشمال والغرب والجنوب الغربي، أما في السواحل الغربية فتهب عليها الرياح الجنوبية أكثر (شرف، 1958، 296).

تغير اتجاه الحرارة في محطات الساحل الليبي

سنتناول فيما يلي الاتجاه العام لدرجة الحرارة في سبع محطات مختارة؛ بناءً على التوزيع الجغرافي من ناحية، وتوفر بياناتها لفترة زمنية طويلة تبلغ 65 سنة من ناحية أخرى؛ إذ كلما كانت المدة أطول كانت النتائج أكثر دقة والاتجاه أكثر وضوحاً. والمحطات المختارة هي: زوارة، طرابلس، مصراتة، سرت، اجدابيا، بنغازي، ودرنة؛ وسوف يتم تأكيد الاتجاه العام لعنصر الحرارة خلال الفترة الممتدة من سنة 1945 إلى سنة 2010، بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

جدول (1) المتوسطات السنوية لدرجة الحرارة (مئوية).

السنة	زوارة	طرابلس	مصراتة	سرت	اجدابيا	بنغازي	درنة
1945	19,4	19,3	20,5	20,5	20	21,5	—
1946	19,9	19,9	21,2	20,7	22,9	20,2	20
1947	20,3	20,3	21,6	20,8	20,3	20,1	19,7
1948	19,5	19,5	21	20,1	19,6	18,8	19,8
1949	17,8	19,4	20,2	19,6	19,8	19,1	19,1
1950	19,1	19,5	20,5	20	20,1	19,4	20
1951	19,2	19,8	20,8	20,5	20,8	20	20,4
1952	19,9	20,6	21,2	20,4	20,5	20	20,1
1953	19,4	20	20,4	20,1	20	19,3	19,3
1954	18,7	19,4	20,1	19,8	20,9	19,4	19,5
1955	20,7	20,8	21,7	21,1	21,3	21	20,9
1956	18,9	19,5	20	19,7	19,8	19,6	19,8
1957	19,1	19,3	20,1	20	20,2	19,7	20

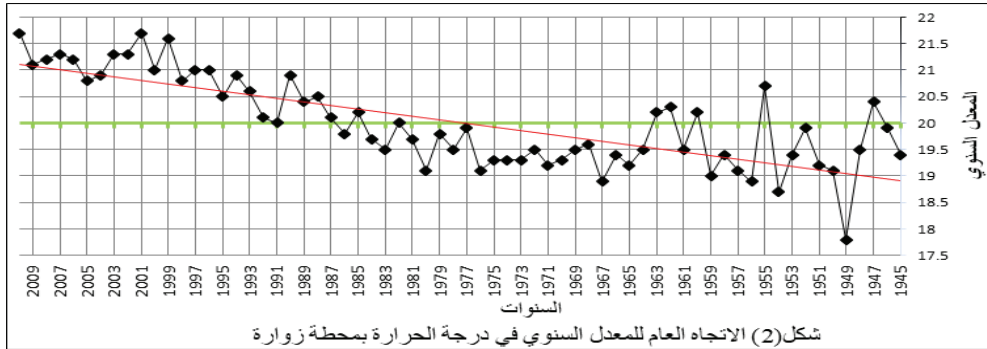
1958	19,4	19,8	20,6	20,5	20,7	20,1	20,5
1959	19	19,9	20,5	20,1	20,1	19,3	19,7
1960	20,2	20,8	21,4	20,6	21,1	20,9	20,5
1961	19,5	20	20,6	20,2	19,9	19,5	19,5
1962	20,3	20,2	20,8	20,5	20,7	20	20,1
1963	20,2	20,5	20,9	20,9	20,2	20,4	20,3
1964	19,5	20,2	20,3	20,5	20,1	20	19,8
1965	19,2	20,2	19,7	19,9	20	20	19,8
1966	19,4	20,6	20,2	20,5	20,8	20,5	20,3
1967	18,9	20	19,5	20	20,2	19,7	20
1968	19,6	20,9	20,3	20,5	20,5	20,3	20,2
1969	19,5	20,8	20,2	20,6	20,8	20,5	20,3
1970	19,3	20,8	20,2	20,4	20,1	20,2	20,3
1971	19,2	20,3	19,8	20,3	20,1	20	20,1
1972	19,5	20,5	20	20,7	20,7	20,4	20,2
1973	19,3	20,7	20,1	20,3	20,3	20,3	20
1974	19,3	20,3	20,1	19,8	20,5	20,4	19,8
1975	19,3	20,3	19,9	20,2	20	19,7	19,6
1976	19,1	19,8	19,4	19,5	20,3	19,7	19,5
1977	19,9	20	20,3	20,8	20,8	20,8	20,2
1978	19,5	19,9	18,3	20	20,5	19,9	19,8
1979	19,8	20,5	19,3	20,5	20,9	20,6	20,2
1980	19,1	19,7	18,6	19,7	20,1	20	19,6
1981	19,7	20,5	19,7	20,1	20,5	20,5	20,3
1982	20	20,9	20	20,4	20,3	20,5	19,7
1983	19,5	20,3	19,4	19,9	20,2	20	19,5
1984	19,7	20,1	19,5	20,2	20,4	19,9	19,9

1985	20,2	20,7	19,9	20,8	20,6	20,2	20,2
1986	19,8	20,4	19,6	20,1	20,4	19,9	19,9
1987	20,1	21	20,2	20,5	20,5	20,2	19,6
1988	20,5	21,2	20,7	21,3	21,4	20,8	20,2
1989	20,4	20,9	20,7	21,2	21,1	20,2	20
1990	20,9	21,6	21	21,1	21,1	20,3	20,4
1991	20	20,4	20,3	20,4	20,8	19,6	19,9
1992	20,1	20,5	20,4	20,7	20,4	19,2	19,7
1993	20,6	21,2	20,8	20,9	21	20,2	20
1994	20,9	21,4	20,9	21,2	21	20,2	20,5
1995	20,5	21,1	20,6	21,1	21,4	20,3	20,1
1996	21	21,5	20,7	20,8	21,3	20	19,9
1997	21	21,5	20,8	20,4	20,9	19,9	19,9
1998	20,8	21,3	21	20,7	21,2	20,5	20,7
1999	21,6	22,3	21,6	20,2	21,9	21,2	20,9
2000	20,9	21,4	21	20,8	21	20,6	20,3
2001	21,7	22,1	21,7	21,3	21,7	20,9	21,1
2002	21,3	22	21,3	21,2	21,8	20,7	21,2
2003	21,3	22,1	21,5	21,3	21,8	20,7	21,1
2004	20,9	21,5	21	21,1	21,6	20,4	21
2005	21,8	22	20,8	21,1	21,5	20,1	20,6
2006	21,2	22,1	21,1	21	21,3	19,9	20,5
2007	21,3	21,5	21,2	21,6	22	20,3	20,5
2008	21,2	—	21,6	21,6	22,1	20,6	21,3
2009	21,1	—	20,9	21,5	21,9	20,3	21
2010	21,7	—	22,1	22,6	22,7	21,2	21,6

المصدر / حسابات الباحثة بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس، ليبيا.

اتجاه الحرارة في محطة زوارة

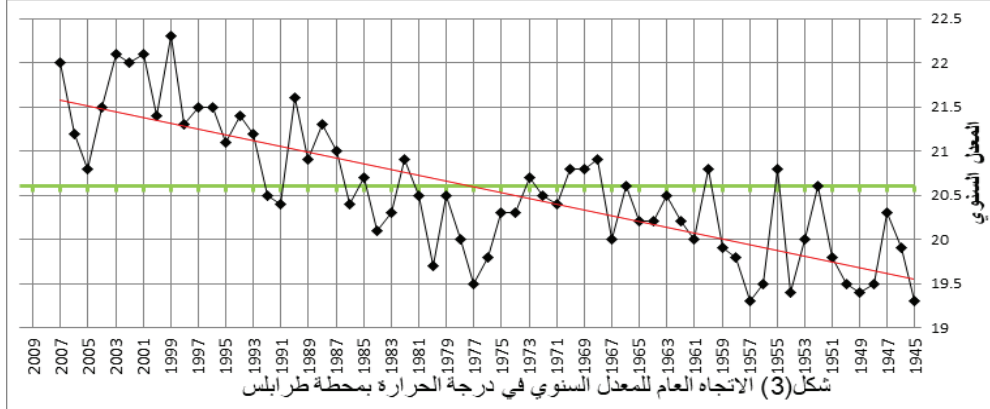
يتضح من ملاحظة الجدول (1) والشكل (2) أن الاتجاه العام لمعدل درجة الحرارة السنوي يسير نحو الارتفاع خلال فترة الرصد (1945-2010) بمقدار 1,1 درجة مئوية أعلى من المعدل العام للمحطة البالغ 20 درجة مئوية. وقد بلغ عدد السنوات التي يقل فيها المتوسط السنوي عن المعدل العام 35 سنة، وعدد السنوات التي يزيد فيها المتوسط السنوي عن المعدل العام 29 سنة؛ وهذا لا يمثل اتجاهًا نحو التبريد؛ وذلك لكون السنوات الأخيرة ارتفع فيها المتوسط السنوي لدرجات الحرارة بشكل واضح، لا سيما في العقدين الأخيرين من فترة الدراسة. وسجل أدنى متوسط سنوي في سنة 1949 بلغ 8,17 درجة مئوية، وأعلى متوسط سنوي خلال فترة الدراسة بلغ 7,21 درجة مئوية كان ذلك في سنتي 2001 و2010؛ وبهذا يكون الفرق بين أعلى متوسط سنوي وأدنى متوسط سنوي بنحو 9,3 درجة مئوية. وقد شهدت الفترة من 1945 إلى 1986 انخفاضاً عن المعدل في أغلب السنوات، في حين سجلت كل سنوات الفترة من 1987 إلى 2010 ارتفاعاً عن المعدل العام لدرجة الحرارة بمقدار 6,1 درجة مئوية.



اتجاه الحرارة في محطة طرابلس

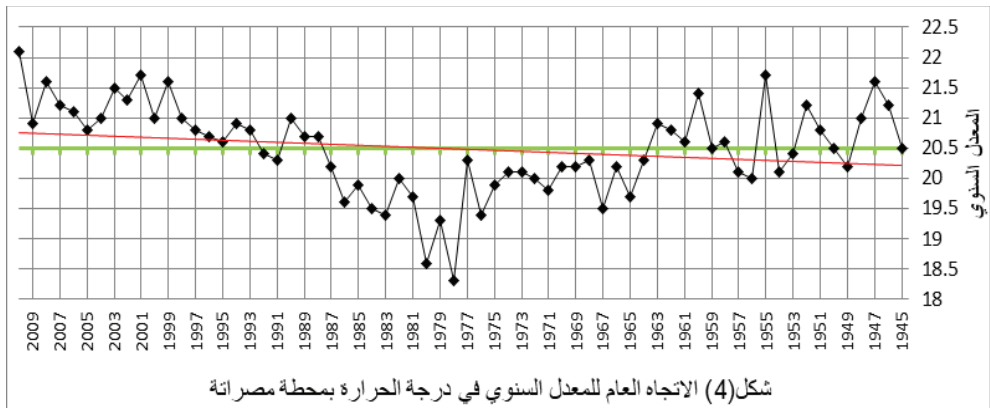
شهدت الحقبة الممتدة من سنة 1945-2007 تذبذباً من حيث الارتفاع والانخفاض في المتوسط السنوي لدرجة الحرارة، وعدم استقرار حول المعدل العام بالمحطة البالغ 20,6 درجة مئوية؛ إذ بلغ عدد السنوات التي ارتفع فيها المتوسط السنوي عن المعدل العام 27 سنة، وعدد السنوات التي انخفض فيها عن المعدل العام 34 سنة. ورغم أن هذا المؤشر يدل على الاتجاه نحو التبريد، إلا أن الاتجاه العام للمتوسطات السنوية يسير نحو الارتفاع النسبي بمقدار 7,1 درجة مئوية. وقد شهدت الفترة الأولى من السجل (1945-1986) انخفاضاً في درجة الحرارة عن المعدل العام في معظم السنوات؛ إذ سجل أعلى متوسط ضمن هذه الفترة في سنة 1968 بلغ حينها 9,20 درجة مئوية وارتفع عن المعدل العام بنحو 3,0 درجة مئوية، وفي سنتي 1945 و1957 سجل أدنى متوسط بلغ 3,19 درجة مئوية. أما الفترة الممتدة من 1987-2010، فإن الاتجاه العام شهد

ارتفاعاً عن المعدل عدا سنتي 1991 و1992 سجلتا متوسطاً بلغ 4, 20 و5, 20 درجة مئوية على التوالي؛ وسجلت سنة 1999 أعلى متوسط سنوي طوال فترة السجل، إذ بلغ خلالها 3, 22 درجة مئوية، وأعلى من المعدل العام بنحو 7, 1 درجة مئوية، كما هو مبين بالجدول (1) والشكل (3).



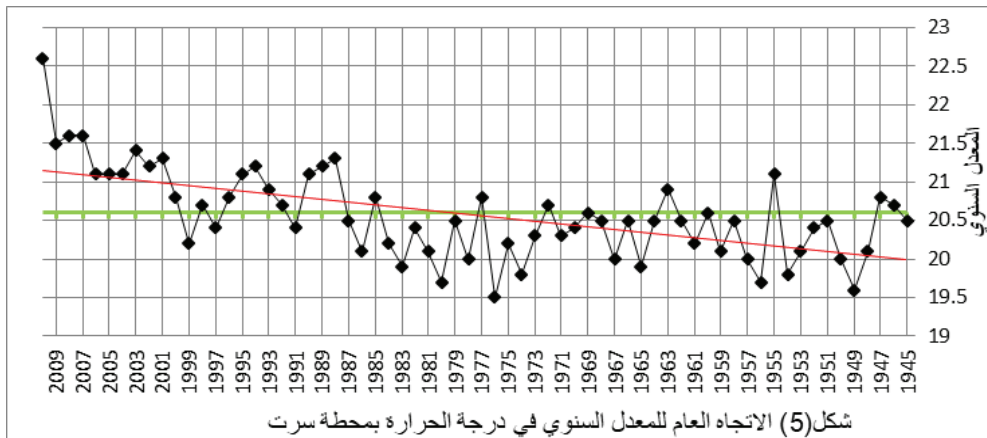
اتجاه الحرارة في محطة مصراتة

يسير الاتجاه العام لدرجة الحرارة في محطة مصراتة نحو الارتفاع، وقد بلغ 3, 0 درجة مئوية؛ وهناك تذبذب واضح في المتوسطات السنوية عن المعدل العام، فشهدت الفترة من 1964 إلى 1987 انخفاضاً عن المعدل في جميع السنوات، وسجلت سنة 1978 أدنى متوسط سنوي طوال فترة الدراسة بلغ 3, 18 درجة مئوية. بينما سجلت الفترتان السابقة والتالية لتلك الفترة ارتفاعاً في المتوسطات السنوية عن المعدل العام في أغلب السنوات، وكانت سنة 2010 أكثر السنوات حرارة، بلغ متوسطها السنوي 1, 22 درجة مئوية، بارتفاع عن المعدل قدره 6, 1 درجة مئوية؛ علماً أن المعدل العام لدرجة الحرارة بمحطة مصراتة يبلغ 5, 20 درجة مئوية، وبلغ عدد السنوات التي متوسطها السنوي أقل من المعدل 28 سنة. أما السنوات التي يزيد متوسطها السنوي عن المعدل العام فبلغ عددها 32 سنة؛ وهذا يعكس سير اتجاه الحرارة نحو الارتفاع، لا سيما في العقدين الأخيرين من فترة الدراسة. الجدول (1) والشكل (4).



اتجاه الحرارة في محطة سرت

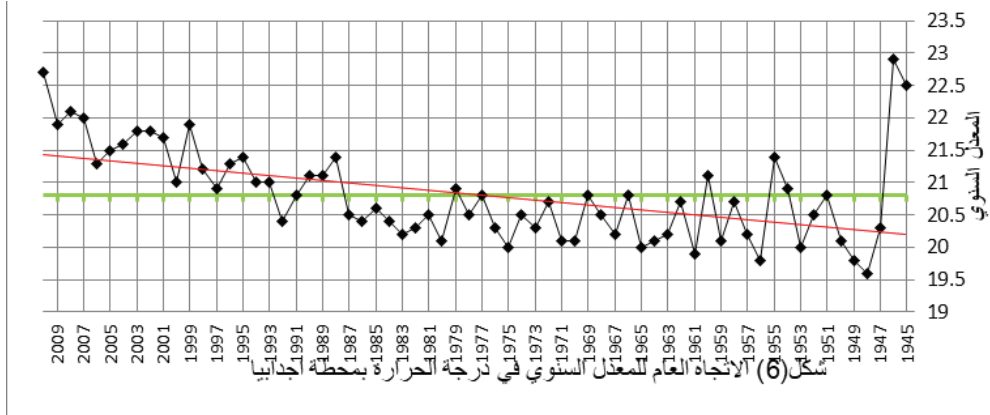
«شهدت الحقبة الممتدة من سنة 1945-2010 ارتفاعاً وانخفاضاً في المتوسط السنوي لدرجة الحرارة عن المعدل العام بالمحطة البالغ 6, 20 درجة مئوية؛ إذ بلغ عدد السنوات التي ارتفع فيها المتوسط السنوي عن المعدل العام 27 سنة، وعدد السنوات التي انخفض فيها عن المعدل العام 37 سنة. ورغم أن هذا المؤشر يدل على الاتجاه نحو التبريد، إلا أن الاتجاه العام للمتوسطات السنوية يسير نحو الارتفاع النسبي بمقدار 6, 0 درجة مئوية. وقد شهدت الفترة الأولى من السجل (1945-1986) انخفاضاً في درجة الحرارة عن المعدل العام في معظم السنوات؛ إذ سجل أعلى متوسط ضمن هذه الفترة في سنة 1955، بلغ حينها 1, 21 درجة مئوية وارتفع عن المعدل العام بنحو 5, 0 درجة مئوية، وفي سنة 1976 سجل أدنى متوسط بلغ 5, 19 درجة مئوية. أما الفترة الممتدة من 1987-2010، فإن الاتجاه العام شهد ارتفاعاً عن المعدل في كل السنوات، عدا 1991 و1997 و1999 التي سجلت معدلات بلغت 4, 20 و2, 20 درجة مئوية على التوالي؛ وسجلت سنة 2010 أعلى متوسط سنوي طوال فترة السجل بلغ 6, 22 درجة مئوية، وهو أعلى من المعدل العام بنحو درجتين مئويتين، كما هو مبين بالجدول (1) والشكل (5).



اتجاه الحرارة في محطة اجدابيا

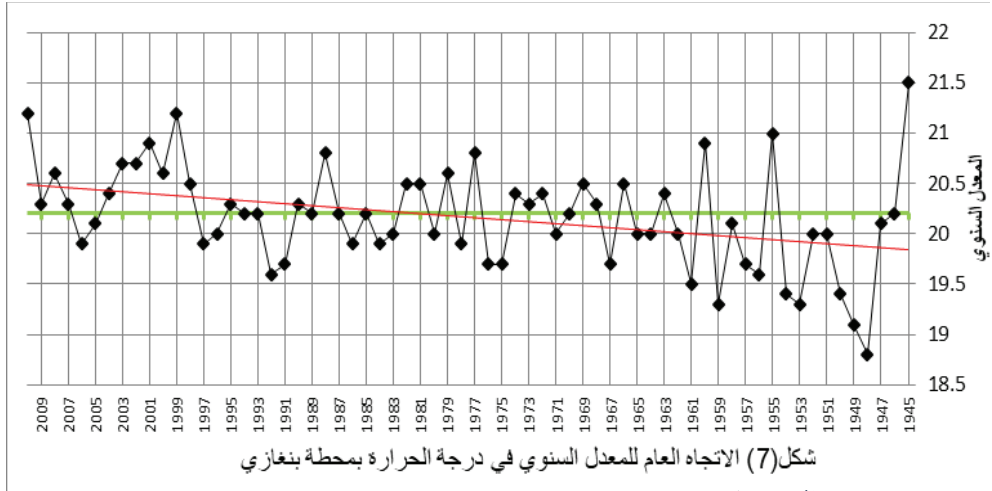
يتضح من ملاحظة الجدول (1) والشكل (6) أن الاتجاه العام لمعدل درجة الحرارة السنوي يسير نحو الارتفاع خلال فترة الرصد (1945-2010) بمقدار 6, 0 درجة مئوية أعلى من المعدل العام للمحطة البالغ 8, 20 درجة مئوية. وقد بلغ عدد السنوات التي يقل فيها المتوسط السنوي عن المعدل العام 34 سنة، وعدد السنوات التي يزيد فيها المتوسط السنوي عن المعدل العام 27 سنة؛ وهذا لا يمثل الاتجاه نحو التبريد؛ وذلك لكون السنوات الأخيرة ارتفع فيها المتوسط

السنوي لدرجات الحرارة بشكل واضح، لا سيما في العقدين الأخيرين من فترة الدراسة. وسجل أدنى متوسط سنوي في سنة 1948 بلغ 6, 19 درجة مئوية، وأعلى متوسط سنوي خلال فترة الدراسة بلغ 9, 22 درجة مئوية في سنة 1946؛ وبهذا يكون الفرق بين أعلى متوسط سنوي وأدنى متوسط سنوي 6, 3 درجة مئوية. وقد شهدت الفترة من 1947 إلى 1987 انخفاضاً عن المعدل في أغلب السنوات، في حين سجلت كل سنوات الفترة من 1988 إلى 2010 ارتفاعاً في المعدل السنوي لدرجة الحرارة بمقدار 3, 1 درجة مئوية.



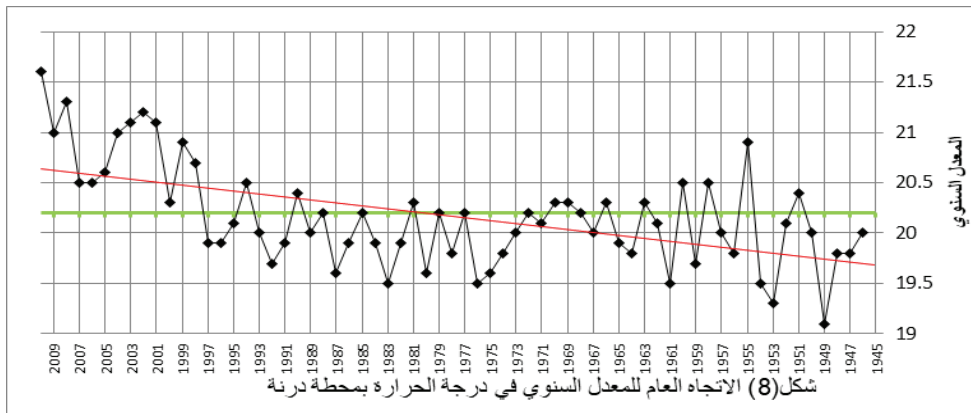
اتجاه الحرارة في محطة بنغازي

يتضح من خلال الجدول (1) والشكل (7) أن الاتجاه العام لمعدل درجة الحرارة السنوي يميل إلى الارتفاع التدريجي خلال فترة الرصد (1945-2010) بمقدار 3, 0 درجة مئوية أعلى من المعدل العام للمحطة البالغ 2, 20 درجة مئوية. وتظهر في هذه السلسلة ارتفاعات وانخفاضات حول المعدل العام؛ وقد بلغ عدد السنوات التي يزيد فيها المتوسط السنوي عن المعدل العام 28 سنة، وعدد السنوات التي يقل فيها المتوسط السنوي عن المعدل العام 31 سنة. وهذا لا يمثل الاتجاه نحو التبريد؛ وذلك لكون السنوات الأخيرة -بداية من سنة 1998 أخذ فيها المتوسط السنوي لدرجات الحرارة بالارتفاع. وسجل أدنى متوسط سنوي في سنة 1948 بلغ 8, 18 درجة مئوية، وأعلى متوسط سنوي خلال فترة الدراسة بلغ 5, 21 درجة مئوية في سنة 1945؛ وبهذا يكون الفرق بين أعلى متوسط سنوي وأدنى متوسط سنوي 7, 2 درجة مئوية.



اتجاه الحرارة في محطة درنة

يسير الاتجاه العام للمتوسط السنوي لدرجة الحرارة في محطة درنة نحو الارتفاع خلال السلسلة الزمنية (1945-2010) بمقدار 4, 0 درجة مئوية أعلى من المعدل العام للمحطة البالغ 20 درجة مئوية. وقد بلغ عدد السنوات التي يقل فيها المتوسط السنوي عن المعدل العام 35 سنة، وعدد السنوات التي يزيد فيها المتوسط السنوي عن المعدل العام 24 سنة؛ وهذا لا يمثل اتجاهًا نحو التبريد؛ وذلك لكون السنوات الأخيرة ارتفع فيها المتوسط السنوي لدرجات الحرارة بشكل واضح، وذلك بعد سنة 1997 حتى سنة 2010، حيث لم يسجل المتوسط السنوي انخفاضاً عن المعدل العام في كل تلك السنوات. وسجل أدنى متوسط سنوي في سنة 1949 بلغ 19, 1 درجة مئوية، وأعلى متوسط سنوي خلال فترة الدراسة بلغ 21, 6 درجة مئوية سنة 2010؛ وبهذا يكون الفرق بين أعلى متوسط سنوي وأدنى متوسط سنوي بنحو 2, 5 درجة مئوية. الجدول (1) والشكل (8).



الآثار البيئية لارتفاع درجة الحرارة

يشمل تغير المناخ في تأثيره الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي المتمثلة في: توافر الغذاء، وقدرة الوصول إليه، وقدرة استخدامه، واستقراره. وبالمقياس الكمي لتوافر الغذاء، فمن المتوقع أن تنعكس الزيادة في تركيزات ثاني أكسيد الكربون على إنتاجية العديد من المحاصيل، ومن شأن تغير المناخ أن يزيد من حدة تقلبات الإنتاج الزراعي في جميع المناطق، وذلك مع تفاقم وتكرار حدوث الأحداث المناخية الحادة والمتطرفة (حسن، 2021، 43).

تعد الحرارة المرتفعة من المخاطر الطبيعية التي تسبب خسائر مادية بالغة؛ تتمثل في ارتفاع تكاليف التبريد، وانتشار الحرائق، وتجفيف التربة، وارتفاع معدل استهلاك المياه، وزيادة انتشار الأمراض والآفات الزراعية؛ كما تؤثر الحرارة المرتفعة على شبكة الطرق البرية. هذا بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على الإنسان؛ فهي تسبب أضراراً جسيمة مثل ضربات الشمس، والتشنج، والإرهاق العضلي. كما تتسبب الحرارة المنخفضة في حدوث الصقيع، وهذا يسبب خسائر فادحة في مجال الزراعة والطرق البرية، إضافة إلى زيادة استهلاك الطاقة في التدفئة؛ وتؤثر الحرارة المنخفضة على الإنسان بشكل مباشر، وتسبب له العديد من المتاعب الصحية المتمثلة في نزلات البرد وغيرها؛ وبذلك فإن التخطيط السليم لأي مشروع تنموي يتطلب توفر معلومات مسبقة عن اتجاهات درجات الحرارة وانحرافاتهما.

يعاني إقليم الساحل الليبي، كجميع أقاليم العالم، من آثار التغير المناخي. ويتميز الإقليم بمميزات تمثل نقاط ضعف تزيد من الآثار الناتجة عن الدفاء العالمي؛ بما يفرضه موقعه الجغرافي، فهو يقع في شمال الصحراء الكبرى وجنوب البحر المتوسط، بين منطقتين مختلفتين مناخياً: منطقة رطبة في الشمال ومنطقة صحراوية في الجنوب؛ مما يجعله تحت تأثير المناخ شبه الرطب وشبه الصحراوي والصحراوي. وقد أكدت العديد من الدراسات خلال العقود الأخيرة أن المناخ شبه القاحل والقاحل يزدحان في اتجاه الشمال في ليبيا، وتندرج التوقعات المناخية بتفاقم هذا الزحف مع الزمن. وتتميز أمطار الإقليم بتوزيع غير متكافئ زمنياً ومكانياً؛ كما أنها تطل على واجهة بحرية طويلة تمتد من الشرق إلى الغرب يصل طولها إلى 1900 كيلومتر، وتتركز المراكز الحضرية والعمرانية في المناطق الساحلية. وإضافة إلى ذلك تعاني أنظمتها الإيكولوجية هشاشة كبيرة، كما تعاني ليبيا فقراً في الثروات الحيوانية والنباتية، إضافة إلى النقص الحاد في الوعي البيئي؛ كل هذه العوامل تزيد من تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري.

لقد برز الاهتمام العالمي بهذه الظاهرة منذ عدة سنوات، وخاصة في عام 2007م؛ حيث جعل الاحتفال بيوم البيئة العالمي، والذي يصادف السادس من يونيو من كل عام، تحت شعار: «التغيرات المناخية حدث الساعة». وتوالى الاهتمام العالمي بهذه الظاهرة، وهذا يؤكد الاهتمام

الدولي بها؛ كما يتمثل الاهتمام العالمي بالتغيرات المناخية في إجراء العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الموضوع، مثل بروتوكول كيوتو وغيرها، إضافة إلى عقد العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية لمناقشة هذا الموضوع الهام، مثل مؤتمر بالي الذي عقد في إندونيسيا بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة؛ بهدف تعديل بروتوكول «كيوتو» للتخفيف من آثار التغير المناخي والاحتباس الحراري التي يعاني منها العالم اليوم، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية في معظم دول العالم وخاصة النامية منها (الحسن، 2009، 135). وتعد الأقطار النامية أكثر تضرراً بالتغيرات المناخية؛ وذلك لارتفاع الكثافة السكانية، وضعف البنى التحتية، وضعف السياسات التأمينية، ونقص الغذاء، والمشاكل الصحية.

يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على الموازنة المائية في إقليم الساحل الليبي؛ لأنه كلما زادت درجة الحرارة قلت الرطوبة النسبية وزادت عملية التبخر، وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم مشكلة المياه في الإقليم. كما يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على نقص كميات الأمطار وتفاقم مشكلة الجفاف واتساع مشكلة التصحر، وزيادة مساحة الصحاري؛ لا سيما الصحراء الكبرى. كما يشكل الدفء العالمي، وارتفاع معدل تكرار موجات الحر وشدتها، تهديداً للأمن الغذائي؛ نظراً لتقلص مساحة الأراضي الزراعية وقلة الأمطار ونقص إنتاج المحاصيل المختلفة؛ كما تتغير قيمة الموارد الزراعية بتغير مستويات عملية التمثيل الضوئي وامتصاص المياه وطول موسم النمو، والتركيب المحصولي، وخاصة الحبوب التي تعد مصدراً رئيسياً للغذاء في ليبيا.

يعتبر التغير المناخي بشكل عام، وارتفاع الحرارة بشكل خاص، من أهم العوامل المؤدية إلى ظهور وانتشار الأمراض في الثروة الحيوانية؛ وذلك لأن تغير وتقلبات المناخ يزيد من قابلية تعرض الحيوانات للأمراض، خاصة الماشية والأبقار. تؤثر العوامل المناخية كذلك على استدامة الثروة السمكية، خصوصاً في ظل ارتفاع الملوحة وتزايد منسوب البحار وارتفاع درجة حرارتها؛ وكلها أسباب لأمراض مختلفة تهدد استدامة الثروة السمكية، وبالتالي تهدد الأمن الغذائي.

وتشير الدراسات المتخصصة في مجال التغير المناخي والدفء العالمي إلى حدوث تغيرات كبيرة سوف تؤثر على سكان المناطق الساحلية، نتيجة ارتفاع مناسيب البحار والمحيطات بسبب ذوبان الجليد؛ بمدى يتراوح بين 50-100 سم خلال القرن القادم (الشمر وعبد الحسين، 2008، 357). وهذا يعني الانسحاب بمقدار 2-10 أمتار من خط الشاطئ الحالي؛ وسيؤدي هذا الارتفاع إلى غرق مساحات من المناطق الساحلية المنخفضة في ليبيا، وخير دليل على ذلك تقلص مساحة جزيرة فروة. وقد سجل مستوى سطح البحر في منطقة حوض البحر المتوسط ارتفاعاً سنوياً قدره 0,7 ملم بين عامي 1945 و2000؛ ووصلت هذه الزيادة إلى 1,1 ملم ما بين عامي 1970 و2006. هذا وقد تم رصد زيادة سنوية خلال العقدين السابقين بلغت قيمتها

حوالي 3 ملم سنوياً؛ وتتراوح التوقعات المستقبلية حول ارتفاع متوسط مستوى سطح البحر من 52 إلى 190 سم بحلول عام 2100 (شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 2019، 8). كما يتسبب ارتفاع مستوى مياه البحر الأبيض المتوسط في تسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفية الساحلية؛ مما يؤدي إلى زيادة ملوحتها، والتي باتت تعاني انخفاضاً كبيراً في منسوبها نتيجة الاستغلال المكثف لها؛ فهي تعد المصدر الرئيسي للمياه في ليبيا.

كما تؤدي التغيرات في درجات الحرارة إلى تأثيرات بعيدة المدى على الغطاء النباتي والنظم البيئية، وتقلص التنوع البيولوجي في ليبيا؛ حيث تصبح الأنواع المقاومة للجفاف أكثر قدرة على الانتشار في مناطق كانت سابقاً غير مناسبة لها، كالأنواع النباتية الصحراوية التي تتحمل الجفاف. ومع استمرار ارتفاع درجات الحرارة، يمكن أن تواجه المنطقة تحديات أكبر في الحفاظ على التنوع النباتي وتلبية احتياجات النظام البيئي المحلي؛ وتشمل أيضاً التأثيرات المترتبة على تغيرات درجات الحرارة تقلص مساحة الغطاء النباتي في المناطق التي كانت تعتمد على الأمطار الموسمية أو المياه الجوفية العميقة. كما أن الأنواع النباتية التي لا تستطيع التكيف مع هذه الظروف قد تتعرض للانقراض أو تراجع أعدادها بشكل ملحوظ. وبالتالي أصبح من الضروري تبني استراتيجيات لإدارة مستدامة للتكيف مع هذه التغيرات، وضمان استدامة التنوع البيولوجي في المستقبل؛ بحيث تأخذ في الاعتبار التغيرات المناخية المستقبلية وتساهم في حماية الأنواع المستوطنة وتعزيز القدرة على التكيف مع هذه التغيرات.

تعد ظاهرة الاحتباس الحراري مشكلة عالمية تتطلب تعاوناً دولياً للحد من آثارها السلبية على البيئة؛ لمكافحة هذه المشكلة هناك اتجاهان: يتمثل الاتجاه الأول في تقليل انبعاث الغازات الدفيئة باستخدام بدائل لطاقة الوقود الأحفوري، بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وحماية الغابات للتقليل من انبعاث غازات الدفيئة. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في محاولات التأقلم مع الظاهرة والبحث عن حلول للحد من آثارها، ونشر الوعي اللازم للحد من آثار ظاهرة الاحتباس الحراري على مستوى العالم. ورغم الجهود الدولية المبذولة في محاولاتها للحد من انبعاث الغازات الدفيئة، إلا أنها لم تحقق نجاحاً في هذا المجال، بل إن المشكلة في تزايد وتعقيد، وإن نسبة هذه الغازات في الغلاف الجوي تتجه نحو الزيادة.

النتائج

خرج البحث بمجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي.

- أن مشكلة التغير المناخي في درجة الحرارة من أهم المشاكل البيئية، وهذا يتطلب ضرورة الشروع الفوري في التعامل مع التغيرات المناخية وأخذ التدابير اللازمة لمواجهة أسبابها وآثارها.
- اتجاه المعدلات السنوية لدرجة الحرارة في جميع المحطات إلى الارتفاع التدريجي وبدرجات متباينة مكانياً وزمانياً؛ ففي محطة زوارة ارتفع معدل درجة الحرارة السنوي خلال فترة الرصد (1945-2010) بمقدار 1,1 درجة مئوية، وارتفع في طرابلس ومصراتة وسرت وإجدابيا وبنغازي ودرنة بمقدار 1,7 م، 0,3 م، 0,6 م، 0,6 م، 0,3 م، 0,6 م، 0,3 م، 0,4 م درجة مئوية على التوالي.

• ارتفاع متسارع في درجات الحرارة في العقد الأخير من القرن العشرين (1990-2000) مقارنة بالفترة السابقة بجميع المحطات.

• شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2000-2010) في جميع محطات الدراسة ارتفاع كبيراً في درجات الحرارة مقارنة بالفترة السابقة له؛ لاسيما سنة 2010 التي كانت أحر السنوات.

• غياب استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية في جميع القطاعات.

التوصيات

وفي الختام يوصي البحث بمجموعة من التوصيات نذكرها فيما يلي:

- تكاثف الجهود الدولية لمعالجة مشكلة التغير المناخي بالحد من تلوث الغلاف الجوي؛ لأن هذه الظاهرة عالمية وليست محلية.
- الالتزام المحلي والعالمي بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتغير المناخ.
- وضع آليات التخفيف من التغيرات المناخية.
- وضع آليات التكيف مع التغير المناخي في كل القطاعات.
- استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، مثل: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح؛ حيث أثبتت العديد من الدراسات إمكانية استخدام طاقة الشمس والرياح في ليبيا، وذلك للحد من انبعاث الغازات الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري؛ لتحقيق التوازن بين مصادر الطاقة والبيئة.
- المحافظة على الغطاء الغابي، والتوسع في زراعة المساحات الخضراء؛ للتقليل من نسب غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

- التوسع في إنشاء محطات مناخية وتوزيعها على كامل ليبيا، وتحديث المحطات القديمة، وعمل صيانة دورية لمحطات الرصد؛ لضمان استمرار العمل وعدم انقطاعه. كما يوصي بتسهيل طرق تزويد الباحثين بالمعلومات المناخية اللازمة.
- دعم وتشجيع الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة على البحث العلمي حول مشكلة تغير المناخ وأثرها على ليبيا، والعمل على وضع خطط لإعداد كوادر علمية، وبناء قدرات لرفع الكفاءات الليبية.

المراجع

1. أبو راضي، فتحي عبد العزيز، المناخ والبيئة ومشكلاتهما المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2012.
2. الحسن، عبد الإله محمد، الآثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، العدد 33، جامعة الجزيرة، السودان، 2009.
3. السعدي، ميسون طه محمود، التغيرات المناخية العالمية، أسبابها، دلائلها، توقعاتها المستقبلية، مجلة كلية التربية الأمامية، م 21، العدد 87، 2015.
4. الشمر، رضا عبد الجبار، عبد الحسين، حسين علي، تغير المناخ العالمي بين الدول المستفيدة والمتضررة، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، م 11، عدد 1-2، جامعة القادسية، العراق، 2008.
5. المركز الوطني للأرصاد الجوية، إدارة المناخ، بيانات غير منشورة، ليبيا، طرابلس.
6. حسن، خالد السيد، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2021.
7. شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MedECC)، التقييم الأولي - 2019.
8. شرف، عبد العزيز طريح، مشكلة الأمطار في ليبيا، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة بنغازي، المجلد 1، المطبعة الأهلية، بنغازي، 1958.
9. شرف، محمد إبراهيم، المشكلات البيئية المعاصرة: الأسباب، الآثار، الحلول، دار المعرفة الجامعية، 2008، مصر.
10. عبد قصي، فاضل، التغير المناخي في درجة حرارة وامطار العراق، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد 45، 2019.
11. عنييه، عمر أمحمد علي، أثر التغير المناخي على درجة الحرارة الصغرى في منطقة مصراتة في الفترة من 1981 - 2012م، مجلة ابحاث، العدد 8، كلية الآداب، جامعة سرت، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2016.
12. مقيلي، إمام محمد عياد، التغيرات المناخية وأثرها على الإنسان والبيئة، مجلة الجامعي، العدد 1، مطابع الوحدة العربية، الزاوية، 1993.
13. مقيلي، إمام محمد عياد، تطرفات الطقس والمناخ، دار شموع الثقافة، ليبيا، 2003.

ندوة تهريب الوقود في ليبيا.. التحديات القانونية وآليات التصدي لها

في إطار سعي المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات لتعزيز البحث العلمي الرصين في القضايا الوطنية الاستراتيجية، نظم المركز ندوة علمية موسعة بعنوان: «تهريب الوقود في ليبيا: التحديات القانونية وآليات التصدي لها». تأتي هذه الحوارية استشعاراً للمخاطر المتزايدة التي تشكلها ظاهرة التهريب على الدولة الليبية بجميع أبعادها: الاقتصادية، والقانونية، والسياسية، والاجتماعية.

أهداف الندوة:

افتتح الجلسة الدكتور احميدة الداكشي بكلمة ترحيبية استعرض فيها دور المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات في تتبع الأزمات الوطنية، وتقديم حلول مبنية على أسس بحثية. وأوضح أن الندوة صُممت بهدف بناء رؤية متكاملة للظاهرة من خلال أربعة محاور أساسية:

- 1- المحور المفاهيمي والأثار: تشخيص الأسباب الحقيقية للتهريب ورصد تداعياته على الأمن القومي والاقتصادي.
- 2- المحور التشريعي: فحص كفاية النصوص القانونية في المشرع الليبي، وتحديد ما إذا كانت الحاجة تقتضي إصدار قانون خاص أم الاكتفاء بتعديل القوانين المبعثرة الحالية.
- 3- المحور المقارن: استعراض تجارب الدول النظيرة التي واجهت تحديات مماثلة، والدروس المستفادة من آلياتها في المكافحة.
- 4- المحور الإجرائي: طرح الحلول العملية وآليات التصدي الفعالة للحد من هذه الظاهرة.

الورقة الأولى: الأبعاد الأمنية والأخلاقية لظاهرة تهريب الوقود في ليبيا

المتحدث: اللواء الدكتور فتحي عون

مدير كلية الدراسات العليا للعلوم الأمنية ونائب رئيس لجنة الأزمات

استهل اللواء الدكتور فتحي عون، الندوة بنقل تحيات معالي وزير الداخلية المكلف السيد «عماد مصطفى الطرابلسي»، مؤكداً على الدعم المؤسسي لهذه الحواريات العلمية، التي تسعى لتشخيص الأزمات الوطنية ووضع استراتيجيات المواجهة.

حلل اللواء عون المشهد الراهن لظاهرة تهريب الوقود، مشيراً إلى الكثافة الإعلامية-محلياً ودولياً-التي تسلط الضوء على هذه الأزمة صباح مساء. واستعرض المتحدث تباين وجهات النظر حول مسببات تفاقم الظاهرة؛ حيث تتوزع الاتهامات بين تقصير السلطة التشريعية في سن قوانين رادعة، وبين قصور الأداء التنفيذي، وصولاً إلى اتهامات بتواطؤ إقليمي ودولي يهدف إلى استنزاف المخزون الاستراتيجي للدولة الليبية.

وأوضح الباحث أن توصيف «تهريب الوقود» يتجاوز كونه مجرد فعل إجرامي بسيط، فهو قضية مركبة يراها الاقتصاديون «نزيفاً مالياً»، ويصنفها الأمنيون «تهديداً سيادياً وفوضى عارمة»، بينما ينظر إليها القانونيون كـ «خرق جسيم للتشريعات النافذة».

لافتاً في ورقته، إلى قيمة «الضمير الإنساني» باعتباره المتغير الحاكم وحجر الزاوية في هذه القضية. وجاء في استعراضه أن النصوص القانونية والقبضة الأمنية-على أهميتهما-لا يمكن أن تحقق الردع الكامل ما لم يستند ذلك إلى «ضمير يقظ» يمثل الرقيب الداخلي على السلوك البشري.

التكييف القانوني وتوصيف الجريمة

انتقل الباحث إلى تحديد الطبيعة القانونية لظاهرة تهريب الوقود، مؤكداً أنها تجاوزت وصف «الإشكالية العابرة» لتصبح «جريمة منظمة بامتياز». واستند في هذا التوصيف إلى حجم الضبطيات المسجلة من قبل أجهزة إنفاذ القانون والنيابة العامة، والتي تكشف عن شبكات معقدة وممنهجة.

معرفاً «جريمة تهريب الوقود» إجرائياً بأنها: «عملية إخراج الوقود أو مشتقاته النفطية عبر حدود الدولة بطرق غير مشروعة، بقصد مخالفة القوانين الوطنية والتحايل على السياسات الاقتصادية»، وهو ما يجعلها جريمة مكتملة الأركان تخضع حالياً لمظلة قانون الجمارك الليبي، في ظل غياب تشريع مستقل وخاص بجرائم النفط ومشتقاته.

بؤر نشاط التهريب

سلطت الورقة الضوء على تزايد نشاط عصابات التهريب منذ عام 2013، مشيرة إلى تحول المناطق الحدودية-لا سيما الغربية المحاذية للحدود التونسية-إلى بؤر نشطة تعد من أبرز مناطق التهريب في شمال أفريقيا. وأشار الباحث إلى خطورة «الظروف الأمنية» التي بات يتحرك فيها المهربون، مما مكنهم من استنزاف ثروات الدولة وتحقيق إثراء غير مشروع على

حساب الصالح العام.

التداعيات الاقتصادية واختلالات السوق

استعرض عون مفارقة اقتصادية حادة؛ مشيراً إلى أن الدولة الليبية في الوقت الذي تستورد فيه نحو 680 مليون لتر من البنزين شهرياً، يعاني المواطن من أزمات خانقة وطوابير طويلة أمام المحطات. وأرجعت الورقة ذلك إلى الفوارق السعرية الشاسعة التي تغذي السوق السوداء، حيث أورد الباحث إحصائيات صادمة حول أسعار الوقود:

• في الجنوب الليبي: يصل سعر «الغالون» إلى قرابة 150 ديناراً.

• في المنطقة الغربية: يصل السعر إلى 50 ديناراً وقت الأزمات.

وقد أدى هذا الخلل إلى تشكّل «إمبراطوريات مالية» لشبكات التهريب، مع الإشارة إلى ما تضمنته تقارير الأمم المتحدة والبعثة الدولية من تورط بعض المسؤولين في هذه الأنشطة، والذين تمت ملاحقة بعضهم من قبل النيابة العامة.

الأبعاد الاجتماعية والبيئية الأمنية

حللت الورقة العوامل البيئية التي ساعدت على نمو هذه الظاهرة، وحصرتها في ثلاثة عوامل رئيسية:

• الفراغ الأمني: استغلال العصابات المسلحة ذات النفوذ لحالة الفوضى لتمرير عملياتها.

• الحاضنة الاجتماعية: رصدت الورقة خللاً في المنظومة القيمية لدى بعض الفئات، التي باتت تنظر للتهريب كـ «تجارة مشروعة» لا تخدش الشرف أو الكرامة؛ مما أوجد بيئة مجتمعية حاضنة للمهربين.

• التطور التقني: ساهمت وسائل الاتصال والنقل الحديثة (برياً وبحرياً) في تعزيز التنسيق بين الشبكات المحلية والدولية، مما زاد من تعقيد عمليات الملاحقة والضبط.

المؤشرات الإحصائية والنزيف المالي

قدم اللواء عون قراءة تحليلية في البيانات الصادرة عن المؤسسات الرقابية والمالية (ديوان المحاسبة، مصرف ليبيا المركزي)، كشفت من خلالها عن أرقام وصفتها بـ «الصادمة» تعكس حجم الهدر في الموارد الوطنية:

- 1- تقديرات الخسائر: أشار معالي وزير الداخلية المكلف إلى أن خسائر التهريب السنوية تصل إلى 3 مليارات دولار.
- 2- استنزاف الإنتاج العام: يستهلك دعم المحروقات ما يزيد عن 40% من إجمالي إنتاج النفط والغاز، مما يحرم قطاعات سيادية وحيوية كالصحة والتعليم من هذه الموارد.
- 3- النمو المتطرد للميزانية: بالاستناد لتقرير ديوان المحاسبة (2022)، بلغت ميزانية الدعم 62,7 مليار دينار، بزيادة قدرها 9% عن العام السابق.
- 4- المنظور الدولي: أوردت الورقة تقديرات البنك الدولي لعام 2024، والتي قدرت قيمة المحروقات المهربة بحوالي 5 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل قرابة 25 مليار دينار ليبي).

العوامل المحفزة لظاهرة التهريب

حلل اللواء عون الأسباب الرئيسية التي أدت لتفاقم هذه الظاهرة، وحصرها في المحاور التالية:

- المحفز الاقتصادي (فارق السعر): يُعد سعر الوقود في ليبيا الأرخص إقليمياً وعالمياً، مما يخلق دافعاً ربحياً هائلاً. وأكدت الورقة على توجه وزارة الداخلية لدعم مقترح «استبدال الدعم السلمي بالدعم النقدي المباشر» كحل جذري لقطع الطريق أمام شبكات التهريب.
- تنامي نفوذ الشبكات الإجرامية: رصدت الورقة تغلغل عناصر التهريب في بعض مفاصل الدولة، مستفيدة من فوضى انتشار السلاح وسيطرة المجموعات المسلحة على المناطق الحدودية؛ مما أدى إلى حدوث صدمات مسلحة مع أجهزة إنفاذ القانون.
- تآكل هيبة الدولة: ساهم الانقسام السياسي منذ عام 2011 في إضعاف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية؛ مما وفر بيئة خصبة للمتاجرين بقوت الشعب الليبي.

تداعيات الأمن القومي والاستجابة المؤسسية

شددت الورقة على أن آثار التهريب تتجاوز البعد المالي لتشكل تهديداً كلياً لكيان المجتمع (أمنياً، صحياً، وأخلاقياً). واعتبرت الباحث أن التهريب يمثل «اعتداءً سافراً على الخزانة العامة».

الاستجابة والتدابير المتخذة:

- المواجهة العسكرية: تنفيذ ضربات جوية وبرية لأوكار المهربين، واعتبار الحرب على التهريب لا تقل ضراوة عن الحروب العسكرية التقليدية.

• الرصد الدولي: الإشارة إلى تقارير الأمم المتحدة في سبتمبر 2025 التي رصدت عمليات تهريب كبرى عبر ناقلات نفط في عرض البحر، مما نقل الأزمات من «تهريب أفراد» إلى «جريمة دولية منظمّة».

• القيادة الأمنية: تشكيل «لجنة الأزمات» برئاسة وزير الداخلية المكلف، واختيار قيادات أمنية كفؤة لضبط المنافذ ومواجهة العبث بمقدرات الدولة.

المسؤولية التضامنية والأدوار المؤسسية

خلصت الورقة إلى أن مكافحة تهريب الوقود هي مسؤولية تضامنية لا تستثنى أيّاً من مؤسسات الدولة السيادية أو الخدمية؛ فهي أزمة تتجاوز اختصاصات وزارات الداخلية والنفط والاقتصاد لتشكل تهديداً وطنياً شاملاً. وأكد الباحث على ضرورة إحالة توصيات هذه الحوارية إلى كافة الوزارات المعنية لوضعها موضع التنفيذ الفوري.

الاستجابة الأمنية والإجرائية لوزارة الداخلية:

استعرضت الورقة الجهود الميدانية التي اضطلعت بها وزارة الداخلية، والتي تهدف إلى ضبط الاختلالات في منظومة التوزيع، ومن أبرزها:

- 1- الرقابة الميدانية: تفويض مديريات الأمن بالإشراف المباشر على توزيع الوقود وإعادة تنظيم محطات التوزيع جغرافياً.
- 2- التدابير الاحترازية: إغلاق المحطات التي تحوم حولها شبكات التعامل مع شبكات التهريب.
- 3- الملاحقة القضائية: اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتورطين، وإحالتهم للجهات المختصة، وتفعيل قرارات حجز المركبات والأليات المستخدمة في الجريمة وفق القوانين النافذة.
- 4- العمليات النوعية: نجاح إدارة إنفاذ القانون في ضبط عمليات تهريب واسعة بد «منفذ رأس جدير»، مما مثل رسالة ردع استراتيجية للداخل والخارج تعكس قدرة الوزارة على التصدي للظاهرة.

الاستراتيجية الوطنية الشاملة للحد من التهريب

طرحت الورقة ملامح استراتيجية متكاملة تتبناها الوزارة، تقوم على المرتكزات التالية:

- الإصلاح المالي والهيكلية: دعم التوجه نحو رفع الدعم السلعي واستبداله بالدعم النقدي المباشر، وتقوية العملة الوطنية (الدينار) لتقليل الحوافز الاقتصادية للتهريب.

• التحول الرقمي: تفعيل «منظومة مكافحة الإلكترونيّة» لمراقبة تدفق الوقود من الموانئ والمستودعات وصولاً إلى المواطن، لضمان الشفافية الكاملة.

• تعزيز السيادة الحدودية: تكثيف الجهود الأمنية عبر الحدود البرية والبحرية، وتطوير أداء حرس السواحل والحدود بالتنسيق مع دول الجوار.

• البحث العلمي الميداني: الدعوة لتعزيز الدراسات العليا والميدانية (رسائل الماجستير والدكتوراه) لتشخيص الظاهرة ووضع حلول قائمة على المنهج العلمي.

خلصت الورقة إلى أن مكافحة تهريب الوقود هي مسؤولية تضامنية لا تستثنى أيّاً من مؤسسات الدولة السيادية أو الخدمية؛ فهي أزمة تتجاوز اختصاصات وزارات الداخلية والنفط والاقتصاد لتشكل تهديداً وطنياً شاملاً. وأكد الباحث على ضرورة إحالة توصيات هذه الحوارية إلى كافة الوزارات المعنية لوضعها موضع التنفيذ الفوري.

اختتم اللواء الدكتور فتحى عون ورقته بالتأكيد على أن مكافحة التهريب هي «مسؤولية تضامنية» تقع على عاتق كافة مؤسسات الدولة (الداخلية، النفط، الاقتصاد، القضاء). ودعا المشاركين في الحوارية إلى ضرورة الخروج بتوصيات عملية قادرة على التحول إلى تشريعات وإجراءات ميدانية تضع حداً نهائياً لهذا النزيف الوطني.

تعقيب رئيس الجلسة الدكتور احميدة الداكشي

وجّه رئيس الجلسة الشكر لسيادة اللواء الدكتور فتحى عون نظير ما قدمه من تحليل معمق، وتوصيف دقيق لمسببات وأثار ظاهرة تهريب الوقود، مستخلصاً ملامح هذه الإشكالية في عدة أبعاد جوهرية؛ استهلها بالتحديات الجيوسياسية المتمثلة في الطبيعة الجغرافية للدولة الليبية، وما تفرضه حدودها الشاسعة والمترامية من ضغوط استثنائية على الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يتطلب سيطرة ميدانية فعالة، مدعومة لوجستياً وبشرياً للحد من عمليات التسلسل والتهريب.

كما انتقل رئيس الجلسة لتوصيف الفساد الإداري الهيكلي، بوصفه علة مشتركة في الدول التي تعاني من تنامي هذه الظاهرة، كونه يتغلغل في مفاصل الإدارة الحكومية وقطاع النفط، وصولاً إلى قنوات التوزيع النهائية، وهو ما يستوجب بالضرورة التركيز على الاستثمار في المورد البشري عبر استراتيجية مزدوجة، تجمع بين التوعية المهنية من جهة، وتشديد أدوات الرقابة والمحاسبة من جهة أخرى، بالتوازي مع تعزيز الدعم المادي للمنظومات التشغيلية؛

لضمان كفاءة الأداء الميداني في التصدي لهذه الجريمة المنظمة.

مداخلات الحضور

اللواء علي النويصري مدير إدارة العمليات الأمنية بوزارة الداخلية

استعرض اللواء علي النويصري في مداخلته الجوانب الإجرائية والعملية لنشاط «لجنة تنظيم الوقود والغاز» المشكلة بموجب قرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية رقم (335) لسنة 2024، حيث ركز على تحليل المعوقات الميدانية والواقع العملي لإنفاذ القانون. وأوضح النويصري أن المنظومة التشريعية الليبية، لاسيما قانون الجمارك، تمتلك من الأدوات الرادعة ما يكفي لمواجهة الظاهرة، إلا أن الإشكالية الحقيقية تكمن في ضعف «القرار السياسي» اللازم للتطبيق الصارم لهذه القوانين في المنافذ البرية والبحرية على حد سواء؛ إذ يرى أن حماية الاقتصاد والسيادة الوطنية تتطلب إرادة سياسية، تُلزم الجهات الضبطية بالضرب بيد من حديد على شبكات التهريب، التي استباححت مقدرات البلاد بشكل علني.

وفي سياق تحليله للعقبات الميدانية، تناول اللواء النويصري ظاهرة «الفساد الهيكلي» داخل المنافذ، وتأثيره في خلق حالة من التواطؤ بين بعض العناصر المكلفة بالحماية وشبكات التهريب، مشيراً إلى تحول التهريب في المناطق الحدودية من مجرد جرم عابر إلى «ثقافة اقتصادية» ومصدر دخل أساسي لقطاعات واسعة من السكان. وبين بالأرقام حجم الفجوة السعرية والمحضر المادي للتهريب؛ حيث يحقق المهرب أرباحاً يومية تصل إلى (400) دينار، وهو ما يراكم دخلاً شهرياً يتجاوز (10) آلاف دينار، الأمر الذي يجعل الاستغناء عن هذا النشاط أمراً صعباً، في ظل ضعف المرتبات الحكومية، ويجعل المهرب يستमित في الدفاع عن تجارته حتى بوسائل العنف، خاصة وأن مصادرة الأليات المتهاككة المستخدمة في التهريب لا تشكل رادعاً اقتصادياً حقيقياً له.

وسلط النويصري الضوء على المفارقة الاقتصادية الصارخة التي يمثلها سعر الوقود في ليبيا، حيث يُباع لتر البنزين (15, 0 دينار) بسعر يقل عن لتر مياه الشرب (50, 0 دينار)، بينما يتجاوز سعره العالمي المقوم بالسعر الموازي (5) دنانير، مؤكداً أن هذا الخلل السعري هو المحرك الرئيس للظاهرة. كما حذر من هيمنة القوى الجهوية والمناطقية على المنشآت الحيوية والمستودعات الاستراتيجية، واستخدامها كمنصات للتمويل الخاص تحت غطاء شرعية الدولة، مشدداً على أن الاعتماد على نظام «اللجان المؤقتة» يواجه تحديات الاستدامة بسبب سعي القوى المستفيدة دائماً لإفشال هذه اللجان أو الالتفاف على قراراتها، مما يستوجب الانتقال نحو استراتيجيات مؤسسية دائمة وموحدة.

الضغوط الميدانية على منافذ التوزيع:

انتقل اللواء النويصري في حديثه إلى تحليل «بيئة الفساد» التي تحيط بمحطات توزيع الوقود، مشيراً إلى الفارق الشاسع بين العائد القانوني والعائد غير المشروع؛ حيث لا يتجاوز الهامش الربحي القانوني لصاحب المحطة (400) دينار مقابل الشحنة الواحدة، في حين تُعرض عليه مبالغ تصل إلى (10000) دينار لتسريب الشحنة إلى شبكات التهريب. وأوضح أن أصحاب المحطات يواجهون ضغوطاً مزدوجة؛ فمن يرفض الانخراط في هذه المنظومة الفاسدة، يواجه تهديدات بقطع الإمدادات عنه أو الوشاية الكاذبة به لدى شركات التوزيع، مما يضطر الكثيرين للانخراط في هذا النزيف المالي تحت وطأة التهديد أو الإغراء المادي.

الهشاشة اللوجستية وتحديات المخزون الاستراتيجي

سلطت المداخلتة الضوء على غياب «المخزون الاستراتيجي» للوقود في ليبيا، حيث تعتمد الدولة على التوزيع المباشر من البواخر إلى المحطات. وبين النويصري أن توقف أي باخرة نتيجة الظروف الجوية يؤدي فوراً إلى نشوء أزمات خانقة وطوابير طويلة، نتيجة انعدام القدرة التخزينية الكافية. كما حذر من هيمنة قوى موازية وغير قانونية على مستودعات حيوية، مثل: مستودع طريق المطار ومستودع الزاوية، مما يعيق قدرة شركة البريقة واللجان المختصة على فرض رقابة إدارية وافية فعالة.

إعادة ضبط خارطة التوزيع

وأكد اللواء النويصري أن لجنة الأزمة اتخذت تدابير «استثنائية» لتصحيح التضخم غير المنطقي في عدد المحطات، والذي كان يُستخدم كغطاء قانوني لعمليات التهريب. وأشار إلى أن اللجنة قامت بإغلاق أكثر من (400) محطة وقود في مناطق الجبل والمنطقة الغربية والوسطى، بعدما تبين أن إنشاءها تم بالمبالغة ولا يتناسب مع الكثافة السكانية. وسأقت المداخلتة مقارنة إحصائية دالة؛ حيث وُجد في مدينة الزاوية (97) محطة وقود مقابل (58) محطة في طرابلس الكبرى، رغم الفارق الشاسع في عدد السكان. وقد مكنت هذه السياسة التقشفية في التوزيع من تركيز الكميات المتاحة في محطات محددة، تضمن استمرارية الخدمة للمواطن على مدار الساعة؛ مما أدى إلى استقرار السوق ونزع فتيل الأزمات المفتعلتة.

المعايرة التقنية ومكافحة الادعاءات الفنية المضللة

وفي المحور الفني، تناولت المداخلتة نجاح اللجنة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد في معايرة عدادات الشحن بالمستودعات. وكشف النويصري عن ظاهرة «العجز الوهمي» التي يتذرع

بها المهربون تحت مسمى «التبخّر»؛ حيث كان يُدعى وجود نقص يصل إلى (4000) لتر في الشحنة الواحدة، بينما أثبتت المعايير الفنية أن نسبة التبخر الطبيعية لأبعد المسافات مثل: مدينة سبها لا تتجاوز (200) لتر كحد أقصى. كما أعلن عن إعادة تفعيل مستودع طريق المطار وتفريغه من «الوقود الملوّث» الذي كان محجوراً من قبل النيابة العامة، ليعود للعمل كخزان استراتيجي يسهم في استقرار الإمدادات بالمنطقة الغربية لمدة تصل إلى سبعة أيام في حالات الطوارئ الجوية.

الإدارة اللوجستية للأزمات وتفعيل المخزون الاستراتيجي

استعرض اللواء النويصري في هذا المحور النجاح الإجرائي في معالجة ملف «الوقود الملوّث»، حيث تم بالتنسيق مع النائب العام نقله إلى مستودع «الهاني»، مما أتاح لشركة البريقة لتسويق النفط حرية التصرف فيه وفق السياقات القانونية والفنية. وأوضح الباحث أن إعادة تشغيل الخزانات الاستراتيجية بسعة (30 مليون لتر) مكنت الدولة من توفير مخزون احتياطي للمنطقة الغربية يكفي لمدة سبعة أيام؛ وهو ما شكل صمام أمان حال دون وقوع أزمات توزيع خلال الفترات الماضية التي شهدت تقلبات جوية حادة أو توترات أمنية أعاققت دخول ناقلات النفط إلى الموانئ.

الرقابة الأمنية والتقنية على منافذ التوزيع

شددت المداخلتة على صرامة الإجراءات المتخذة بحق المحطات المخالفة للضوابط، والتي شملت الإغلاق النهائي أو الإحالة إلى النيابة العامة. ولتعزيز الرقابة، أعلن النويصري عن البدء في تطبيق «المنظومة التقنية للرقابة» عبر تركيب كاميرات مراقبة في المحطات وربطها مباشرة بغرفة العمليات بوزارة الداخلية، لمكافحة ظاهرة تعبئة الأوعية الخارجية (الجالونات) وتوقيف المتورطين فوراً. كما أشار إلى نجاح القوات الأمنية (إدارة إنفاذ القانون وجهاز المباحث الجنائية) في السيطرة على الطرق والمنافذ الحدودية، لاسيما في منفذ «رأس جدير» والمناطق المحاذية للحدود التونسية، حيث تم تحجيم «ثقافة الاسترزاق من التهريب» التي كانت سائدة، وتحويل تدفق الوقود إلى المسارات الرسمية الخاضعة لرقابة الدولة.

هيكلتة قطاع النقل وضمان استدامة التوريد

تناول اللواء النويصري إشكالية ارتهان قطاع نقل الوقود للقطاع الخاص، مبيناً أن اعتماد شركات التوزيع على جمعيات النقل الخاصة بنسبة 100% كان يفتح الباب أمام افتعال الأزمات نتيجة الإضرابات أو التوقف المفاجئ للسائقين. وبناءً على ذلك، كشف عن قرار

إلزامي لشركات التوزيع (البريقتة، الشرارة، الراحلة، الطرق السريعة) بضرورة امتلاك أسطول نقل خاص يغطي 40% على الأقل من احتياجاتها، لضمان حد أدنى من استمرارية الإمداد بعيداً عن تقلبات القطاع الخاص.

الرؤية الاستراتيجية والحلول الجذرية

اختتم اللواء النوبصري مداخلته بطرح مقترحين مركزيين لإنهاء أزمة التهريب في ليبيا، استناداً إلى دراسات ميدانية وتجارب دولية مقارنة:

أولاً: التحول الرقمي الشامل (الأمتمتة): الاستفادة من تجارب دول الجوار ودول الخليج (مثل الكويت وإيران) في تطبيق منظومة تتبع إلكترونية متكاملة للوقود منذ لحظة شحنه من المستودع حتى وصوله لخزان المستهلك، لإلغاء التدخل البشري الذي يمثل الثغرة الرئيسة في منظومة الفساد.

ثانياً: إصلاح سياسة الدعم (القرار السياسي): يرى أن الحل الجذري يكمن في رفع الدعم عن المحروقات أو إعادة هيكلته عبر «البطاقة الذكية» التي تمنح المواطن حصّة شهرية محددة (200 لتر مثلاً) بالسعر المدعوم، وما زاد عنها يُباع بالسعر العالمي.

وأكد النوبصري في ختام حديثه أن هذه المقترحات تهدف إلى وقف النزيف المالي الذي يتجاوز (20 مليار دينار ليبي) سنوياً، وهو رقم دقيق توصلت إليه الدراسات واللجان المختصة، مما يجعل من إصلاح هذا القطاع ضرورة قصوى لحماية الاقتصاد الوطني.

تعقيب رئيس الجلسة الدكتور وليد الداكشي:

أعرب رئيس الجلسة، الدكتور احميدة، عن تقديره العميق لما قدمه اللواء علي النوبصري من عرض مستفيض، ارتكز على الخبرة الميدانية والواقع العملي للجنة المشكلة من الحكومة لمعالجة أزمة الوقود والغاز. ونوه الدكتور احميدة إلى أن المداخلة كشفت عن حجم الجهود الدؤوبة التي بذلتها اللجنة والنتائج الملموسة، التي توصلت إليها في سبيل كبح جماح هذه الظاهرة، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن ضيق الوقت المخصص للحوارية، يحول دون الاسترسال في استعراض كافة التفاصيل الإجرائية الدقيقة التي تضمنتها تقارير اللجنة.

مداخلة المهندس / محمد أبو قصيصة.. رئيس قسم السلامة بالمؤسسة الوطنية للنفط

تناول المهندس محمد أبو قصيصة في مداخلته التحديات الفنية والإدارية المرتبطة بمنظومة

توزيع المحروقات والمنتجات النفطية في الداخل، فضلاً عن دور إدارة التسويق الدولي في تنظيم مبيعات النفط والغاز في الخارج. وسلط الباحث الضوء على إشكالية «التضخم العشوائي» في عدد محطات توزيع الوقود؛ حيث أشار إلى أن التنافس بين شركات التوزيع أدى إلى إنشاء أعداد كبيرة من المحطات في مناطق وقرى صغيرة لا تتناسب مع كثافتها السكانية، مما خلق فائضاً غير مبرر في نقاط التوزيع.

وأوضح أبو قصيصة أن هذا الانتشار كان يتم سابقاً استجابةً لمتطلبات البلديات وفروعها، وبموافقة أولية من المؤسسة الوطنية للنفط. إلا أنه كشف عن تحول استراتيجي في السياسة التنظيمية للدولة، تمثل في قرار صادر عن مجلس رئاسة الوزراء في يناير من عام 2025، يقضي بحظر إنشاء أي محطات وقود جديدة إلا بعد الحصول على موافقة حصرية ومسبقة من المؤسسة الوطنية للنفط وشركة البريقة لتسويق النفط، بصفتها الجهتين المسؤولتين قانوناً وفنياً عن عملية التوزيع.

وفي سياق الإصلاح الهيكلي، أشار المتحدث إلى تشكيل لجان متخصصة لإعادة تقييم كافة المحطات القائمة على كامل الجغرافية الليبية، بهدف تقنين وضعها ودراسة جدواها الاقتصادية ومدى مطابقتها للمعايير المعتمدة، لضمان تلبية احتياجات السوق المحلي الفعلية ووقف الهدر.

كما تطرق المهندس أبو قصيصة إلى الحالة الفنية للبنية التحتية، مبيناً أن منشآت التخزين في شركتي «البريقة» و«الزاوية» تعرضت لأضرار جسيمة نتيجة النزاعات المسلحة السابقة، وهو ما أثر سلباً على السعة الاستيعابية للمخزون الاستراتيجي. وأضاف أن المؤسسة واجهت في الفترة الأخيرة تحديات مرتبطة بـ «شح الموارد المالية» المخصصة للميزانيات التحولية، مما أعاق خطط تطوير المخزون الاستراتيجي للمحروقات.

واختتم مداخلته بنظرة استشرافية، معلناً عن عزم شركة البريقة البدء في مشاريع استراتيجية تشمل إنشاء مستودع تخزين جديد في مدينة «جنزور»، ليكون مركزاً حيوياً يسهم في تعزيز القدرة التخزينية وتأمين إمدادات الوقود والغاز وتوزيعها بكفاءة عالية على مختلف المناطق الليبية، بما يضمن استقرار السوق وتوفر الكميات المطلوبة للمواطنين.

مداخلة وتساؤل الأستاذة/ أسماء مسعود معتوق.. عضو تحقيق بهيئة الرقابة الإدارية

أحال رئيس الجلسة، الدكتور وليد، الكلمة إلى الأستاذة أسماء مسعود عبد الوهاب معتوق، بصفتها عضواً في قسم التحقيق بهيئة الرقابة الإدارية، لتقديم رؤية الهيئة وتساؤلاتها انطلاقاً من دورها الرقابي على المؤسسات التنفيذية.

استهلت الأستاذة أسماء مداخلتها بتوجيه تساؤلات جوهرية إلى أعضاء «لجنة أزمة الوقود والغاز» المشكلة بقرار من حكومة الوحدة الوطنية، مشيرةً إلى أن الهيئة تلقت جملة من الشكاوى والتظلمات المتعلقة بقرار إغلاق عدد من محطات توزيع الوقود في المناطق النائية وشبه النائية، مستشهداً بمدينتي «بني وليد» و«ترهونة»؛ حيث تم إغلاق قرابة 12 محطة ووقود ولم يتبق للخدمة سوى محطتين فقط.

وتركز تساؤل حول محورين أساسيين:

- 1- المعايير والأسس التنظيمية: ما هي الأسس والمعايير الفنية والإدارية التي استندت إليها اللجنة في اختيار محطات تعيينها للاستمرار في العمل مقابل إغلاق محطات أخرى؟ وبمعنى آخر، ما هو التوصيف القانوني والإجرائي الذي أدى لعملية المفاضلة هذه في تلك المناطق؟
- 2- إدارة الإمدادات والكميات المخصصة: أشارت الباحثة إلى إشكالية لوجستية تتعلق بـ «الإرساليات المخصصة»؛ حيث استفسرت عما إذا كانت الكميات الإجمالية من الوقود التي كانت تُصرف لتلك المناطق قبل الإغلاق لا تزال تخرج بذات القيمة والحجم، وكيف يتم توزيع هذه الكميات (الإرساليات) في ظل تقلص عدد المحطات العاملة من 12 محطة إلى محطتين فقط؟

واختتمت الأستاذة أسماء مداخلتها بالتأكيد على أن هذا التساؤل ينبع من واقع ممارسة الهيئة؛ لدورها في متابعة الأداء الإداري، وضمان عدم إلحاق الضرر بالمواطن في المناطق البعيدة، مع الحفاظ على مستهدفات الدولة في مكافحة التهريب.

رد اللواء/ علي النويصري .. مدير إدارة العمليات الأمنية ونائب رئيس لجنة الأزمة

عقب اللواء علي النويصري على تساؤلات هيئة الرقابة الإدارية بتوضيح المنهجية التي اتبعتها «لجنة أزمة الوقود والغاز»، مؤكداً أن طبيعة المهام المنوطة باللجنة استوجبت اتخاذ حلول استثنائية وعاجلة، تتجاوز السياقات الإدارية الروتينية لمواجهة أزمة وطنية واقعة. وبين النويصري أن الغالبية العظمى من محطات توزيع الوقود التي أنشئت بعد عام 2011، تفتقر إلى أدنى المعايير الفنية والاشتراطات القانونية والأمنية؛ إذ نُفذت دون ضوابط هندسية، ووجد بعضها أسفل مجمعات سكنية وفي طرق ضيقة بمسافات بينية غير قياسية؛ مما دفع اللجنة لاعتماد معايير بديلة تركز على الموازنة بين الكثافة السكانية والاحتياج الفعلي للمواطنين، بدلاً من الاعتماد على التراخيص الورقية غير المستوفية للشروط.

واستشهد المتحدث بالتضخم غير المدروس في عدد المحطات بمدن مثل: غريان وكابو ليظهر الخلل في توزيع الإمدادات، موضحاً أن قرار تقليص الأعداد أدى عملياً إلى استقرار التوزيع وتوفر الوقود واختفاء ظاهرة الطوابير في المناطق التي طُبِق فيها الإجراء. كما تناول النويصري التحديات القانونية المتمثلة في مواجهة أكثر من سبع عشرة دعوى قضائية رُفعت ضد اللجنة، مؤكداً أن مقتضيات المصلحة العامة في مكافحة السوق السوداء، تقتضي التضحية ببعض المصالح الخاصة التي كانت تمثل قنوات لتسريب الوقود وتهريبه.

وفي إطار التحليل المالي والردع الاقتصادي، أوضح النويصري أن اللجنة رفعت مخصصات المحطات العاملة لتصل إلى ثلاث شحانات أسبوعياً كحد أدنى، لضمان هامش ربحي عادل يغطي تكاليف التشغيل ويغني أصحاب المحطات عن الانخراط في «اقتصاد الظل» أو البيع غير القانوني. واختتم رده بدعوة الحكومة والمؤسسة الوطنية للنفط إلى وقف إصدار أي تراخيص جديدة وتصحيح التداخل الإداري الحاصل بين شركات التوزيع وشركة البريقة، لضمان استدامة حالة الاستقرار التنظيمي التي حققتها اللجنة بنسبة نجاح بلغت 90٪.

الورقة الثانية: المقاربة التشريعية لجرائم تهريب النفط ومشتقاته في القانون الليبي

المتحدث: الأستاذ الدكتور/ أشرف البركي

عميد كلية القانون بجامعة الزيتونة

انتقل النقاش في الورقة الثانية إلى البعد القانوني والتشريعي، حيث قدم الأستاذ الدكتور أشرف البركي قراءة تحليلية في هيكلية التشريعات الليبية المنظمة لقطاع النفط، ومدى مواءمتها لمكافحة ظاهرة التهريب. واستهل البركي ورقته بالتأكيد على أن قضية تهريب الوقود في ليبيا لا تقتصر على المشتقات النهائية فحسب، بل تندرج ضمن ملف استراتيجي أوسع، يتعلق بتهريب النفط الخام والمشتقات البترولية بصفة عامة؛ وهو ما عززه بالاستناد إلى الموقف الدولي المعاصر، لاسيما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2769) الصادر في 16 يناير 2025، والذي شدد على منع الصادرات غير المشروعة للنفط الليبي، مما يضع الظاهرة في سياق الجريمة الدولية المنظمة التي تستوجب استجابة تشريعية، تتجاوز التوصيفات المحلية الضيقة.

وفحصت الورقة المتون القانونية لنصوص «قانون البترول رقم (25) لسنة 1955»، بوصفه المرجع التنظيمي الأساسي للقطاع، مبيناً أن المشرع الليبي ركز في ذلك الحين على تنظيم المسائل المتعلقة بالاستطلاع والبحث والتنقيب والاستخراج. وأوضح الباحث أن القانون

المذكور تناول الأفعال المرتبطة بالاستطلاع دون ترخيص بوصفها جرائم تصنف كـ «جنح»، لا تتجاوز العقوبة المقررة لها غرامة مالية قدرها (500) دينار. وفي حالات الاستخراج غير القانوني بعد عمليات التنقيب، حدد المشرع العقوبة بذات الغرامة أو ما يعادل ثلاثة أضعاف قيمة المواد المستخرجة، وهو ما يطرح إشكالية قانونية تتعلق بمدى فاعلية هذه العقوبات «الهزيلة» في تحقيق الردع العام والخاص في الوقت الراهن.

وأشار الدكتور البركي إشكالية التكييف الجنائي والتمييز بين المفاهيم القانونية، متسائلاً عن الثغرات التي تعترى النصوص الحالية في استيعاب صور الجريمة المختلفة، سواء كانت سرقة، أو اختلاساً، أو استيلاءً، أو تهريباً بمعناه التقني. ونبهت الورقة إلى أن حصر الجريمة في نطاق «السرقعة المفترضة» أو «المخالفات الإدارية» المقرنة بغرامات مالية بسيطة، يعكس فجوة تشريعية كبيرة بين واقع الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وبين النصوص القانونية التقليدية؛ مما يستوجب ضرورة الانتقال من التوصيف الكلاسيكي لجرائم البترول، إلى إطار تشريعي حديث يواكب خطورة التهديدات التي تمس الأمن القومي الاقتصادي للدولة الليبية.

تفكيك المفاهيم القانونية (السرقعة والتهريب):

شدد الدكتور البركي على ضرورة الفصل المنهجي والتأصيل المفاهيمي بين الأفعال الجرمية المختلفة؛ إذ أوضح أن قانون البترول رقم (25) لسنة 1955، حصر أفعال الاستكشاف والتنقيب والاستخراج غير القانوني ضمن نطاق «جريمة السرقعة المفترضة»، وهو تكييف جنائي يختلف جوهرياً عن مفهوم «التهريب». ورأى الباحث أن خلط هذه المصطلحات، أو محاولة إسقاط نصوص السرقعة على وقائع التهريب، يساهم في تعقيد المشهد القضائي.

أزمة قانونية ناتجة عن الفراغ التشريعي

وبينما قد ينظر الأميون إلى القضية كـ «أزمة أمنية»، ذهب البركي إلى توصيفها بـ «الأزمة القانونية»؛ وذلك لغياب تشريع موحد وشامل يُعنى بمكافحة تهريب الوقود والنفط بصفة خاصة. وأشار إلى أن هذا التشتت التشريعي جعل مكافحة هذه الجرائم تخضع لنصوص مبعثرة، لا تستوعب جسامته الفعل وخطورته على الأمن القومي، مؤكداً أن المشرع الليبي لم يُفرد حتى الآن نصاً خاصاً يعالج تهريب الوقود كجريمة اقتصادية وسيادية مستقلة بجميع أركانها.

التعريف الإجرائي للتهريب وفق قانون الجمارك

وانتقالاً إلى التوصيف الفني لعملية التهريب، استشهدت الورقة بـ «قانون الجمارك»؛ حيث عرفت المادة الأولى (الفقرة 35) منه التهريب بأنه: «إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصفة تخالف التشريعات النافذة». وبناءً على هذا النص، يرى الباحث أن التهريب الجمركي يظل هو المظلة القانونية الوحيدة، التي يتم الاستناد إليها حالياً لتكييف وقائع تهريب الوقود عبر الحدود، وهو توصيف -رغم صحته الإجرائية- يظل قاصراً عن مواجهة الأبعاد الكبرى لجريمة تهريب النفط ومشتقاته، التي تتجاوز في آثارها مفهوم «مخالفة الإجراءات الجمركية» إلى تهديد ركائز الاقتصاد الوطني.

تكييف الوقود كـ «بضاعة» وتداعياته في السياق القضائي:

استكمل الدكتور البركي تحليله بالبحث في الطبيعة القانونية للوقود المهرب وفقاً لمنظومة قانون الجمارك؛ حيث أوضح أن القضاء الليبي ركن إلى المادة الأولى (الفقرة 16) من قانون الجمارك رقم (10) لسنة 2010، والتي أوردت تعريفاً جامعاً وشاملاً لـ «البضائع» باعتبارها: «كافة الأموال المنقولة بجميع أنواعها، بما في ذلك أي مادة أو منتج طبيعي أو زراعي أو صناعي».

وبناءً على هذا الاستقراء التشريعي، خلص الباحث إلى أن الوقود والمشتقات النفطية تندرج -بشكل لا لبس فيه- ضمن مفهوم «البضاعة»؛ لكونها أموالاً منقولة ومنتجات طبيعية وصناعية في أن واحد. وهذا التوصيف القانوني هو الذي مكن القضاء الليبي من بسط ولايته على وقائع تهريب الوقود وتكييفها بوصفها «جريمة تهريب جمركي» خاضعة لأحكام القانون رقم (10) لسنة 2010.

وأكدت الورقة أن لجوء القضاء إلى هذا التكييف يمثل استجابة إجرائية لمواجهة الظاهرة في ظل غياب قانون خاص بجرائم البترول؛ حيث وقر قانون الجمارك المظلة القانونية اللازمة لاعتبار الوقود مالاً منقولاً تترتب على إخراجها أو إدخالها بالمخالفة للتشريعات عقوبات جنائية وتداعير جمركية. ومع ذلك، نبهت الورقة إلى أن هذا التكييف -رغم كفايته الإجرائية الحالية- يظل بحاجة إلى مراجعة تضمن الفصل بين البضائع التجارية التقليدية، وبين الموارد السيادية (كالوقود) التي تتطلب حماية قانونية أشد صرامة.

المقاربة التشريعية لجرائم تهريب النفط ومشتقاته في القانون الليبي

الاتجاه القضائي المعاصر في تكييف جرائم التهريب:

أشار الدكتور البركي إلى أن القضاء الليبي وجد نفسه في مواجهة مباشرة، مع تعقيدات ظاهرة تهريب الوقود، مما استوجب البحث عن نصوص عقابية أكثر صرامة، تتجاوز القصور في التشريعات التقليدية. واستشهدت الورقة بالحكم الصادر في الجناية رقم (216) لسنة 2024 (بتاريخ 16 مارس 2025)، والذي يُعد تحولاً جوهرياً في السياسة القضائية؛ حيث ركنت المحكمة في تكييف الفعل إلى قانون الجرائم الاقتصادية رقم (2) لسنة 1979.

وأوضح الباحث أن القضاء اعتبر تهريب الوقود جريمة تمس السلع ذات الاستهلاك العام وتؤدي إلى نقصها، مما يلحق ضرراً جسيماً بالاقتصاد الوطني؛ وبناءً عليه تم تكييف الفعل بوصفه «جناية» وفقاً للمادة (11/ فقرة 1) والمادة (17/ فقرة 1) من القانون المذكور، واللتين تعاقبان على مزاولته نشاط اقتصادي (كالتهريب) دون ترخيص، وبعقوبات تصل إلى السجن المشدد لمدة لا تقل عن ست سنوات، وقد تصل في الحالات المقرونة بظروف مشددة إلى السجن، فضلاً عن الغرامات المالية الكبرى والعقوبات التكميلية التي تشمل مصادرة السفن والوسائل المستخدمة في الجريمة.

التحديات الإجرائية في قانون الجمارك

انتقلت الورقة لتحليل العقوبات الواردة في قانون الجمارك رقم (10) لسنة 2010، مبينة أنها تتراوح بين الحبس والسجن، وتصل إلى السجن لمدة خمس سنوات إذا كان الجاني موظفاً عاماً (موظفي الجمارك). ومع ذلك، أشار الباحث إشكالية «الطبيعة التصالحية» لقانون الجمارك؛ حيث نبه إلى وجود قيود إجرائية على رفع الدعوى الجنائية، تتمثل في اشتراط طلب كتابي من المدير العام لمصلحة الجمارك، بالإضافة إلى إمكانية «التصالح» مع المتهمين، وهو ما قد يؤدي إلى إضعاف القوة الردعية للقانون في مواجهة جرائم ذات أبعاد سيادية وأمنية.

الاستنتاجات والتوصيات التشريعية:

خلص الدكتور البركي في ختام ورقته إلى ضرورة التمييز الدقيق بين «السرقة المفترضة» الواردة في قانون البترول لعام 1955 (المتعلقة بمراحل الاستخراج والتنقيب)، وبين «التهريب» بمفهومه الاقتصادي والجمركي المعاصر. وأكد أن تشتت النصوص بين قانون الجرائم الاقتصادية، وقانون الجمارك، والقواعد العامة في قانون العقوبات، لم يمنع القضاء من فرض

عقوبات رادعة بلغت السجن المؤبد وغرامات نقدية تجاوزت (500000) ديناراً في بعض الأحكام الحديثة.

واختتمت الورقة بتوصية استراتيجية تؤكد حاجة الدولة الليبية الملحة لسن «قانون موحد لمكافحة تهريب النفط ومشتقاته»؛ بحيث يستوعب كافة صور الجريمة ويضع عقوبات حديثة، تتناسب مع خطورة الفعل، تماشياً مع التوجهات الدولية وقرارات مجلس الأمن الأخيرة، وبما يضمن حماية المورد السيادي الأهم للدولة من الاستنزاف والنهب المنظم.

تعقيب رئيس الجلسة الدكتورة احميدة الداكشي

عقب رئيس الجلسة، الدكتورة احميدة الداكشي، على الأطروحة القانونية التي قدمها الدكتور أشرف البركي، بتلخيص منهجي ركز فيه على الحاجة الماسة لسد «الفراغ التشريعي» في ملف تهريب الوقود. وأكد الدكتور احميدة أن الإشكالية الجوهرية تبدأ من غياب تعريف قانوني منضبط وجامع لمصطلح «التهريب»؛ إذ يتعين على المشرع تحديد نطاق هذا الجرم، وما إذا كان يقتصر على عمليات الإخراج العابر للحدود السيادية، أم يمتد ليشمل أنشطة السوق السوداء المحلية، وتورط شركات ومحطات التوزيع في الداخل، مع ضرورة وضع سلم عقابي يتناسب طردياً مع حجم الجرم وجسامته، للتمييز بين الأنشطة الفردية الصغرى، وبين عمليات التهريب الكبرى عبر الناقلات والسفن.

كما استعرض رئيس الجلسة تشتت النصوص المنظمة لهذه الظاهرة بين عدة قوانين، بداية من قانون البترول رقم (25) لسنة 1955 وتعديلاته، التي حصرت «الاختصاص الأصيل» في عمليات الاستكشاف والبيع في المؤسسة الوطنية للنفط وحدها، معتبراً أي نشاط خارج هذا الإطار خروجاً صريحاً عن القانون، واعتداءً على المورد السيادي الذي يغذي ميزانية الدولة بنسبة تقارب 90٪.

وانتقد الدكتور احميدة القصور العقابي في قانون الجمارك رقم (10) لسنة 2010، الذي يكتفي بتوصيف الفعل كـ «جنحة» معاقب عليها بالغرامة، مؤكداً أن هذه العقوبة لا تمثل رادعاً حقيقياً لجرائم التهريب واسعة النطاق. وبناءً عليه، يرى رئيس الجلسة أن القضاء الليبي يجد ملاذه الأخير في قانون الجرائم الاقتصادية رقم (2) لسنة 1979، الذي يقرر عقوبات صارمة تصل إلى السجن لمدة 15 عاماً، باعتبار أن المساس بالنفط هو مساس مباشر بالمقومات الاقتصادية الأساسية للدولة.

وفي ختام تعقيبه، ذكر الدكتور احميدة أهمية الانتقال من التحليل القانوني الصرف إلى المقاربة الاقتصادية، لفتح آفاق النقاش حول الدواعي والمسببات، التي تغذي هذه الظاهرة من منظور علم الاقتصاد، محيلاً الكلمة إلى الدكتور صابر الوحش أستاذ الاقتصاد بجامعة طرابلس، لتسليط الضوء على الأبعاد والآثار الاقتصادية الكلية لتهديب الوقود في ليبيا.

مداخلة الدكتور/ صابر الوحش.. أستاذ الاقتصاد بجامعة طرابلس

قدم الدكتور صابر الوحش مقاربة اقتصادية معمقة لظاهرة تهريب الوقود، مؤكداً في استهلاكية مداخلته أن جوهر الأزمة يكمن في «البعد الاقتصادي» أكثر من كونه مجرد قصور قانوني أو أمني. ويرى الوحش أن السبب الجذري للظاهرة يعود إلى «سياسة الدعم السلعي»، التي انتهجتها الدولة الليبية تاريخياً لحماية القوة الشرائية للمواطن، غير القادر على مجابهة الأسعار العالمية، إلا أن هذه السياسة تحولت بمرور الوقت إلى محفز رئيس للجريمة المنظمة.

وحلل الدكتور الوحش العلاقة الطردية بين سياسات تعديل سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة الوطنية) وبين تنامي ظاهرة التهريب؛ حيث أوضح أن تعديل سعر صرف الدينار الليبي، دون مراجعة موازية لأسعار الوقود المدعوم؛ أدى إلى نشوء فجوة سعرية هائلة بين السوق المحلي والسوق الدولي. وأشار بالأرقام إلى أن الفارق بين سعر اللتر المدعوم (15, 0 دينار) والسعر العالمي الذي قد يتجاوز (5, 6 دينار) يخلق هامش ربح خيالي، يمثل إغراءً اقتصادياً يتجاوز قدرة الرادع الأخلاقي والقانوني التقليدي؛ مما يحول التهريب إلى نشاط تجاري عالي الربحية، ومنخفض المخاطر نسبياً للمهربين.

كما حذر من أن هذه الثروات الطائلة التي راكمتها شبكات التهريب، مكنتها من امتلاك قدرات عسكرية وتسليحية تفوق أحياناً إمكانات الأجهزة الضبطية، مما يجعل المراهنة على الحل الأمني أو العسكري وحده مراهنة عالية الكلفة وضيئة النتائج. وأكد أن القوة المسلحة والتشريعات العقابية لن تنجح في السيطرة على الوضع ما دام المحفز الاقتصادي قائماً وبقوة، مما يستوجب الانتقال نحو معالجة «أساس العملية» بدلاً من الانشغال بمكافحة نتائجها الميدانية.

طرح الدكتور الوحش رؤية اقتصادية للخروج من الأزمة تركز على محورين أساسيين:

- المحور الأول: إعادة هيكلة منظومة الدعم عبر الاستبدال التدريجي لـ «الدعم السلعي» (المحروقات) بـ «الدعم النقدي المباشر» للمواطن، معتبراً أن هذا الإجراء هو الكفيل بقطع الطريق أمام شبكات التهريب، رغم التحديات التي يفرضها الانقسام السياسي الحالي.

• المحور الثاني: تحديد الاحتياجات الفعلية للسوق المحلي بناءً على دراسات استهلاكية دقيقة؛ فمن الناحية العلمية، يؤدي تحديد سعر السلعة بأقل من «السعر التوازني» إلى زيادة مفرطة في الطلب تفوق العرض بكثير، وهذا الفائض هو الذي يغذي عمليات التهريب.

مداخلة الأستاذ/ خالد سويسي . وكيل النيابة بنياية طرابلس

قدم الأستاذ خالد سويسي، وكيل النيابة بنياية طرابلس، رؤية قضائية تحليلية شاملة لظاهرة تهريب الوقود، استهلها بتشخيص مسببات الظاهرة التي أرجعها إلى تداخل عدة أبعاد؛ بدأت من البعد الاقتصادي المرتبط بتبني الدولة لسياسات الاقتصاد الموجه والتدخلية المفرطة وغياب التوجه نحو السياسات التحررية، مروراً بالقصور القانوني في النصوص العقابية الردعية، والهشاشة الأمنية الناتجة عن تشتت الأجهزة الضبطية وغياب التنسيق البيئي، وصولاً إلى البعد الاجتماعي المتمثل في تنامي ظاهرة الفساد الفردي والمؤسسي وخلق بيئة مجتمعية حاضنة للتهريب، وانتهاءً بالمعطى الجيوسياسي الذي يفرض على ليبيا -كقوة نفطية- محيطاً إقليمياً يفتقر لهذه الموارد، مما يرفع من معدلات الطلب غير المشروع.

وفي قراءته للتطور التشريعي، أوضح سويسي أن قانون البترول رقم (25) لسنة 1955 قد اعتنى بتجريم أنشطة التنقيب والاستطلاع غير المشروع دون أن يفرد نصاً خاصاً لظاهرة التهريب، كما رصد مفارقة تشريعية لافتة تمثلت في اهتمام القوانين السابقة، مثل: قانون التطهير، وتحريم المضاربة بمكافحة «المضاربة» في الوقود، مقابل غياب التوصيف الجنائي الدقيق للتهريب حتى صدور قانون الجمارك رقم (10) لسنة 2010، الذي جاءت مادته (203) لتجرم الفعل بلفظ عام وشامل لكافة أنواع البضائع والمنتجات.

وانتقد سويسي بشدة القصور العقابي في المادة المذكورة، واصفاً عقوبة الحبس التي لا تتجاوز ستة أشهر والغرامات النسبية بأنها عقوبات «هزيلة»، تفتقر للنجاعة الردعية وغير قابلة للتنفيذ العملي في كثير من الأحيان، مما اضطر القضاء الليبي للبحث عن نصوص بديلة، وتغطية هذا الجرم عبر استدعاء نصوص قانون الجرائم الاقتصادية، وقانون الكسب غير المشروع؛ نظراً لارتباط التهريب الوثيق بجرائم إلحاق الضرر الجسيم بالمال العام، وتحقيق الثراء غير المشروع. واختتم سويسي مداخلته بالتأكيد على الحاجة الملحة لتعديل تشريعي جذري، يُفضي إلى سن قانون خاص وموحد لمكافحة تهريب الوقود والنفط، أسوة بتجارب دول الجوار كالجائر والمغرب، وجعلنا عقوبة التهريب 15 سنة سجن؛ وذلك لضمان حماية قانونية فاعلة للمقدرات الاقتصادية الوطنية.

مداخلة الأستاذة/ حنين العكاري.مديرة إدارة الشؤون القانونية بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

تناولت الأستاذة حنين العكاري في مداخلتها المقاربة الرقابية وآليات التنسيق المؤسسي للتصدي لظاهرة تهريب الوقود، معتبرة أن هذا اللقاء العلمي يمثل خطوة أساسية لتعزيز جهود مكافحة الفساد في قطاع المحروقات. وركزت العكاري في طرحها على الجانب الرقابي، ودور الهيئة في معاونته الجهات الضبطية والقضائية، مشيرة إلى أن التحدي الأكبر لا يكمن فقط في الأبعاد الاقتصادية أو القصور التشريعي، بل في التحديات الميدانية المرتبطة بضعف السيطرة على المناطق الحدودية، وتفشي ظاهرة التواطؤ بين بعض المسؤولين والجهات المسلحة مع شبكات التهريب المنظمة، وهو ما يفرض واقعاً رقابياً معقداً يتطلب حلاً يتجاوز الأطر التقليدية.

وقدمت العكاري جملة من التوصيات الاستراتيجية، التي تهدف إلى حوكمة قطاع الوقود وتجفيف منابع الفساد فيه، بدأت بضرورة تطوير التشريعات واللوائح المنظمة؛ لضمان أعلى مستويات الشفافية في سلاسل التوزيع، وفتح تحقيقات موسعة في ملفات الفساد المرتبطة بالقطاع على كافة المستويات الإدارية. كما شددت المداخلة على أهمية التحول نحو الدعم النقدي المباشر كخيار استراتيجي؛ لإعادة هيكلة منظومة الدعم، بالتوازي مع تفعيل أنظمة التتبع الرقمي والتقني، لمراقبة حركة صهاريج الوقود منذ خروجها من المستودعات، وحتى وصولها للمستهلك النهائي، مع فرض رقابة صارمة وشاملة على كافة المنافذ البرية والبحرية للدولة.

واختتمت العكاري مداخلتها بالتأكيد على ضرورة بناء تكامل معلوماتي، عبر إنشاء قاعدة بيانات موحدة تربط الجهات التنفيذية والضبطية (وزارة الداخلية ومصالحة الجمارك والمؤسسة الوطنية للنفط) بالجهات الرقابية (ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد)؛ لضمان سرعة تبادل المعلومات والملاحقة الفعالة للمتورطين. كما دعت إلى سن قوانين عقابية رادعة مخصصة لجرائم النفط، مناشدة كافة مكونات الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام بضرورة التعاون لترسيخ قيم النزاهة والمحاسبة، ودعم جهود الإصلاح المؤسسي، حمايةً للثروة العامة وضماناً لحقوق المواطن الليبي.

مداخلة الدكتور/ طارق نصر الدعيكي..وكيل النيابة بمكتب المدعي العام العسكري، والمستشار القانوني بالأكاديمية للدراسات الاستراتيجية والدولية برئاسة الأركان

انتقل الدكتور طارق نصر الدعيكي بمحور النقاش من المقاربات المحلية القانونية

والاقتصادية، إلى المنظور الدولي والاستراتيجي، مؤكداً أن تهريب الوقود لم يعد ظاهرة إجرامية محلية، محصورة في الجغرافيا الليبية، بل أضحت تحدياً عالمياً يواجه معظم الدول، ويستهدف استقرار أنظمتها السياسية والاقتصادية. وأوضح الدعيكي أن خطورة هذه الجريمة تتعاظم عندما تستهدف الموارد الطبيعية الحيوية للدولة، مشيراً إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تزايداً ملحوظاً في عمليات التهريب المنهجية، التي تتخذ أنماطاً متعددة؛ منها ما يتم عبر «أعالي البحار»، من خلال تفرغ الوقود من السفن الليبية إلى ناقلات دولية، ومنها ما يتم عبر المسارات البرية، ولا سيما الحدود الليبية-التونسية، وهي عمليات تنخرط فيها شبكات عابرة للحدود؛ تهدف إلى استنزاف ثروات البلاد.

وشدد الباحث في مداخلته على أن تهريب الوقود يمثل جزءاً أصيلاً من «شبكات التجارة غير المشروعة»، وهو ما يفرض ضرورة تفعيل التعاون الأمني والقانوني، بين ليبيا ودول الجوار والمجتمع الدولي، معتبراً أن غياب هذا التنسيق أو تعثره لأسباب جيوسياسية يمنح هذه الشبكات مساحات للمناورة والإفلات من العقاب. ونبهت المداخلة إلى أن الآثار السلبية لهذه الظاهرة لا تقتصر على النزيف الحاد في الإيرادات العامة للدولة الليبية فحسب، بل تمتد لتشكل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار الإقليمي، كما حذر من أن اتساع نطاق التهريب البحري قد يلقي بظلاله على توازن أسواق الوقود العالمية، سواء من حيث التأثير على الأسعار أو سلاسل توريد المنتجات، مما يستوجب وقفة دولية حازمة لدعم المشرع الليبي والأجهزة الضبطية، في فرض سيادة القانون وحماية المقدرات الوطنية.

مداخلة الدكتور/ فتح الله السريري..عضو المجلس الأعلى للدولة

قدّم الدكتور فتح الله سريري مقارنة استراتيجية لظاهرة تهريب الوقود، استهلها بتحليل حالة «الفراغ التشريعي» الملاحظ في هذا الملف، معتبراً أن غياب نصوص قانونية مخصصة ومفصلة لظاهرة التهريب في السابق كان «تحصيلاً حاصلاً» لكون الجريمة لم تكن متفشية بهذه الوتيرة والجسامية تاريخياً. وطرح الباحث تساؤلاً حول المسار الإجرائي الأمثل للمعالجة؛ فبدلاً من الانخراط في دورة تشريعية طويلة لسنّ قانون جديد، قد تستغرق وقتاً ليس باليسير، اقترح سريري إمكانية إدخال تعديلات وملاحق نصوص على قانون الجرائم الاقتصادية النافذ، بما يضمن سرعة الاستجابة القضائية وفاعلية الردع الجنائي، مؤكداً في الوقت ذاته أن الأزمنة ليست قانونية صرفة، بل هي معضلة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وانتقل السريري لتوصيف الأهمية الاستراتيجية لقطاع النفط باعتباره «العمود الفقري» للدولة الليبية، مبيناً أن استقراره يواجه تحديات جسيمة ناتجة عن التدخلات الدولية

والضغوط الاقتصادية، فضلاً عن المعطى الجيوسياسي الذي يضع ليبيا كمصدر وحيد للطاقة، وسط محيط إقليمي مفتقر لهذه الموارد، مما يجعلها عرضة للأطماع والنهب المنظم. وأشار إلى التحديات التي تواجه المؤسسة الوطنية للنفط كجهة شرعية وحيدة، محذراً من محاولات تقويضها عبر الاعتداء على البنية التحتية، أو فرض بيع النفط خارج القنوات الرسمية، أو استخدامه «ورقة ضغط سياسي» لتحقيق مكاسب فئوية، لاسيما في ظل تواطؤ بعض المسؤولين والجماعات المسلحة، التي تستغل ضعف هيبة الدولة وتهميش مناطق الاستخراج.

وفي سياق طرح الحلول، شدد سريري على ضرورة تبني خطة وطنية شاملة، تركز على تأمين استقلال قطاع النفط وتجنبه التجاذبات المسلحة، معتبراً أن الرهان على «الحل الأمني العسكري» وحده يظل رهاناً مستحيلًا وثبت التجارب الدولية عدم كفايته. ودعا المتحدث إلى ضرورة التفكير في «المعالجة الاقتصادية» عبر استبدال منظومة الدعم السلعي بالدعم النقدي المباشر، الذي يصل إلى المواطن فعلياً، شريطة أن تبتعد هذه الإصلاحات عن المعالجات العاطفية، وأن تقتصر بتوفير بنية تحتية خدمية بديلة، وفي مقدمتها تفعيل مؤسسات النقل العام والربط بين المدن. واختتم سريري مداخلة بالتأكيد على أن تقديم الحلول المنطقية والعملية، يقتضي النظر إلى الأزمنة من زوايا متعددة تتسم بالعقلانية، بعيداً عن الانتقادات العاطفية، التي لا تخدم قيم الأمن والعدل والسلام.

تعقيب رئيس الجلسة لدكتور احميدة الداكشي

عقب رئيس الجلسة، الدكتور احميدة، على ما ورد في مداخلة الدكتور فتح الله سريري، مؤكداً الرؤية الداعية إلى التريث في اتخاذ قرارات اقتصادية كبرى بغير تمهيد هيكلي. وأكد الدكتور احميدة على استحالة التطبيق الفوري لقرار رفع الدعم عن المحروقات في ظل المعطيات الراهنة، والمتتملة في تدني مستويات الدخل، وتفضي ظاهرتي البطالة والفقر. كما أشار إلى غياب البدائل اللوجستية والبنى التحتية الضرورية، لاسيما منظومات النقل العام التي تربط المناطق الليبية المترامية.

وفي سياق تحليله للأبعاد الاجتماعية، أوضح رئيس الجلسة أن اتساع الرقعة الجغرافية لليبيا، والتباعد بين حواضرها، يفرضان تحديات اجتماعية خاصة؛ إذ يتميز المجتمع الليبي بنسيج اجتماعي مترابط، تتوزع أطرافه بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. وحذر الدكتور احميدة من أن رفع الدعم في غياب البدائل قد يؤدي إلى استنزاف القوة الشرائية للمواطن، حيث قد يستهلك تأمين وقود الرحلة الواحدة لصلة الرحم قيمة راتب شهري كامل؛ مما

يهدد بتقويض الأواصر الاجتماعية، وتفكيك النسيج الوطني. واختتم تعقيبه بالتشديد على أن أي توجه نحو إصلاح سياسة الدعم يجب أن يمر عبر قنوات معالجة الإشكاليات الهيكلية والخدمية أولاً، لضمان حماية الطبقات الهشة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

مداخلة الأستاذ/ خالد المغربي

استهل الأستاذ خالد المغربي مداخلته بتقديم الشكر للواء الدكتور فتحي عون على ما ورد في ورقته العلمية، معرباً في الوقت ذاته عن تحفظه تجاه استخدام مصطلح «هيبة الدولة» في السياق الراهن. ويرى المغربي أن تآكل هيبة الدولة، وتراجع قدرتها السيادية، هو نتيجة حتمية ومباشرة لظاهرة انتشار السلاح خارج الأطر الرسمية، وغياب حصرية احتكار القوة من قبل مؤسستي الجيش والشرطة؛ مما أدى إلى خلق واقع أمني مواز يضاعف من قدرة الدولة على إنفاذ قراراتها.

وفيما يتعلق بتقييم أداء «لجنة أزمة الوقود والغاز»، ذهب المغربي إلى القول بضرورة مراعاة الظروف الموضوعية والبيئة التشغيلية المعقدة التي تعمل فيها اللجنة، معتبراً أن إلقاء اللوم عليها أو اتهامها بالتقصير يفتقر إلى الموضوعية؛ نظراً لأن وضع حلول جذرية وشاملة يظل رهيناً بتوفر مناخ أمني وسياسي مستقر، يتجاوز قدرة اللجنة المنفردة على التغيير في ظل التحديات المعروفة للجميع.

واختتم المغربي مداخلته بتوجيه تساؤل فني للمهندس محمد أبو قصيصة رئيس قسم السلامة بالمؤسسة الوطنية للنفط؛ لاستيضاح دلالة مصطلح «شح الموارد» الذي ورد في حديثه؛ حيث تساءل المغربي عن الكيفية التي تعاني بها المؤسسة من عجز أو شح في الموارد، في الوقت الذي تُعد فيه الرافد المالي الأساسي والمغذي الوحيد للخزانة العامة للدولة، مطالباً بتوضيح الأسباب الكامنة وراء هذا التوصيف، ومدى تأثيره على استدامة توريد المحروقات.

رد المهندس / محمد أبو قصيصة.. رئيس قسم السلامة بالمؤسسة الوطنية للنفط

عقب المهندس محمد أبو قصيصة موضحاً أن دلالة مصطلح «شح الموارد» الوارد في حديثه لا تنصرف إلى المورد النفطي في حد ذاته، بل تشير حصراً إلى «العجز في المخصصات المالية» ضمن الميزانيات الموجهة للمؤسسة الوطنية للنفط. ويبن أبو قصيصة أن المؤسسة، وتحديداً شركة البريقة لتسويق النفط، تعرضت لمنعطفات قاسية نتيجة النزاعات المسلحة لا سيما في عامي 2014 و2019، مما أسفر عن تدمير أجزاء حيوية من منظومة الخزانات الاستراتيجية، التي تمثل صمام الأمان للإمدادات الوطنية.

وأوضح أن فقدان هذه السعة التخزينية، حال دون تأمين احتياطي استراتيجي يكفي لتغطية احتياجات البلاد لمدد تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أشهر، وهو ما كان يضمن سابقاً سلاسة التوزيع وعدالته في كافة المناطق الليبية. وأشار إلى أن غياب هذا المخزون فرض نمطاً تشغيلياً حرجاً يعتمد على التوزيع المباشر من ناقلات الوقود إلى المحطات، مما يجعل منظومة الإمداد هشة وعرضة للاختناق عند حدوث تقلبات جووية تعيق دخول السفن، أو اضطرابات أمنية تقطع طرق الإمداد.

وفيما يتعلق بالجانب التمويلي، كشف المهندس أبو قصيصة عن وجود فجوة في الميزانيات التسييرية والتحويلية؛ فبينما تم صرف ميزانية عام 2023، واجهت المؤسسة ضائقة مالية في عام 2024 ومطلع عام 2025، حيث لم تُمنح المخصصات اللازمة لتمويل المشاريع الاستراتيجية المتعلقة بإعادة بناء الخزانات المدمرة، وتطوير مرافق التخزين، وهو ما حال دون تنفيذ خطط المؤسسة الرامية لاستعادة الاستقرار في المخزون الاستراتيجي للدولة.

مداخلة العميد / محمد العمامي

أثنى العميد محمد العمامي على شراء المداورات العلمية التي شهدتها الحوارية، لافتاً الانتباه إلى بُعد حيوي، غالباً ما يُغفل في النقاشات الاقتصادية والقانونية الصرفية، وهو المتعلق بـ «المخاطر العرضية والآثار البيئية والاجتماعية» المصاحبة لظاهرة التهريب وعمليات مكافحتها. وأوضح العمامي أن المواجهات الميدانية مع شبكات التهريب، بما في ذلك عمليات القصف الجوي أو الاشتباكات المسلحة، تترتب عليها آثار جانبية خطيرة؛ تبدأ من الانفجارات وما تسببه من تلوث بيئي حاد، وصولاً إلى الأضرار البشرية المباشرة وغير المباشرة.

وأشار العمامي إلى أن مخاطر التهريب تمتد لتشمل السلامة العامة على الطرقات، حيث تتسبب مكافحة أنشطة النقل غير القانوني للوقود في زيادة معدلات الحوادث المرورية المروعة، مما يشكل تهديداً مستمراً لحياة المواطنين وسلامة الكائنات الحية والتوازن البيئي في مناطق النشاط.

وفي سياق ذي صلة، وجه العميد العمامي نداءً إلى «لجنة الأزمة» والمؤسسة الوطنية للنفط بضرورة تفعيل الرقابة الميدانية على محطات التوزيع القائمة؛ مبيناً -من واقع خبرته المهنية والميدانية- أن الكثير من هذه المحطات تفتقر بشكل صارخ إلى اشتراطات الأمن والسلامة والبيئة. وحذر من أن استمرار عمل المحطات دون الالتزام بالمعايير الفنية والاحترازية الوقائية، يمثل «كارثة وطنية» محققة تهدد المناطق السكنية المحيطة بها، مؤكداً أن مكافحة التهريب يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع فرض معايير السلامة العامة لحماية الإنسان والمجتمع.

مداخلة الأستاذ/ عبد السلام الصويعي

أكد الأستاذ عبد السلام الصويعي في مداخلته على أهمية الدور الميداني والإجرائي الذي تضطلع به «لجنة أزمة الوقود والغاز»، مثنياً على الجهود المبذولة التي استعرضها سيادة اللواء في ورقته، والتي وصفها بالمساعي الجديرة بالتقدير والثناء نظراً لجسامة التحديات الميدانية. وفي ذات السياق، نبه الصويعي إلى وجود فجوة تتمثل في غياب «الغطاء التشريعي» اللازم لإسناد هذه التحركات الأمنية والضبطية، معتبراً أن كفاءة العمل الميداني تظل منقوصة ما لم تستند إلى نصوص قانونية قوية وتخصصية، تمنح العمليات الضبطية الصلاحيات الكافية والقوة الإلزامية المطلوبة. واختتم الصويعي مداخلته بتوجيه دعوة صريحة إلى السلطات التشريعية وصناع القرار في الدولة الليبية، بضرورة المسارعة في سد هذا الفراغ القانوني، عبر سنّ تشريعات فعالة ومواكبة لطبيعة الأزمة، بما يضمن مأسسة جهود مكافحة وحمايتها قانونياً.

مداخلة الدكتور/ جمال بوقرين.. عضو الهيئة الاستشارية بالمركز الليبي للدراسات ورسم السياسات

سلط الدكتور جمال بوقرين الضوء على أحد أهم الأركان الفنية والموضوعية للتصدي لظاهرة التهريب، والمتمثل في ضرورة إرساء «قاعدة بيانات وطنية رصينة وموحدة»؛ معتبراً إياها الآلية الأهم والأكثر فاعلية في منظومة التصدي للتهريب. وأوضح بوقرين أن فاعلية هذا الإجراء تكمن في قدرته على خلق تنسيق معلوماتي متكامل بين المؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها، لاسيما شركات التسويق والتوزيع (مثل شركة البريقة، والراحلة، والشراة، وغيرها)، بما يضمن تتبع تدفقات الوقود من نقاط الاستيراد والتصدير، وصولاً إلى قنوات التوزيع النهائي بناءً على أرقام حقيقية ومعطيات تتسم بالشفافية المطلقة.

وفي سياق ذي صلة، نبه الدكتور بوقرين إلى ضرورة مراعاة التمييز الوظيفي داخل المنظومة النفطية الليبية مع الحفاظ على تكاملها المعلوماتي؛ مبيناً الفرق بين الدور الإنتاجي المنوط بالمؤسسة الوطنية للنفط، وبين الدور التسويقي والخدمي الذي تضطلع به شركة البريقة والشركات الموزعة. وأكدت المداخلة أن بناء قاعدة بيانات ذكية ومحدثة، هو الضمانة الوحيدة لفك الاشتباك الإداري، وضمان رصد أي انحرافات في مسارات توزيع المحروقات، معتبراً أن الشفافية البيانية هي حجر الزاوية في أي استراتيجية وطنية جادة تهدف إلى حماية الثروات النفطية وتجفيف منابع التهريب.

الخاتمة

اختتم رئيس الجلسة، الدكتور احميدة، الحوارية بدعوة اللواء الدكتور فتحي عون لتقديم قراءة تركيبية نهائية للحلول والمقترحات التي طرحها الباحثون والمشاركون. وفي مستهل كلمته الختامية، قدم اللواء عون إيضاحات إجرائية حول التساؤلات المثارة بشأن معايير تنظيم محطات الوقود، معترفاً بأن التدابير المتخذة من قبل لجنة الأزمة، وإن كانت «اضطرابية» وليست «مثالية» في سياقها الهندسي، إلا أنها كانت بمنزلة «عملية جراحية إجرائية» استهدفت ضمان وصول الإمدادات للمواطن في كافة المناطق، بعد استشارة السوق السوداء. وأوضح أن الإجراء ارتكز على «تركيز الإرساليات» في عدد أقل من المحطات لضمان الرقابة والمحاسبة، بدلاً من تشتيتها على نقاط توزيع وهمية تُستخدم قنوات للتهرب، مؤكداً أن المسؤولية التنظيمية الدائمة تقع الآن على عاتق المؤسسة الوطنية للنفط لإعادة هيكلة هذا القطاع قانونياً وفنياً.

وفي إطار رده على المقترحات التشريعية، قدم اللواء عون رؤية نقدية تختلف مع فكرة الاكتفاء بإضافة نصوص إلى قانون العقوبات القائم؛ مستنداً في ذلك إلى تجارب تشريعية سابقة أثبتت أن القضايا التي تمس الأمن القومي والاقتصاد الكلي تتطلب «قوانين خاصة وموحدة» لتحقيق النجاعة الردعية المطلوبة. ويرى الباحث أن جسامته جريمة تهريب النفط ومشتقاته، وتحولها إلى «ظاهرة عابرة للحدود»، تستوجب إطاراً قانونياً مستقلاً يحدد الأفعال المجرمة بدقة ويضع عقوبات حديثة تتناسب مع الضرر الواقع، بما يحقق الردع العام والخاص بفاعلية أكبر من مجرد التعديلات القانونية الجزئية.

التوصيات

بناءً على الأوراق العلمية والمداخلات التي شهدتها الحوارية، تم استخلاص مجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي تهدف إلى وضع معالجة شاملة للظاهرة:

- 1- المسار التشريعي: الإسراع في إصدار قانون موحد لمكافحة تهريب النفط ومشتقاته، يستوعب كافة صور الجريمة الميدانية والسيبرانية والمالية المرتبطة بها.
- 2- المسار التنفيذي: استكمال إعادة تنظيم محطات الوقود وتوزيعها جغرافياً بناءً على معايير الكثافة السكانية والاحتياج الفعلي، مع سحب التراخيص من المحطات غير المستوفية للشروط الفنية.
- 3- المسار الاقتصادي: المعالجة الجذرية لسياسة الدعم عبر الانتقال المدروس من «الدعم

- السلمي» إلى «الدعم النقدي المباشر»، لانتفاء الجدوى الاقتصادية للتهريب.
- 4- المسار التقني: تطوير وتفعيل منظومة الرقابة الإلكترونية والتعقب الرقمي لكافة مراحل نقل وتوزيع الوقود من الميناء إلى المستهلك النهائي.
- 5- المسار القضائي: تغليظ العقوبات الجنائية بحق المتورطين، وضمان الشفافية عبر نشر الأحكام القضائية في وسائل الإعلام لتحقيق مبدأ الردع المجتمعي.
- 6- المسار السيادي: فرض رقابة صارمة وشاملة على كافة المنافذ البرية والبحرية، وتوحيد قواعد البيانات بين الجهات الأمنية والرقابية والمؤسسة الوطنية للنفط.

اختتم رئيس الجلسة الدكتور احميدة الداكشي واللواء فتحي عون أعمال الحوارية بتوجيه الشكر لفقهاء القانون العام والجنائي، وللمركز الليبي للدراسات ورسم السياسات على مبادرته العلمية في معالجة الإشكالات الوطنية المركبة. وأكد المشاركون في ختام اللقاء أن ظاهرة التهريب، التي أضحت تنخر في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الليبي، تتطلب إرادة سياسية وتكاتفاً مؤسسياً يتجاوز الحلول الأمنية المؤقتة، نحو بناء استراتيجية وطنية شاملة تضمن حماية مقدرات البلاد للأجيال القادمة.

قراءة منهجية في كتاب «تحليل السياسات العامة» لويليام دن (William N. Dunn)

مقدمة

يُمثّل مؤلف ويليام دن (William N. Dunn) المرجعي «تحليل السياسات العامة» - في طبعته العربية الصادرة عن معهد الإدارة العامة بالملكة العربية السعودية (2016)، بترجمة رشا بنت عمر السدحان - أحد أهم الأركان الإبستمولوجية التي أعادت صياغة مفهوم تحليل السياسات بوصفه «انضباطاً علمياً اجتماعياً تطبيقياً». ففي هذا العمل الضخم الذي يمتد لقراءة (700) صفحة، يتجاوز «دن» الرؤية التقليدية للتحليل بوصفه مجرد تمرين تقني أو إحصائي معزول، لي طرح بدلاً من ذلك رؤية «توليفية» (Synthetic) شاملة؛ تهدف إلى إنتاج ونقل المعلومات ذات الصلة بالسياسات العامة عبر توظيف أساليب استقصائية وحجاجية متعددة الغايات، وموجهة بالأساس لحل المشكلات العملية المعقدة.

تكتسب أطروحة «دن» أهميتها من قدرتها على بناء نموذج متكامل، يربط بدقة بين خمسة أنماط من المعلومات، وبين خمسة إجراءات منهجية، مشكلاً بذلك ما يُعرف بـ «دورة تحليل السياسات». نسعى إلى تقديم قراءة تركيبيّة نقدية لهذه المنظومة المنهجية، متتبعين مسار العملية التحليلية في فكر «دن»؛ بدءاً من جذورها الفلسفية في هيكلية المشكلات، مروراً بالأدوات الإجرائية للتنبؤ والوصف والمراقبة، وصولاً إلى «المنعطف الحجاجي» وهندسة نقل المعرفة واستخدامها في بيئة صنع القرار.

السياق التاريخي ونماذج التغيير

يؤصل دن لممارسة تحليل السياسات عبر ربطها بتحول جذري نحو «الدولة العلمية» أو «مجتمع المعرفة». فبعد أن كانت المعرفة تاريخياً أداة في يد الحكام (كما في شريعة حمورابي أو الفكر الأفلاطوني)، أصبحت في العصر الحديث مؤسسة قائمة على البحوث التجريبية والأساليب الكمية. وفي هذا السياق، يحلل دن النماذج النظرية التي تفسر عملية صنع السياسات، مفاضلاً بين «العقلانية الشاملة» التي تسعى لتعظيم المنفعة، وبين «التدرجية المفككة» التي تعتمد على الخطوات المحدودة، وصولاً إلى «العقلانية المحدودة» لهيربرت سايمون التي تقترح مفهوم «الإرضاء» كبديل واقعي في ظل ضيق الوقت وشح الموارد.

الجزء الأول: منهجية تحليل السياسات

الفصل الأول

المعمار المنهجي والمعلوماتي

يرى دَن أن فعالية أي تحليل للسياسات تعتمد على قدرته الإيجابية على تساؤلات محورية تتعلق بطبيعة المشكلة، والنتائج المستقبلية المتوقعة، والبدايل المفضلة، مروراً بمراقبة النتائج المرصودة، وصولاً إلى تقييم الأداء النهائي. هذا المسار المعلوماتي يتوازى مع إجراءات منهجية تبدأ بـ «هيكلتة المشاكل» (Problem Structuring)، وهي المرحلة التي يصفها دَن بأنها حجر الزاوية؛ حيث ينبه إلى خطورة الوقوع في «الخطأ من النوع الثالث»، والمتمثل في تقديم حلول دقيقة لمشكلات تم تعريفها بشكل خاطئ. وتستمر هذه الإجراءات عبر «التنبؤ» (Fore-casting)، و«التوصية» (Recommendation)، و«المراقبة» (Monitoring)، وتنتهي بـ «التقييم» (Evaluation).

السياسات العامة كلفة و حجاج (Argumentation):

من أبرز الإضافات النوعية التي يقدمها دَن في هذا الفصل، هي رؤيته لتحليل السياسات كعملية «حجاجية» تواصلية. فالمحلل لا يكتفي بمعالجة الأرقام، بل يقوم ببناء «حجة سياسية» (Policy Argument) متكاملة. وباستخدام نموذج «تولين» (Toulmin Model)، يفكك دَن عناصر الحجة إلى سبعة مكونات (المعلومات، المطالبة، المبرر، الدعم، الاعتراض، التفنيد، والمقياس). هذا المنظور يحول تحليل السياسات من مجرد حسابات تقنية إلى «منطق مفعّل» (Logic-in-use) يراعي تعقيدات الواقع، وضيق الوقت، والضغط السياسية التي يواجهها المحللون في الميدان، بخلاف «المنطق المعاد تشكيله» (Reconstructed Logic) الذي يغلب على التنظير الأكاديمي الصرف.

التوليف بين القيم والكفاءة:

يؤكد دَن في طروحاته على أن تحليل السياسات ليس عملية محايدة قيمياً، بل هو مزيج بين الوصف المعياري والتحليل التجريبي. فالمحلل الناجح هو من يستطيع الموازنة بين معايير «الكفاءة الاقتصادية» وبين قيم «العدالة الاجتماعية والحرية»، معتبراً أن الهدف الأسمى للتحليل هو تحسين الأداء العام للدولة وحل المشكلات المجتمعية بشكل ملموس.

يمكن القول إن مساهمة ويليام دَن في هذا الفصل تكمن في تقديم إطار مرجعي يجمع بين الصرامة المنهجية والمرونة الميدانية، مشدداً على أن التحليل المتميز هو الذي يبدأ بطرح الأسئلة

الصحيحة، وينتهي بتقديم توصيات مدعومة بحجج رصينة وقابلة للتطبيق في سياقات سياسية واجتماعية معقدة.

الفصل الثاني

تحليل السياسات في سياق عملية صنع السياسات: مقارنة تاريخية ونماذج التغيير عند ويليام دن

يستكمل ويليام دن في هذا الفصل تأصيل ممارسة تحليل السياسات عبر ربطها بالسياقات التاريخية والنماذج النظرية التي تحكم عملية صنع السياسات. ينطلق دن من فرضية أن تحليل السياسات ليس مجرد إجراء تقني، بل هو نشاط فكري وجزء بنيوي من العملية السياسية، يهدف إلى تحويل «المعرفة العملية» إلى أفعال وقرارات استراتيجية.

الجزور التاريخية والتحول نحو «الدولة العلمية»

يستعرض دن تطور تحليل السياسات من العصور القديمة، بدءاً من «شريعة حمورابي» و«أطروحة تشاناكيا» في الهند ووصولاً إلى الفكر الأفلاطوني والأرسطي، مبيناً كيف كانت المعرفة تُسخر لخدمة الحكم. ومع حلول القرن التاسع عشر وما صاحبه من ثورة صناعية، حدث تحول جوهري نحو ما يسميه دن بـ «الدولة العلمية» أو «مجتمع المعرفة»، حيث بدأ الاعتماد المنهجي على البحوث التجريبية والأساليب الكمية (مثل الإحصاء) لفهم المشكلات الاجتماعية المعقدة، وهو ما أدى في القرن العشرين إلى إضفاء الطابع المؤسسي على تحليل السياسات وبروز دور «مؤسسات التفكير» (Think Tanks) مثل مؤسسة RAND.

نماذج التغيير وصنع القرار

يحلل الفصل الثاني بعمق النماذج المتنافسة التي تفسر كيفية اتخاذ القرار وتغيير السياسات، وهي:

- 1- العقلانية الشاملة (Comprehensive Rationality): التي تفترض وجود فاعل اقتصادي (Homo economicus) يسعى لتعظيم المنفعة من خلال اختيار البديل الأمثل بناءً على معلومات كاملة، وهو نموذج يواجه نقداً بسبب «نظرية آرو للاستحالة» وصعوبة جمع الاختيارات الفردية في إرادة جماعية واحدة.
- 2- التدريجية المفككة (Disjointed Incrementalism): أو ما يُعرف بـ «فن التخبط»

- (Muddling Through) لـ «ليندبلوم»، والتي ترى أن السياسات تتغير عبر خطوات بسيطة ومحدودة تعتمد على التوافق السياسي بدلاً من التحليل الجذري.
- 3- العقلانية المحدودة (Bounded Rationality): لـ «هيربرت سايمون»، التي تقترح مفهوم «الإرضاء» (Satisficing) بدلاً من «التعظيم»، حيث يتخذ المحللون قرارات «جيدة بما يكفي» في ظل محدودية القدرات الحسابية والزمنية.
- 4- المسح المختلط (Mixed Scanning): لـ «أميتي إتزيوني»، وهو نموذج تركيبى يجمع بين النظرة الشمولية للعقلانية في القرارات الاستراتيجية، وبين الخطوات التدريجية في التنفيذ التفصيلي.
- 5- التوازن المتقطع (Punctuated Equilibrium): الذي يفسر استقرار السياسات لفترات طويلة تليها انفجارات مفاجئة وتغييرات جذرية نتيجة صدمات خارجية أو تغيير في المناخ السياسي.

المراحل الوظيفية لعملية السياسة

يقدم دن رؤية غير خطية لعملية صنع السياسات، تتوزع عبر مراحل متداخلة تشمل: (وضع جدول الأعمال، صياغة السياسة، التنبؤ، التنفيذ، التقييم، ثم التكيف أو الإنهاء). ويؤكد دن أن هذه المراحل ليست مرتبة زمنياً بشكل صارم، بل هي دورة تفاعلية حيث يمكن للمعلومات الناتجة عن التقييم أن تعيد صياغة المشكلة من جديد.

التوجيه التكنوقراطي مقابل الاستشارة الديمقراطية

يناقش الفصل التوتر القائم بين «التوجه التكنوقراطي» الذي يمنح السلطة للمحللين بناءً على خبرتهم الفنية، وبين «الخبرة الديمقراطية» التي تستوجب إشراك المواطن. ويحذر دن من أن الاعتماد المفرط على المحللين قد يحولهم إلى «كباش فداء» للسياسات الفاشلة، مشدداً على أن قوة التحليل تكمن في قدرته على تقديم حجج تتسم بـ «الجودة التقنية» و«التوافق مع توقعات المستخدمين» في آن واحد.

خاتمة تحليلية

يخلص ويليام دن إلى أن تحليل السياسات عملية متعددة الأبعاد، تتطلب من المحلل أن يمتلك مهارات مزدوجة: القدرة على استخدام الأدوات العلمية الصارمة، والحس السياسي لاستيعاب ديناميكيات القوى، مؤكداً أن الهدف النهائي للتحليل هو تحقيق «الكرامة الإنسانية» من خلال تحسين أداء السياسات العامة.

الجزء الثاني: أساليب تحليل السياسات

الفصل الثالث

منهجية هيكلية المشكلات وتجنب «الخطأ من النوع الثالث»: مقارنة ويليام دن في تحليل السياسات

يُفرد ويليام دن الفصل الثالث لتأصيل مفهوم «هيكلية المشكلات» (Problem Structuring)، معتبراً إياها الإجراء المنهجي الأهم في دورة تحليل السياسات. ينطلق دن من فرضية نقدية مفادها: أن الفشل في حل السياسات غالباً ما يعود إلى «حل المشكلة الخاطئة» بدلاً من «الحل الخاطئ للمشكلة الصحيحة»، وهو ما يصطلح عليه بـ «الخطأ من النوع الثالث».

الطبيعة الأنطولوجية لمشاكل السياسات

يؤصل دن للخصائص الجوهرية لمشاكل السياسات العامة، واصفاً إياها بأنها كينونات «اصطناعية» و«ذاتية» و«ديناميكية». فهي ليست معطيات مادية جامدة، بل هي نتاج تفاعل اجتماعي وقيمي. ويشدد الباحث على خاصية «الاعتماد المتبادل» (Interdependence)، حيث لا توجد مشكلة بمعزل عن غيرها، بل تترابط المشكلات في حزم معقدة يطلق عليها «تآلف الأشتات» أو «الفوضى» (Messes)، مما يستوجب منهجية قادرة على تفكيك هذا التعقيد دون اختزاله بشكل مخل.

تصنيف المشكلات وهيكلها

يقدم دن تصنيفاً ثلاثياً للمشكلات بناءً على درجة تعقيدها:

- 1- المشكلات جيدة الهيكلية: التي يتوفر فيها عدد قليل من صانعي القرار والبدائل الواضحة.
- 2- المشكلات متوسطة الهيكلية: التي تتسم بوجود صراعات حول الوسائل مع اتفاق نسبي على الغايات.
- 3- المشكلات سيئة الهيكلية (Ill-structured): وهي جوهر عمل السياسات العامة، حيث تتعدد الأطراف، وتتضارب القيم، وتكون البدائل غير محدودة، والنتائج غير مؤكدة.

الترسانة المنهجية لهيكلّة المشكلات

استعرض الفصل حزمة من الأساليب التقنية والإبداعية التي تمكن المحلل من هيكلّة المشكلة بكفاءة، ومن أبرزها:

- تحليل الحدود (Boundary Analysis): لتقدير نطاق المشكلة والتأكد من شمولية صياغتها.
- تحليل التصنيف والتحليل الهرمي: لتنظيم المفاهيم وتحديد الأسباب الجوهرية (المباشرة وغير المباشرة) للمشكلة.
- أسلوب «تآلف الأشتات» (Synectics): الذي يعتمد على الإبداع والقياس والمماثلة الشخصية والرمزية لاكتشاف أبعاد جديدة للمشكلة.
- تحليل تعددية وجهات النظر (Multiple Perspectives Analysis): وهو أسلوب تركيبي يدمج بين المنظور «التقني» (المعتمد على البيانات)، والمنظور «التنظيمي» (المعتمد على روتين المؤسسات)، والمنظور «الشخصي» (المعتمد على الخبرات الفردية).
- تحليل الافتراضات (Assumption Surfacing): ويهدف إلى كشف الافتراضات الكامنة خلف صياغات المشكلة وتحديدها بشكل نقدي للوصول إلى توليف إبداعي جديد.

الخلاصة

يختتم دَن الفصل بالتأكيد على أن «الإبداع في الهيكلّة» يسبق «البراعة في الحل». فالتحليل الرصين هو الذي يمتلك القدرة على المساءلة المستمرة للافتراضات الأولية، محذراً من الركون إلى الحلول التقنية الجاهزة لمواجهة مشكلات معقدة. إن الهدف من هيكلّة المشكلة ليس الوصول إلى إجابة نهائية، بل ضمان أن المحلل والسياسي يبحثان في «المشكلة الصحيحة»، مما يرفع من كفاءة وشرعية السياسة العامة المقترحة.

الفصل الرابع

منهجية التنبؤ واستشراف بدائل السياسات العامة: قراءة في الأطر التقنية والحكومية عند
ويليام دَن

يخصص ويليام دَن الفصل الرابع من مؤلفه المرجعي لمعالجة قضية «التنبؤ» (Forecasting) بوصفه الإجراء المنهجي الذي يزود صانع القرار برؤية مستقبلية حول نتائج السياسات قبل

تبنيتها. ينطلق دَن من فكرة أن التنبؤ في تحليل السياسات ليس مجرد تخمين غيبي، بل هو عملية عقلانية تستند إلى استقراء الاتجاهات التاريخية، أو النظريات السببية، أو الأحكام الخبيرة للوصول إلى تقديرات حول الحالات المستقبلية للمجتمع.

أولاً: الأنماط الثلاثة للمستقبل والتقدير

يميز الباحث بين ثلاثة أشكال أساسية للتنبؤ تعتمد على طبيعة المعلومات المتوفرة والمنطق المستخدم

- 1- التقدير (Projection): الذي يستند إلى استقراء الاتجاهات الحالية والتاريخية في المستقبل، مع افتراض استمرارية العوامل القائمة.
 - 2- التوقع (Prediction): وهو تنبؤ مبني على قوانين ونظريات علمية توضح العلاقة بين الأسباب والنتائج (مثل التوقعات المبنية على النمذجة الاقتصادية القياسية).
 - 3- التخمين (Conjecture): وهو التنبؤ القائم على الأحكام الذاتية والحدس والخبرة المتراكمة، ويستخدم غالباً في ظل غياب البيانات التاريخية أو النظريات المستقرة.
- كما يقسم دَن «العقود الأجلية» إلى ثلاثة أنواع: (مستقبل محتمل، مستقبل معقول، ومستقبل معياري / مرغوب)، مؤكداً أن التنبؤ في السياسات العامة يهدف في النهاية إلى تحقيق «المستقبل المعياري» الذي يتوافق مع قيم المجتمع وأهدافه.

ثانياً: الترسنة المنهجية للتنبؤ (الاستقرائي، النظري، والحكمي):

يستعرض الفصل ثلاثة مناهج رئيسية للتحليل التنبؤي، مشفوعة بأدواتها الإحصائية والتقنية:

- التنبؤ الاستقرائي (Extrapolative Forecasting): يعتمد على «التحليل الكلاسيكي للسلاسل الزمنية» و«تقدير الاتجاه الخطي». ويشرح دَن هنا آليات إحصائية دقيقة (مثل تحليل الانحدار البسيط) لتقليل الانحرافات والتنبؤ بنقاط النمو، مع التنبيه لخطورة الانقطاعات المفاجئة أو «منهجية الكوارث» التي قد تكسر أنماط النمو التقليدية.
- التنبؤ النظري (Theoretical Forecasting): يركز على صياغة «النماذج السببية» (Causal Modeling) ورسم الخرائط النظرية؛ حيث لا يكتفي المحلل بمعرفة «ماذا سيحدث»، بل «لماذا سيحدث»، من خلال فهم المتغيرات المستقلة والتابعة التي تحكم ظواهر معقدة مثل استهلاك الطاقة أو معدلات الجريمة.

• التنبؤ الحكمي (Judgmental Forecasting): وهو المحور المخصص للتعامل مع «سيئة الهيكلية» والتعقيد العالي. ويبرز هنا أسلوب «تقنية دلفي» (Delphi Technique) كآلية لاستخلاص إجماع الخبراء في بيئة تضمن إخفاء الهوية والتغذية الراجعة المحكومة، بالإضافة إلى «تحليل الآثار المقطعية» (Cross-Impact Analysis) و**تقييم الجدوى السياسية**، لضمان أن البدائل المقترحة ليست ممكنة فنياً فحسب، بل ومقبولة سياسياً واجتماعياً.

ثالثاً: محددات التنبؤ والواقع الميداني:

يقر دن بوجود «أوجه قصور» بنيوية في عملية التنبؤ، ناتجة عن تعقيد السلوك البشري، وتقلب السياقات السياسية، وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة. ويحذر من الاعتماد المفرط على النماذج الرياضية الصرفة (مثل رباعية أنسكومب) التي قد تُعطي نتائج إحصائية متطابقة بينما يختلف الواقع الميداني تماماً. ويخلص الباحث إلى أن التنبؤ الفعال هو الذي يدمج بين الصرامة الكمية وبين البصيرة النوعية، معتبراً أن «المنطق المفعّل» للمحلل يجب أن يراعي دائماً احتمالية وقوع أحداث غير متوقعة (مثل الصدمات الجيوسياسية أو الأزمات الاقتصادية العالمية).

الخلاصة

إن مساهمة ويليام دن في هذا الفصل تكمن في تحويل «التنبؤ» من مجرد تمرين رياضي إلى أداة استراتيجية لصنع السياسات. ويؤكد أن قيمة التنبؤ لا تُقاس فقط بمدى دقة مطابقتها للنتائج للواقع مستقبلاً، بل بمدى قدرته على تحسين جودة «الحجة السياسية» وتوجيه صانع القرار نحو خيارات أكثر عقلانية وأقل مخاطرة، بما يخدم في النهاية مصلحة الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

الفصل الخامس

منهجية الوصف (Prescription) والمفاضلة بين بدائل السياسات: مقارنة ويليام دن في الاختيار العقلاني والمعيارى

ينتقل ويليام دن في الفصل الخامس إلى الجانب المعيارى (Normative) من تحليل السياسات، وهو ما يطلق عليه إجراء «الوصف» (Prescription). فبينما يهتم التنبؤ بما «سيكون»، يركز الوصف على الإجابة عن السؤال الجوهرى: «ما الذي ينبغي فعله؟». يهدف هذا الفصل

إلى تقديم إطار عملي للمفاضلة بين البدائل المتنافسة واختيار السياسة «المفضلة» بناءً على معايير الكفاءة والعدالة والقيمة.

أولاً: الأسس الفلسفية والأخلاقية للاختيار:

يؤكد دَن أن عملية اختيار السياسة المفضلة ليست عملية تقنية محايدة، بل هي نشاط محمل بالقيم. ويستعرض الباحث في هذا السياق أهم النظريات التي تحكم عملية المفاضلة وتوزيع المنافع والتكاليف في المجتمع:

- 1- معيار باريتو (Pareto Criterion): الذي يفترض أن السياسة تكون مفضلة إذا أدت إلى تحسين وضع شخص واحد على الأقل دون إلحاق الضرر بأي شخص آخر.
- 2- معيار كالدور-هيكس (Kaldor-Hicks): الذي يركز على الكفاءة الكلية، حيث تُعتبر السياسة مفضلة إذا كانت المكاسب المحققة تسمح «نظرياً» بتعويض الخاسرين، حتى وإن لم يتم التعويض فعلياً.
- 3- معيار راولز للعدالة (Rawlsian Justice): والذي يتبنى مبدأ «تعظيم المنفعة للأقل حظاً» في المجتمع (Maximin)، معتبراً أن العدالة الاجتماعية هي المعيار الأسمى للمفاضلة.

ثانياً: أدوات التحليل الاقتصادي (تحليل المنافع والتكاليف):

يفصل دَن في التقنيات الكمية المستخدمة لتقييم البدائل، مشدداً على «تحليل المنافع والتكاليف» (CBA) كأداة مركزية لتعظيم صافي المنفعة الاجتماعية. ويتناول الفصل إجراءات تقنية دقيقة منها:

- الحسم (Discounting): آلية تحويل القيمة المستقبلية للمنافع والتكاليف إلى «صافي القيمة الحالية» (Net Present Value)، معتبراً أن قيمة الدولار اليوم تفوق قيمته في المستقبل.
- التسعير الوهمي (Shadow Pricing): تقنية تُستخدم لتقدير قيمة السلع والخدمات التي ليس لها سوق تجاري واضح (مثل قيمة الوقت، أو الهواء النظيف، أو الحياة البشرية)، لتحويلها إلى وحدات نقدية قابلة للقياس والمقارنة.

• تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis): إجراء يهدف إلى اختبار مدى صمود النتائج المقترحة أمام تغير الافتراضات الأساسية، لضمان تقليل المخاطر والشك في عملية التنبؤ.

ثالثاً: تحليل فعالية التكاليف (Cost-Effectiveness Analysis):

يميز الباحث بين الكفاءة الاقتصادية الصرفة وبين «فعالية التكاليف» التي تُستخدم عندما يصعب قياس النتائج بوحدات نقدية (كما في قطاعات الصحة والتعليم والدفاع). في هذه الحالة، يركز المحلل على اختيار البديل الذي يحقق «أقصى مستوى من الأهداف» مقابل «أدنى قدر من التكاليف»، مع الموازنة بين مختلف مستويات الأداء الممكنة.

رابعاً: هيكلية القيود ورسم خرائط الأهداف:

يطرح دَن أسلوب «رسم خرائط الأهداف» (Objectives Mapping) و**«خرائط القيود»** كأدوات لتنظيم التفكير الاستراتيجي؛ حيث يتم تفكيك الغايات الكبرى إلى أهداف فرعية قابلة للقياس، مع تحديد العوائق المادية والقانونية والسياسية التي قد تعترض تنفيذ البديل المفضل. ويحذر الباحث من «فخ الإفراط في التأييد»، حيث قد يميل المحلل بشكل غير واعي إلى تبني بديل معين وتجاهل الأدلة المضادة.

الخلاصة

يخلص ويليام دَن إلى أن «السياسة المفضلة» هي نتاج توازن دقيق بين العقلانية التقنية (تعظيم النتائج) والعقلانية السياسية والاجتماعية (تحقيق الاستجابة والعدالة). إن مساهمة هذا الفصل تكمن في تمكين المحلل من بناء «حجة توصية» رصينة، لا تكتفي بالأرقام النقدية، بل تدمج معها الأبعاد الأخلاقية والشرعية، بما يضمن أن تكون السياسة المختارة ليست فقط «الأكثر كفاءة»، بل «الأكثر إنصافاً» وقبولاً لدى المجتمع.

الفصل السادس

منهجية مراقبة السياسات العامة وتحليل النتائج المرصودة: قراءة في الوظائف والأطر التقنية عند ويليام دَن

يستكمل ويليام دَن في الفصل السادس بنيانه المنهجي بمعالجة إجراء «المراقبة» (Monitor-ing)، بوصفه الإجراء التحليلي المسؤول عن إنتاج معلومات حول مسببات وعواقب السياسات

بعد وضعها موضع التنفيذ. يرى دَن أن المراقبة تمثل المصدر الأساسي لتقييم جهود النجاح الميداني، حيث تتجاوز مجرد الوصف الكمي لتصل إلى فهم العلاقات الارتباطية والسببية بين العمليات الإدارية والنتائج المجتمعية، معتمدة في ذلك على «المنطق المُفَعَّل» وبأثر رجعي (EX Post).

أولاً: الوظائف الجوهرية لعملية المراقبة:

يحدد المؤلف أربع وظائف رئيسية تمنح عملية المراقبة قيمتها في دورة السياسات:

- 1- الامتثال (Compliance): للتأكد من أن الإجراءات التنفيذية تتماشى مع المعايير والضوابط التي أقرها المشرعون والوكالات التنظيمية.
- 2- التدقيق (Auditing): للكشف عن مدى وصول الموارد والخدمات إلى الفئات المستهدفة فعلياً، وتحديد الانحرافات في مسارات التوزيع.
- 3- المحاسبة (Accounting): لإنتاج بيانات وتقارير ترصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التدخلات الحكومية.
- 4- الشرح (Explanation): وهو البعد التحليلي الذي يسعى لتفسير التباين في النتائج، ولماذا تختلف آثار السياسة من سياق إلى آخر.

ثانياً: التمييز المنهجي بين المخرجات والتأثيرات:

يقدم دَن مساهمة هامة في التمييز بين «مخرجات السياسة» (Policy Outputs) وهي السلع والخدمات والموارد النقدية التي تقدمها الدولة مباشرة، وبين «تأثيرات السياسة» (Policy Impacts) وهي التغيرات الفعلية في سلوك أو مواقف الفئات المستهدفة. ويؤكد أن نجاح المراقبة يكمن في قدرتها على رصد «الآثار الجانبية غير المتوقعة» التي قد تعزز أو تثبط من الرضا العام والعدالة الاجتماعية.

ثالثاً: المقاربات المنهجية الأربع للمراقبة:

استعرض الفصل أربعة مناهج متكاملة تتباين من حيث نوع التحكم والبيانات المطلوبة:

- محاسبة الأنظمة الاجتماعية: وتركز على استخدام المؤشرات الاجتماعية (Social Indicators) لرصد التغيرات طويلة الأمد في جودة الحياة والرفاهية.
- التجريب الاجتماعي (Social Experimentation): الذي يعتمد على مقارنة المجموعات

التجريبية بالضابطة لقياس الأثر المباشر لتدخل معين.

• التدقيق الاجتماعي (Social Auditing): ويهدف إلى تتبع مخرجات السياسات وعلاقتها بالمدخلات لضمان كفاءة الأداء الإداري.

• توليف البحوث والممارسة: وهو منهج تكاملي يجمع بين الدراسات الميدانية وتقارير التنفيذ لبناء رؤية شاملة حول استدامة السياسة.

رابعاً: الترسانة الإحصائية (منحنى لورينز، معامل جيني، والسلاسل الزمنية):

يُفصل دَن في استخدام الأدوات الرياضية والبيانية المتقدمة؛ حيث يشرح دور «منحنى لورينز» و«مؤشر جيني» (Gini Index) في قياس عدالة توزيع الدخل أو الخدمات. كما يركز بشكل مكثف على «تحليل السلاسل الزمنية المتقطعة» (Interrupted Time-Series Analysis)، مستشهداً بتجربة «قانون قمع السرعة في ولاية كونيتيكت»، مبيناً كيف يمكن للمحلل استبعاد التفسيرات الوهمية (Spurious Interpretations) والتأكد من أن التغيير في النتائج (مثل تراجع الوفيات) يعود فعلياً لتدخل السياسة وليس لعوامل عرضية أو دورية.

الخلاصة

يخلص ويليام دَن إلى أن المراقبة ليست مجرد «جمع للبيانات»، بل هي عملية تقييمية مستمرة تهدف إلى تقليل الشك وتحسين «الحجة السياسية». ويحذر الباحث من «التحيز في الاختيار» و«النتائج المصطنعة»، مؤكداً أن المراقبة الرصينة هي التي تدمج بين المؤشرات الموضوعية وبين إدراك السياقات السياسية والاجتماعية المعقدة، مما يوفر قاعدة معرفية صلبة للانتقال إلى مرحلة التقييم النهائي للسياسات.

الفصل السابع

منهجية مراقبة السياسات العامة وتحليل النتائج المرصودة: مقارنة ويليام دَن في رصد

التحولات الاجتماعية

يخصص ويليام دَن الفصل السادس لمعالجة إجراء «المراقبة» (Monitoring)، بوصفه المكون التحليلي المسؤول عن إنتاج معلومات حول مسببات وعواقب السياسات بعد وضعها موضع التنفيذ. ينطلق دَن من رؤية مفادها أن المراقبة ليست مجرد تمرين إحصائي لوصف الواقع، بل هي عملية استقصائية تهدف إلى تقييم جهود التنفيذ، وفهم التباين في المخرجات، وتوفير

قاعدة بيانات تدعم «الحجة السياسية» بأدلة واقعية (Ex Post).

الوظائف الرئيسية لعملية المراقبة:

يحدد المؤلف أربع وظائف رئيسية تمنح عملية المراقبة قيمتها المنهجية في دورة السياسة العامة:

- 1- الامتثال (Compliance): للتحقق من مدى تماشي الإجراءات التنفيذية مع المعايير والضوابط القانونية والتنظيمية.
- 2- التدقيق (Auditing): للتأكد من وصول الموارد والخدمات إلى الفئات المستهدفة فعلياً، وتحديد مواطن الهدر أو الانحراف.
- 3- المحاسبة (Accounting): لإنتاج تقارير ترصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن السياسة المتبعة.
- 4- الشرح (Explanation): وهو البعد التفسيري الذي يسعى لتعليل تباين النتائج بين السياقات المختلفة، واستبعاد التفسيرات الوهمية.

التمييز بين المخرجات (Outputs) والتأثيرات (Impacts):

يقدم ذن مساهمة تحليلية هامة في التمييز بين «مخرجات السياسة»، وهي السلع والخدمات والمنافع المباشرة التي تقدمها الوكالات الحكومية، وبين «تأثيرات السياسة»، وهي التغيرات الفعلية الملموسة في سلوك الفئات المستهدفة أو جودة حياتهم. ويؤكد ذن أن نجاح السياسة لا يُقاس بحجم مخرجاتها فحسب، بل بمدى عمق تأثيراتها الإيجابية والحد من آثارها الجانبية غير المقصودة.

المقاربات المنهجية والأدوات الإحصائية:

استعرض الفصل أربعة مناهج رئيسية للمراقبة تتباين وفقاً لدرجة التحكم ونوع المعلومات المطلوبة، وهي: (محاسبة الأنظمة الاجتماعية، التجريب الاجتماعي، التدقيق الاجتماعي، وتوليف البحوث والممارسة). كما فضل الباحث في استخدام أدوات تقنية متقدمة لقياس العدالة والاستدامة، ومن أبرزها:

• قياس العدالة التوزيعية: عبر استخدام «منحنى لورينز» و«مؤشر جيني» (Gini In-dex) لرصد الفجوات في توزيع الدخل أو الخدمات بين فئات المجتمع.

• تحليل السلاسل الزمنية المتقطعة (Interrupted Time-Series): حيث قدم ذن شرحاً إحصائياً معمقاً (مستشهداً بتجربة ولاية كونيتيكت في قمع السرعة) لبيان كيف يمكن

للمحلل أن يربط بين «تدخل السياسة» وبين «التغيير في النتائج» مع استبعاد العوامل العرضية (مثل النضج، التاريخ، أو عدم استقرار الأدوات).

تحديات المصداقية والمنطق المفعّل:

ينبه دُن إلى خطورة «التهديدات التي تمس المصداقية الداخلية والخارجية» لعملية المراقبة، محذراً من الاعتماد على البيانات السطحية التي قد تخفي خلفها أخطاء منهجية. ويرى أن المراقبة الفعالة يجب أن تتبنى «المنطق المفعّل» الذي يربط بين الأرقام وبين السياق السياسي والاجتماعي، مؤكداً أن الهدف النهائي هو تحويل النتائج المرصودة إلى مدخلات جديدة لمرحلة «التقييم» وإعادة «هيكلية المشكلات».

خاتمة تحليلية

يمثل هذا الفصل عند ويليام دُن جسراً انتقالياً من مرحلة «الاختيار» إلى مرحلة «المحاسبة». إن مساهمته تكمن في تقديم إطار منهجي صارم يجمع بين الأدوات الرياضية المعقدة وبين الغايات الأخلاقية للسياسة العامة، مشدداً على أن المراقبة الرصينة هي الضمانة الوحيدة لعدم استمرار السياسات الفاشلة وحماية مقدرات الدولة من الاستنزاف.

الجزء الثالث: أساليب نقل معنى السياسات

الفصل الثامن

منطق الحجج ورسم خرائط الحجج في السياسات العامة:

رؤية ويليام دُن في التواصل الإقناعي

يخصص ويليام دُن الفصل الثامن من مؤلفه لمعالجة قضية جوهرية تتجاوز الحسابات التقنية الصرفة، وهي «تطوير حجج السياسات» (Developing Policy Arguments). ينطلق دُن من فرضية مفادها أن تحليل السياسات هو في جوهره عملية «حجاجية» تهدف إلى تحويل المعلومات الخام إلى استنتاجات مقنعة لصناع القرار. ويؤكد الباحث أن القدرة على هيكلية وتقييم الحجج هي ما يمنح التحليل صفة «التفكير الناقد» ويجعله قابلاً للتطبيق في بيئة تتسم بتضارب المصالح والقيم.

المعمار الهيكلي للحجة (نموذج تولمين):

يتبنى دَن نموذج «ستيفن تولمين» (Toulmin Model) كإطار مرجعي لتفكيك وبناء حجة السياسة، مبيناً أن الحجة الرصينة تتألف من سبعة عناصر مترابطة:

- 1- المطالبة (Claim): وهي الاستنتاج أو التوصية النهائية التي يقدمها المحلل.
- 2- المعلومات (Information): وهي المدخلات والبيانات الاستكشافية.
- 3- المبرر (Warrant): وهو الجسر المنطقي الذي يبرر الانتقال من المعلومات إلى المطالبة.
- 4- الدعم (Backing): وهو الدليل الإضافي الذي يسند المبرر (نظريات، قوانين، أو تجارب سابقة).
- 5- المقياس (Qualifier): الذي يحدد درجة الثقة في الاستنتاج (يقيناً، غالباً، ربما).
- 6- الاعتراض (Rebuttal): وهو استشراف الحالات التي قد تبطل فيها الحجة.
- 7- التفنيد (Objection): وهو الرد المنهجي على الاعتراضات لتقوية صمود الحجة.

أنماط الاستدلال في السياسات العامة:

يُفصّل الفصل في طرق صياغة الحجج بناءً على أنماط استدلالية متنوعة، تتجاوز المنطق الرسمي الرياضي إلى «المنطق العملي»؛ حيث يستعرض دَن أنماطاً مثل: (حجة السلطة) التي تستند لأراء الخبراء، و(حجة التصنيف) التي تعتمد على عضوية الفئة، و(حجة المسبب) القائمة على الروابط السببية، وصولاً إلى (الحجج الأخلاقية) التي تركز على مبادئ العدالة والإنصاف. ويؤكد دَن أن المحلل الناجح هو من يتقن المزاجية بين هذه الأنماط لجذب انتباه صانعي السياسات باختلاف توجهاتهم.

رسم خرائط الحجج والتحليل النقدي (دراسات حالة):

يقدم دَن أداة «خرائط الحجج» (Argument Maps) كوسيلة مرئية لتمثيل التعقيد في النقاشات العامة، مستشهداً بدراسات حالة تاريخية مثل «أزمة الصواريخ الكوبية» و«حرب الخليج 1990-1991». ويحلل دَن كيف يتم بناء «صور العدو» (Enemy Images) و«صور الحليف» في الخطاب السياسي لتبرير خيارات استراتيجية معينة، مبيناً أن تحليل هذه الحجج يكشف عن الافتراضات الكامنة والمغالطات المنطقية التي قد تقود لقرارات كارثية. كما يتناول الفصل بالتحليل مغالطات التفكير الشائعة (Fallacies) مثل «العميم المتسرع» و«السبب الزائف»، مؤكداً أن كشف هذه المغالطات هو جزء أصيل من نزاهة عملية التحليل.

الخلاصة

يخلص ويليام دَن في هذا الفصل إلى أن تحليل السياسات ليس مجرد علم للبيانات، بل هو «فن الإقناع المدعوم بالأدلة». إن مساهمة هذا الفصل تكمن في تمكين المحلل من أدوات «الحجاج المنهجي» التي تضمن تحويل النتائج العلمية إلى توصيات سياسية ذات قبول اجتماعي وشرعية قانونية، مشدداً على أن «قوة الحجّة» هي الضمانة الوحيدة لترجمة المعرفة إلى فعل سياسي مستنير.

الفصل التاسع

استراتيجيات نقل المعرفة وتعزيز استخدام تحليل السياسات: مقاربة ويليام دَن في التواصل والتفاعل المؤسسي

يختتم ويليام دَن منظومته المنهجية في الفصل التاسع بمعالجة قضية استراتيجية تمثل الغاية النهائية من عملية التحليل، وهي «نقل معنى تحليل السياسات» (Transferring Policy Knowledge). ينطلق دَن من فرضية نقدية مفادها أن جودة التحليل التقنية لا تضمن بالضرورة استخدامه من قبل صانعي القرار؛ إذ توجد فجوة كبيرة بين «إنتاج التحليل» و«استخدامه» (Utilization). ولعلاج هذه الفجوة، يقدم الباحث إطاراً متكاملًا يحول عملية التحليل من مجرد تمرين فكري إلى «عملية تواصلية تفاعلية».

أولاً: الدورة المنهجية لنقل المعرفة:

يطرح دَن نموذجاً رباعي المراحل لضمان انتقال المعرفة من حيز البحث إلى حيز الفعل السياسي:

- 1- تحليل السياسات: إنتاج المعلومات ذات الصلة (وهو ما تمت تغطيته في الفصول السابقة).
- 2- تطوير الأدوات والوثائق: تحويل النتائج المعقدة إلى «منتجات معرفية» قابلة للقراءة (أوراق قضايا، مذكرات، ملخصات).
- 3- الاتصال التفاعلي: وهو التواصل المباشر مع أصحاب المصلحة وصناع القرار عبر الإحاطات الشفوية والمناقشات.
- 4- استخدام المعرفة: المرحلة النهائية التي تترجم فيها المعلومات إلى قرارات أو تغييرات في السياسات القائمة.

ويستشهد دَن بـ «أمثلة منشرة الخشب» للتنبيه إلى خطورة الانشغال بإنتاج المادة العلمية (قطع الخشب) وإهمال منظومة التوزيع والاتصال التي تضمن وصولها للمستخدمين (شركات البناء).

ثانياً: أدوات التوثيق والاتصال الكتابي:

يُفصّل الفصل في أنواع الوثائق التي يجب أن يتقنها محلل السياسات، مفرقاً بينها بناءً على الغرض والجمهور المستهدف:

- ورقة قضية السياسة (Policy Issue Paper): وثيقة مفصلة وشاملة تستعرض خلفية المشكلة، البدائل، والنتائج المتوقعة بناءً على استدلالات رصينة.
- مذكرة السياسة (Policy Memo): وثيقة موجزة تركز على التوصيات والنتائج الجوهرية، صُممت لتناسب الوقت الضيق لصانع القرار.
- الملخص التنفيذي (Executive Summary): أداة حاسمة تهدف إلى تقديم زبدة التحليل بأسلوب «التبسيط غير المخل»، لضمان استيعاب القضية في دقائق معدودة.

ثالثاً: الإحاطة الشفوية والعروض المرئية:

ينتقل دَن إلى «المنطق المفعّل» في العروض التقديمية، مشدداً على أن الإحاطة الشفوية ليست مجرد قراءة للتقرير، بل هي عملية إقناع استراتيجية. ويقدم الباحث إرشادات تقنية حول استخدام الوسائل المرئية (مثل البوربوينت) بفعالية، مؤكداً على ضرورة فهم سيكولوجية الحضور، والتركيز على «الحجة المركزية»، وتجنب الإغراق في التفاصيل الإحصائية المعقدة التي قد تؤدي إلى تشتيت صانع القرار.

رابعاً: محددات استخدام المعرفة (متغيرات النجاح):

يختتم الفصل بتحليل العوامل التي تزيد من فرص «اعتماد» التحليل واستخدامه، وحصرها في خمسة عوامل:

- 1- خصائص المعلومات: مدى مواءمة المنتج المعرفي لاحتياجات صانع القرار وقيمه.
- 2- طرق التساؤل: جودة المنهجية العلمية المستخدمة والشفافية في عرض البيانات.
- 3- هيكل المشكلة: مدى قدرة التحليل على معالجة المشكلات «سيئة الهيكلية» وتقديم حلول ممكنة التطبيق.
- 4- الهياكل السياسية والبيروقراطية: فهم ديناميكيات القوة والحوافز داخل المنظمات الحكومية.
- 5- التفاعل بين أصحاب المصلحة: بناء جسور الثقة بين المحللين وبين من سيتأثرون بالقرار.

الخاتمة

إن القيمة المضافة لأطروحة ويليام دن تكمن في تقديم إطار «توليفي» يدمج بين صرامة العلم الاجتماعي وبين ديناميكية الممارسة السياسية. لقد نجح دن في بناء جسر متين يربط بين هيكلية المشكلة المعقدة، وبناء الحجة الإقناعية، ونقل المعرفة بفعالية. إن اتباع هذه المنظومة المنهجية هو الكفيل بتحويل تحليل السياسات من مجرد توصيف للأزمات، إلى أداة استراتيجية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وصون الكرامة الإنسانية.

دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة تصدر
عن المركز الليبي للدراسات



المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات هو مؤسسة بحثية مستقلة تعنى بالشأن الليبي دون إهمال ما يتصل به من قضايا إقليمية ودولية.

ويهدف المركز للمساهمة في ترقية النشاط البحثي وتقديم مواد علمية تبحث مختلف القضايا التي تخص ليبيا كما يركز على تكريس ثقافة الاعتماد على المعلومة الصحيحة ونتائج تقديرات المواقف العلمية والبحوث واستطلاعات الرأي ويوجه اهتماما خاصا لوضع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

كما يعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في ليبيا، دولة ومجتمع، وتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي والاقتصادي، ويناقش التحديات التي تواجه البلاد على مستوى المواطنة والهوية، والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمع وتطوير مؤسسات الدولة، وتطوير المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي.

كما يُعنى المركز بدراسة علاقات ليبيا مع محيطها الإقليمي والدولي ودراسة سياسات الدول تجاهها وتقدير المواقف الصحيحة حيالها.

ينحصر اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية في الحاضر والمستقبل، ولا يلتفت إلى الدراسات التاريخية إلا بالقدر الذي تتطلبه دراسات الحاضر والمستقبل، كما لا يغرق في الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، والنظريات الاجتماعية والفكر السياسي، إلا لمناسبتها للقضايا التطبيقية وارتباطها بتحليل النظام والثقافة السائدة في مسعى لطرح البدائل العلمية الصحيحة.

ينتج المركز تقارير اسبوعية وشهرية وبحوث ودراسات، ويدير عدة برامج متخصصة تعنى بالتطوير المؤسسي، ويعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ودورات موجهة للمختصين، وللرأي العام، ويعد استطلاعا للرأي بشكل دوري وتصدر عنه مجلة علمية باسم "سياسات ودراسات".

